الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: قانون دولي عام

بعنوان:

معوقات متابعة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية

من إعداد الطالبتين:

✓ لعوج سناء ثرية

✓ زكراوي فاطمة

تحت إشراف الأستاذة:

د. بابا فاطمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الصفة
شيكر سعاد	جامعة المدية	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
بابا فاطمة	جامعة المدية	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
خرشف فاطمة	جامعة المدية	أستاذ مساعد "ب"	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2024/2023 م

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين وعلى توفيقه لنا وإعانتنا على تقديم هذا العمل المتواضع.

القائل في محكم التنزيل: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [سورة يوسف -76]

صدق الله العظيم.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا كافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعو له حتى تروا أنكم كافأتموه..." رواه أبو داود.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة **"بابا فاطمة"** لقبولها الإشراف على المذكرة، وعلى توجيهاتها السديدة ونصائحها الدقيقة والقيمة، فلم تدخر جهدا ولم تبخل بخبرتها ورحابة صدرها، حتى يتم هذا العمل في أحسن الظروف، فجزاها الله عنا خير الجزاء وبارك الله لها في وقتها وعملها، مع التمني لها دوام التفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشوارها الأكاديمي.

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

ونتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذة لجنة المناقشة الأستاذة **"شيكر سعاد"**، والأستاذة **"خرشف فاطمة"**، اللتين تحملتا عناء قراءة هذا العمل وتفحصه.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع لمن لم يكتب الله له عمرا لحضور مناقشته جدي العزيز الموفق -رحمه الله-

إلى من تنير دربي أمي الحنون الحبيبة

إليك يا من أزيد به افتخارا أبي الغالي

إلى الأم الثانية جدتي الغالية

إلى أختي وكاتمة أسراري زكية

إلى رفيقتا دربي فطيمة الزهراء وأمال

إلى إخوتي عبد الباري ووداد

إلى من كانت لي سندا الدكتورة كوثر فراح

إلى من كانوا لي إخوة أعمامي: طارق، محمود وإبراهيم

إلى من غيرت مفهوم الصداقة وكانت رفيقة دربي وشاركتني حلو الأيام ومرها صديقتي فاطمة

إلى آية، ماريا، مروة، ندى، سندس، حنين، هاجر، لينة، أحمد، يونس

إلى الكتاكيت وجيه ونوح

إلى باقي أفراد العائلة الكريمة.

لعوج سناء ثرية

إهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا، أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي وكانت ملجأي وإلى من أبصرت بها الطريق وكانت القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني أمي الغالية حفظها الله

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي وحفظه ورعاه.

إلى الأخت الكبرى مليكة، وإلى من كانتا سندا ومسندا، مصدر قوتي في ضعفي وملجأي في عتمتي رفيقتا الدرب: أسماء ونصيرة.

إلى إخوتي: الربيع (أبي)، الطيب، أحمد، بوبكر وعبد الرحمان.

وإلى زوجاتهم: فتيحة (أمي)، امباركة، مريم، ونجاة وكل أولادهم.

إلى أخواتي مؤنساتي الغاليات: هاجر، سامية وكريمةٍ آية الرحمان

إلى أسماء، جوري، عسل، قمر، فطوم ضحى وروميسة.

إلى صديقتي التي كانت سندا ولم تغيرها الظروف ولا الأيام: سناء

وإلى صديقات المشوار الدراسي.

زكراوي فاطمة

مقدمة

مقدمة :

عُرف الإنسان على مر العصور بارتكابه لأفعال منافية لقيم المجتمع وكذا الأعراف، مما أدى بهذه الأفعال إلى الانتشار من المجتمعات إلى النطاق الدولي وتهديد السلم والأمن الدولي، مما استوجب من المختصين وضع حد لهاته الجرائم ومتابعة مرتكبيها سواء على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى العالمي والدولي لضمان حقوق وحريات الأفراد، هذا الأمر استدعى من الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لإنشاء قضاء جنائي دولي بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات الدولية.

مر تطور القضاء الجنائي الدولي بمرحلتين أساسيتين، الأولى في إنشاء قضاء جنائي مؤقت الذي تمثل في الأجهزة التي أنشأها المجتمع الدولي لمواجهة حالات معينة تعرض لها في فترات زمنية معينة، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أنشئت محاكم عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحربين العالميتين الأولى والثانية عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي وهي محكمتي نورمبورغ وطوكيو[1]، كما أنشئت أيضا محاكم جنائية دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وكذلك مقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، وهذا الأمر يتعلق بمحكمة يوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا [2].

إلا أن هذه المحاكم المؤقتة لم تمنع استمرار المجازر ولم تحقق العدالة المطلقة، وهذا راجع لطبيعتها المؤقتة وانحصار اختصاصها في مناطق معينة وفي فترات زمنية محددة، الأمر الذي استوجب إنشاء قضاء دولي جنائي دائم واسع الاختصاص ودائم لإنهاء المآسي التي تتعرض لها الشعوب، فجاءت المرحلة الثانية التي مر بها القضاء الجنائي الدولي التي تتمثل في قيام المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت بموجب معاهدة روما بتاريخ 17 جوان 1998[3]، لمعاقبة الأشخاص الطبيعيين مهما كان مركزهم في دولهم إذا ما ارتكبوا أحد الأفعال التي تشكل جرائم دولية .

---

(1) تم إنشاء محكمة نورمبورغ بموجب ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لنورمبورغ (المتضمن في اتفاقية لندن)، الصادر في 08 أوت 1945 بلندن (بريطانيا). ومحكمة طوكيو بموجب النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، الصادر في 19 جانفي 1946 بطوكيو (اليابان).

(2) تم إنشاء محكمة يوغسلافيا السابقة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 827 الصادر بتاريخ 25 ماي 1993 الذي تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا، أما محكمة طوكيو فتم إنشاؤها هي الأخرى بموجب قرار من مجلس الأمن رقم 955 الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1994 والذي تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

(3) صدرت معاهدة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (أو نظام روما) بموجب الوثيقة: A/CONF.183/9 المؤرخة في 17 جويلية 1998. تاريخ بدء النفاذ: 01 جويلية 2002، بموجب المادة 126 .

هذا وتعتبر الجرائم الدولية تلك الأفعال التي يعتبرها المجتمع الدولي خطيرة جدا، وتمثل هجوما على القيم والمبادئ الدولية المشتركة وتحتاج للمحاسبة على الصعيد الدولي، وقد حددت المحكمة الجنائية الدولية أربعة جرائم دولية تختص بها تتمثل في جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان .

ويعتبر الإنسان متهما إذا قام بإحدى تلك الجرائم، والمقصود بالمتهم في الفقه العربي الخصم الذي يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى الجنائية باعتباره فاعلا للجريمة أو شريكا في ارتكابها[4]، لكيلا نخلط بين المصطلحات المشابهة له.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أنه رغم كل تلك الاجتهادات التي جاءت لتحقيق العدالة عن طريق محاكمة المتهمين الدوليين وإنصاف ضحايا الجرائم الدولية، إلا أن هناك أسباب ومعوقات جعلت أمر تحقيق تلك العدالة غير محقق، اختلفت من القضاء المؤقت إلى القضاء الدائم، وهي تحول دون مقاضاتهم عن جرائمهم، بل بالعكس إذا بقوا ينعمون بالحرية سيشجعهم ذلك على ارتكاب المزيد من الجرائم وتضيع حقوق الضحايا مثل ما حدث في غزة ورفح مؤخرا .

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف دراسة موضوع مذكرتنا في عرض مختلف التطورات في القضاء الدولي الجنائي بخصوص مفهوم وأصناف وأركان الجرائم الدولية، وكذلك التعرف على مختلف الإشكالات التي تعرضت لها المحاكم العسكرية الدولية المؤقتة (نورمبورغ وطوكيو)، وكذلك المحاكم الجنائية الدولية الخاصة المنشأة من طرف مجلس الأمن الدولي (يوغسلافيا سابقا ورواندا)، بالإضافة إلى الاشكالات التي واجهت ولاتزال تواجه المحكمة الجنائية الدولية بخصوص مدى متابعة ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية التي تختص بها، باعتبارها الهيئة القضائية الدائمة المخول لها مسألة تحقيق العدالة الجنائية الدولية .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد دفعنا لاختيار موضوع دراستنا مجموعة من الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية :

(4) عبد الله نور شعت، **المتهم أمام المحاكم الجنائية في إطار الضمانات الوطنية والدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، سنة 2017، ص 14.

أ- الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع :

من بين الأسباب الشخصية التي دفعتنا لاختيار موضوع بحثنا هو الرغبة في البحث عن أسباب إفلات العديد من المجرمين الدوليين من العقاب لاسيما في فترة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية التسعينات من القرن الماضي، وكذلك استمرار ارتكاب الجرائم الدولية في العديد من الدول لا سيما ما يحدث في غزة منذ 07 أكتوبر 2023، من مجازر وحشية ارتكبت فيها كل صور جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، لكن بالمقابل لايزال ينعم مرتكبو هذه الجرائم بالحرية التي للأسف يقابلها صمت دولي رهيب، وعدم التفعيل الحقيقي والجدي لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ما يشكل دافعا حقيقيا للبحث في معوقات عمل هاته المحكمة .

ب- الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع :

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع بحثنا في زيادة الجانب المعرفي بخصوص معوقات متابعة المتهمين الدوليين أمام المختلف المحاكم الجنائية الدولية، وكذلك إثراء المكتبة الجامعية بدراسة متخصصة عن الإشكالات التي تعرضت لها المحاكم بمختلف أنواعها خاصة المحكمة الجنائية الدولية، بخصوص مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، خاصة وعدالة هذه المحكمة تطبق على متهمين دون الآخرين، ما يدفع إلى البحث في خلفيات هذا التعامل بازدواجية في المعايير .

الصعوبات التي واجهت الباحثتين خلال إعداد البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذه المذكرة، توسع الموضوع وصعوبة التحكم فيه، مما فرض علينا الدقة والحياد في التعامل معه بهدف عدم الخروج عن موضوع دراستنا .

الدراسات السابقة :

بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع مذكرتنا، لم نصادف موضوعا بنفس العنوان المعتمد في هذه الدراسة، إلا أنه يوجد مواضيع تتناسب مع بعض العناوين الجزئية وهي :

- بن غربي أحمد، الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق .

- مخلط بلقاسم، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة دكتوراه في الحقوق.

- معمري خيرة، معوقات عمل المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية .

إشكالية الدراسة :

لمعالجة موضوع بحثنا ارتأينا طرح الإشكالية التالية: **ما هي العوائق التي تحول دون ممارسة القضاء الدولي الجنائي لاختصاصاته، وتجعله غير فعال في تحقيق مبدأ عدم إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب؟**

المناهج المتبعة في الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض مفاهيم ذات صلة بالموضوع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية بداية من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لنورمبورغ إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لاستخراج مختلف المعوقات التي حالت دون مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية .

تقسيم موضوع الدراسة :

سنقوم بدراسة موضوعنا بتقسيمه إلى فصلين؛ حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للجريمة الدولية، والذي ينقسم بدوره لمبحثين، المبحث الأول يتعلق بمفهوم الجريمة الدولية من حيث تعريفها وتمييزها عن مختلف الجرائم المماثلة وكذلك تصنيفاتها. أما المبحث الثاني يتناول بالتفصيل أنواع الجرائم الدولية المتمثلة في جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان، وذلك بتعريف كل جريمة على حدة وذكر أركانها .

أما الفصل الثاني خصصناه للإشكالات التي تواجه القضاء الدولي الجنائي في مختلف مراحله والتي تُعيقه في متابعة مرتكبي الجرائم الدولية، حيث تناولنا في المبحث الأول الإشكالات التي واجهت المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة (في كل من نورمبورغ، طوكيو، يوغسلافيا السابقة ورواندا) في محاكمة المتهمين الدوليين من إشكالات سياسية وقانونية. وتضمن المبحث الثاني الإشكالات التي واجهت المحكمة الجنائية الدولية في مقاضاتها لمرتكبي الجرائم الدولية التي تختص بها، سواء تلك المتعلقة بنصوص النظام الأساسي لها أو تلك المعوقات الخارجية الناشئة عن السياسة الدولية في التعامل مع هذه المحكمة .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للجريمة الدولية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة الدولية

اعترف القانون الدولي منذ القدم بأهمية بعض المصالح فأقر بان الاعتداء عليها يخول الدولة المعنية حق معاقبة مرتكبيها. عرفت الجريمة بأشكالها البسيطة منذ الازل، حيث اتخذت من فعل واحد او عدة أفعال لإنجازها. لكن تطور المجتمعات البشرية وتعقد نظم حياتها ومعاملاتها انتقلت الجريمة من البساطة الى التنظيم الدقيق الذي يتميز بالتعقيد في الإعداد، ولم تبقى الجريمة محصورة على مكان واحد او مدينة او دولة واحدة بل تعدت لتصبح ذات ابعاد دولية، الى ان تطور المجتمع الدولي وترابطه اصطدم في كثير الأحيان بتعارض المصالح الخاصة لكل دولة وتشابكها في أحيان أخرى، نتيجة العلاقات السياسية او الاقتصادية لكل دولة والتي تحكمها بالدرجة الأولى المصلحة الخاصة، ولم تتوقف الجريمة الدولية في شكلها الواحد بل تعددت لتصبح في عدة صور واشكال، الامر الذي دفع الى إيجاد اطار قانوني يضبط هذه العلاقات ويحددها فظهر ما يعرف بالقانون الدولي العام.

وعلى ضوء ذلك سنتناول في هذا الفصل مفهوم الجريمة الدولية في المبحث الأول وصور الجرائم الدولية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفهوم الجريمة الدولية

يعد موضوع الجرائم الدولية من الموضوعات الحيوية المهمة التي تشغل اهتمام الحكومات والمختصين في المجتمع الدولي، اذ تمثل تلك الجرائم تحديا وتمردا على النظام القانوني الدولي لكونها تقع على مصالح وقيم دولية أي بقصد المساس بمصلحة دولية والتي يحرص المجتمع الدولي على حمايتها ويسعى الى ضمان معاقبة مرتكبيها. مما يستدعي منا التطرق الى التعريف بها (المطلب الأول)، وتمييزها عن غيرها من الجرائم الأخرى وذلك في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: تعريف الجريمة الدولية

لا يوجد لحد الآن تعريف موحد للجريمة الدولية على الصعيدين الفقهي والاتفاقي، فعلى الصعيد الفقهي هناك اختلاف بين الفقهاء عند تعريفهم للجريمة الدولية، أما على الصعيد الاتفاقي فإن الوثائق الدولية ذات الصلة من معاهدات وقرارات صادرة عن منظمات دولية لم تعرف الجرائم الدولية، بل اكتفت بتعداد الجرائم التي تطبق عليها القواعد القانونية الواردة فيها[1].

وفي ظل هذا الاختلاف سنقوم بتعريف هاته الجريمة في القانون الجنائي الوطني وذلك في الفرع الأول، وتعريفها في القانون الدولي الجنائي في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الجريمة الدولية في القانون الجنائي الوطني

إن التشريعات الجنائية المختلفة قد درجت على عدم وضع تعريف للجريمة تاركة أمر ذلك للفقه الذي اختلف بدوره في تعريف الجريمة. ونعرض فيما يلي للآراء المختلفة بشأن تعريف الجريمة الوطنية (الداخلية). حيث تعددت التعريفات ولم تتفق، فيذهب بعض الفقه إلى أن الجريمة هي "كل فعل أو ترك نهي المشرع عنه ورصد لفاعله جزاء جنائيا"[2] .

ويرى هذا الفقه أن هذا التعريف الفقهي قد وجهت إليه سهام النقد إذ شابه القصور، وذلك لتمسكه بأمر شكلي، وهو الأثر القانوني وإغفاله بيان الخصائص التي تميز الفعل أو الترك وتحمل المشرع على العقاب عليه[3].

---

[1] ضيف الله عبد الحليم، **مبدأ التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، حقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021\2020، ص 8

[2] محمد عبد المنعم عبد الخالق، **الجرائم الدولية، دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب**، الطبعة الأولى، 1989، ص 176.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما أخذ على هذا التعريف أيضا أن الجزاء الجنائي ليس هو الذي يجعل السلوك جريمة، وإنما الجزاء نتيجة لكون السلوك جريمة، وهذا التعريف أفضل ما قيل، حيث يتميز باتفاقه مع الواقع القانوني. إذ الجريمة هي في الأساس تقدير شريعي، وهذا التقدير يختلف باختلاف الزمان والمكان.

ويرى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الصيفي أن "الجريمة ـ كحقيقة قانونية ـ خرق لقاعدة جنائية مجرمة"[1]. وهي عبارة أقل إيجازا، أي سلوك إرادي يخالف به مرتكبه تكليفا يحميه المشرع بجزاء جنائي، كما أنها سلوك إرادي غير مشروع لمطابقته نموذجا قانونيا تتضمنه قاعدة جنائية مجرمة ويصدر عن شخص مسؤول جنائيا، في غير حالات استعمال الحق أو ممارسة السلطة، ويسبب به إلحاق ضرر بمال أو بمصلحة يحميها المشرع بجزاء جنائي ويسبب به تعريضها للخطر، ويضيف أن الجريمة كواقعة قانونية حدث يرتب عليه المشرع آثارا تتصرف إلى مراكز جنائية[2] .

أما الدكتور فتوح الشاذلي فعرف الجريمة بأنها: "سلوك إنساني غير مشروع صادر عن إرادة إجرامية يرتكبه الفرد باسم الدولة أو برضاء منها، وينطوي على انتهاك لمصلحة دولية، يقرر القانون الدولي حمايتها عن طريق الجزاء الجنائي"[3] .

أما الأستاذ رمسيس بهنام، فيرى أن "الجريمة الوطنية عبارة عن سلوك بشري عمدي يعتبره الشعب ممثلا في أغلبية أعضائه مخلا بركيزة أساسية لوجود المجتمع أو بدعامة معززة لهذه الركيزة ". ويكون منافيا للضمير البشري العالمي، وقابلا لإفلات صاحبه من المساءلة الجنائية، إما لارتكاب الفعل في مكان غير خاضع لسلطان أي دولة كالبحر العام أو الجو العام، وإما لصدوره من قوة تتسلط على أشخاص لا يملكون لها دفعا، وإما لعدم العقاب عليه في مكان ارتكابه، أو في مكان احتماء صاحبه أو لاجتيازه حدود الدولة بطريقة غادرة أو لوروده على محل قابل لأن ينبثق منه الأذى إضرارا بعدد مطلق من أشخاص عاجزين عن تفادي هذا الأذى"[4].

والواقع أن هذا التعريف لم يتقيد بحدود الواجب احترامها في صياغة التعاريف، فكان شرحا وجيزا لأركان الجريمة الدولية[5].

---

(1) محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية، دراسة في القانون الدولي الجنائي**، دار الجامعة الجديدة، ص 176.
(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(3) فريجة محمد هشام، **دور القضاء الدولي الجنائي في مكافحة الجريمة الدولية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون جنائي دولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013\2014، ص15.
(4) محمد صالح روان، **الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008\2009، ص67.
(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

من خلال مختلف التعريفات السابقة واختلاف وجهات النظر، عموما هناك اتجاهان أساسيان في تعريف الجريمة، هما الاتجاه الشكلي والاتجاه الموضوعي:

يذهب أنصار الاتجاه الشكلي إلى أن مناط تعريف الجريمة إنما يكمن في العلاقة الشكلية بين الجريمة وقانون العقوبات، ومن ثم فالجريمة عندهم هي الواقعة التي ترتكب بالمخالفة لقواعد ذلك القانون[1].

أما أنصار الاتجاه الموضوعي فيركزون على جوهر الجريمة باعتبارها واقعة ضارة بمصالح المجتمع الإنسانية التي يقوم عليها أمنه وكيانه، وبالتالي فإن الجريمة وفقا لهذا الاتجاه هي الواقعة الضارة بكيان المجتمع وأمنه. والحقيقة أن هذا الاتجاه الموضوعي وإن أبرز جوهر الجريمة كواقعة ضارة بأمن المجتمع وسلامته، إلا أنه لا يصلح أساسا لدراسة الجريمة كنظام قانوني[2]. فلا يكفي لاعتبار واقعة ما جريمة، أن تحتوي على مقومات الإضرار بمصالح لازمة لأمن الجماعة، وإنما يلزم أن تكون تلك المصالح قد أخذت بعين الاعتبار من قبل السلطة المنوط بها تقييم الأفعال الضارة بمصالح المجتمع، أي السلطة المختصة بالتشريع.

ومن ناحية أخرى نجد أن التعريف الشكلي للجريمة لا يعطي لجوهر الجريمة أي قيمة قانونية، وإنما يبرز فقط العلاقة الشكلية بين الواقعة المرتكبة وبين النص التجريمي، بينما الجريمة هي في حقيقتها واقعة تنطوي على ضرر أو تهديد بالضرر لمصلحة حماها المشرع الجنائي، وعليه فإن تعريف الجريمة يجب أن يؤخذ فيه بالجانب الشكلي والموضوعي معا، ومن ثم يمكن تعريف الجريمة بأنها الواقعة التي ترتكب إضرارا بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات[3] .

الفرع الثاني: تعريف الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي

مثلما لم تضع التشريعات الوطنية تعريفا للجريمة وتركت ذلك للاجتهادات الفقهية فإن الأمر كذلك بالنسبة للجريمة الدولية، فلا توجد ثمة قاعدة دولية تعرف ماهية الجريمة الدولية، وترك تحديد ذلك للفقه الدولي، فعرفها "جلاسرGlaser" بأنها: "الفعل الذي يرتكب اخلالا بقواعد القانون الدولي ويكون ضارا بالمصالح التي يحميها ذلك القانون مع الاعتراف لهذا الفعل بصفة الجريمة استحقاق فاعله للعقاب أو هي

(1) محمد منصور الصاوي، **أحكام القانون المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية**، دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس وخطف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 3.

(2) المرجع نفسه، ص4.

(3) محمد عبد المنعم عبد الخالق، **الجرائم الدولية**، مرجع سابق، ص 73.

واقعة إجرامية مخالفة لقواعد القانون الدولي تضر بصالح الدول التي يحميها هذا القانون"، وإن كان يعيب هذا التعريف اغفاله بيان العقوبة[1].

عرف الفقيه "بيلا Pella" الجريمة الدولية على أنها: "فعل أو ترك تقابله عقوبة تعلن وتنفذ باسم المجموعة الدولية". ويظهر أن "بيلا" ينادي بالمسؤولية الجنائية المزدوجة للفرد والدولة عن الجريمة الدولية[2].

أما الفقيه "كرافن Craven" فعرف الجريمة الدولية على أنها: "تلك الأفعال التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي ويترتب عليها المسؤولية الدولية، وهي لا تكون إلا بالنسبة لأفعال ذات الجسامة الخاصة التي تحدث اضطرابا وإخلالا بالأمن العام للمجموعات الدولية"[3].

أما saldana فيعرف الجريمة الدولية بأنها: "تلك الجريمة التي يترتب على وقوعها إلحاق الضرر بأكثر من دولة"، ويضرب لذلك مثال بجريمة تزييف العملة فهي قد يعد ويدبر لها في دولة، وتنفذ في دولة أخرى، وتوزع في دولة ثالثة[4].

كما يعرفها lambois بأنها: "بالتصرفات المخالفة والمعادية لقواعد القانون الدولي العام، لانتهاكها مصالح الجماعة الدولية، والتي قرر حمايتها بقواعد هذا القانون". و"أنها سلوك يمثل عدوانا على مصلحة أساسية للمجتمع الدولي، تتمتع بحماية النظام القانوني الدولي من خلال قواعد القانون الدولي الجنائي"[5].

ويذهب الأستاذ "محمود نجيب حسني" إلى القول إن القانون الجنائي الدولي يتمثل في: "مجموعة القواعد القانونية التي تبين الأفعال التي تعد جرائم دولية، وتحدد العقوبات المقررة لها وتبين الإجراءات التي يتعين اتباعها عند ارتكاب إحدى هذه الجرائم، حتى يمكن توقيع العقاب على من يثبت مسؤوليته عنه"[6].

من خلال هذه التعريفات يمكننا تعريف الجريمة الدولية حسب الدكتور منصور الصاوي بأنها: "اعتداءات تقع على القيم أو المصالح التي تهم الجماعة الدولية ككل، والتي قررت حمايتها بقواعد القانون الدولي، هذه الاعتداءات تكتسب صفة الجريمة الدولية من القانون الدولي سواء من العرف

---

(1) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص12.
(2) المرجع نفسه ، ص 13.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(4) سليم سولاف، **الجريمة الدولية**، مطبوعة دروس في مقياس الجريمة الدولية، السنة أولى ماستر، تخصص القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2021\2020، ص 7.
(5) محمد صالح روان، مرجع السابق، ص 68.
(6) سليم سولاف، مرجع السابق، ص 7.

الدولي الذي يعطي مثل هذه الاعتداءات طابع الجريمة الدولية، كما هو الحال في جريمة القرصنة أو إعلان حرب عدوانية أو من خلال الاتفاقيات الدولية التي تعطي صفة الجريمة الدولية لمثل هذه الاعتداءات كما هو الحال في الاتفاقية الدولية لمنع وعقاب جريمة إبادة الأجناس حسبما قررت ديباجتها والمادة الأولى منها"[1].

المطلب الثاني: تمييز الجريمة الدولية عن باقي الجرائم الأخرى

إن الجريمة الدولية تمثل الاعتداء على المصالح والقيم التي تهم المجتمع الدولي، لأنها تؤثر على استقراره، كما يجب تميزها عن الجرائم الأخرى مثل الجريمة الداخلية (الفرع الأول)، الجريمة السياسية (الفرع الثاني) والجريمة العالمية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية

هناك تشابه بين الجريمة الدولية والجريمة الداخلية، إذ أن كلاهما من شأنه الاخلال بالنظام العام في المجتمع، وذلك عن طريق ارتكاب الأفعال التي يحرمها القانون الجنائي، وكلاهما يرتكب من قبل الشخص الطبيعي الذي يسأل عنها مسؤولية جنائية ويوقع عليه الجزاء الجنائي المقرر. وإذا كان الأمر كذلك، إلا أنه يلاحظ أن ثمة فوارق جوهرية بين الجريمة الدولية والجريمة الداخلية نذكرها فيما يلي[2]:

أولا: يحدد القانون الدولي الجنائي الجريمة الدولية ويقرر العقاب عليها، أما الجريمة الداخلية فإن القانون الجنائي الوطني ينص عليها ويحدد أركانها والعقاب المقرر لها، وقد يشترك القانون في تجريم الفعل ذاته إذا نص عليه التشريع الجنائي الداخلي، وتناوله القانون الدولي الجنائي أو عندما يقرر تطبيق أحكام القانون الدولي على بعض الجرائم المعينة.

ثانيا: الجريمة الدولية تنطوي على المساس والإخلال بالنظام العام الدولي، لذلك يجرمها القانون الدولي الجنائي باعتبارها تخل بالنظام العام للأسرة الدولية[3]، بينما الجريمة الداخلية تنطوي على المساس والاخلال بالنظام العام الداخلي والمصلحة الخاصة لمجتمع معين وفي زمن معين، وبالتالي يجرمها القانون الداخلي وتنظرها المحاكم الوطنية، وترتكب من الأفراد ويوقع جزاءها باسم المجتمع الداخلي.

ثالثا: ترتكب الجريمة سواء كانت دولية أم داخلية من قبل الشخص الطبيعي، ويرتكب الشخص الطبيعي الجريمة الدولية باسم الدولة أو بتشجيعها أو برضاء منها، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للجريمة الداخلية التي يرتكبها الشخص الطبيعي باسمه ولحسابه، فالركن الدولي إذا هو الذي يميز الجريمة الدولية عن

---

(1) محمد منصور الصاوي، مرجع السابق، ص 8.

(2) محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص 196.

(3) طهاري اسيا، **الجرائم الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015|2016، ص 11.

الجريمة الداخلية، غير أن هذا الاختلاف لا يرتب أثرا قانونيا من حيث المسؤولية الجنائية التي يتحملها الشخص الطبيعي في الحالتين كقاعدة عامة.

رابعا: العقاب في الجريمة الدولية يوقع باسم المجتمع الدولي عن طريق المحكمة الجنائية الدولية المنشأة بموجب نظام روما الأساسي الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 01 جويلية 2002، أما المحاكم الداخلية فتتولى محاكمة المتهم طبقا للقانون الداخلي عن جرائمه المرتكبة بداخل الوطن.

بمعنى أن العقاب في الجريمة الدولية يوقع باسم المجتمع الدولي، أما العقاب في الجريمة الداخلية فإنه يوقع باسم المجتمع الداخلي وتصدر الأحكام باسم الشعب من المحاكم الوطنية التي تطبق قانون العقوبات الوطني على مرتكب الجريمة، ويستوي أن تكون الجريمة داخلية بحتة أو جريمة دولية أدرجها المشرع في قانون العقوبات الداخلي[1].

الفرع الثاني: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة السياسية

يقصد بالجريمة السياسية تلك الجريمة التي يقع عدوانها على نظام الدولة السياسي مثل نظام الحكم فيها أو سلطاتها العامة أو الحقوق السياسية للمواطنين، فالجريمة السياسية هي جريمة داخلية ينص عليها المشرع الوطني، وتتميز بكون الدافع إلى ارتكابها ذي صفة سياسية يستهدف تغيير شكل الحكم أو النظام السياسي القائم في البلاد[2].

والملاحظ أنّ الفقه والقضاء انقسم حول تعريف الجريمة السياسية إلى اتجاهين هما:

أولا: الاتجاه الموضوعي

ويستند الاتجاه الموضوعي في تعريفه للجريمة السياسية إلى طبيعة الحق محل الاعتداء فهو يعتد بالجانب المادي في الجريمة، فالجريمة سياسية إذا كان موضوعها الاعتداء على مصلحة أو حق سياسي للفرد أو الدولة في نظامها السياسي، وتكون موجهة ضد الدستور ونظام الدولة وسلطاتها الأساسية وتمس استعمال المواطنين لحقوقهم العامة. وقد ساند هذا الاتجاه الموضوعي المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد في كوبنهاجن سنة 1935، حيث اعتبر الجريمة سياسية إذا كانت موجهة ضد تنظيم الدولة أو ضد مباشرة مهامها أو ضد ما يتصل بذلك من حقوق، ويدخل وفق هذا في مدلول الجريمة السياسية في قانون العقوبات المصري في المواد من77 الى 85[3] عدد من الجرائم تحت عنوان الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج، كالخيانة والتجسس التي ترتكب بدافع سياسي كما

(1) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص 32.
(2) محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية**، مرجع السابق، ص 199.
(3) محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سابق، ص 99 .

يعد من الجرائم السياسية وفق هذا المبدأ عدد من الجرائم التي نص عليها في الباب الثاني تحت عنوان الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل، ومثالها جناية محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها بالقوة[1].

يعتمد أصحاب المذهب الموضوعي على أن الدافع أو الغاية مقياسا للتفرقة بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، ويستبعدون من نطاقها الجرائم المختلطة ويرون أن العبرة بطبيعة الحق المعتدى عليه أو موضوع الجريمة، فإذا كان الحق المعتدى عليه هو حق الدولة كسلطة عامة فهو جريمة سياسية، أما كان الحق المعتدى عليه لفرد من الناس أو للدولة باعتبارها فردا، فالجريمة عادية ولو كان الغرض منها سياسيا[2].

الجريمة السياسية تختلف عن الجريمة العادية في غالبية التشريعات الجنائية، حيث تقرر معاملة خاصة للمجرم السياسي من حيث تخفيف العقوبات المقررة للجريمة السياسية أو إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية. ويلاحظ أن مقترفي الجريمة الدولية ونظرا لجسامتها وخطورتها، فإنه لا يمتنع تسليم المجرم الدولي، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للجرائم السياسية، حيث يجري العرف الدولي على عدم جواز تسليم المجرم السياسي وقد تضمنت هذا العرف كثير من الاتفاقيات الدولية[3].

ثانيا: الاتجاه الشخصي

يعول الاتجاه الشخصي على الظروف الخاصة بالمجرم السياسي أي على الباعث على الجريمة، فالجريمة سياسية وفق هذا الاتجاه إذا ارتكبت نتيجة لباعث سياسي أو من أجل تحقيق غاية سياسية بصرف النظر عن موضوع الاعتداء، كجريمة الاغتيال السياسي كاغتيال رئيس الدولة بقصد تغيير نظام الحكم تعد جريمة سياسية وفقا للمذهب الشخصي، بينما تعتبر جريمة عادية وفقا للمذهب الموضوعي، كما تعد الجرائم المرتبطة سياسية وفقا للاتجاه الأخير كما في سرقة أو نهب محل لاستعمالها في أعمال الثورة أو الهياج الشعبي وقد أقر مؤتمر أكسفورد سنة 1880 ثم في جنيف سنة 1882 اعتبار الجرائم المرتبطة من قبيل الجرائم السياسية، ما لم تنطوي على أعمال وحشية أو تخريب عام أو قتل للأسرى مما تحرمه قوانين الحرب، و يعد بالتالي جرائم دولية[4].

---

(1) محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع السابق ، ص100.
(2) سيد طنطاوي محمد السيد، **الجريمة الدولية والقانون الواجب التطبيق عليها**، المركز الديموقراطي العربي، متوفر على الموقع: https://democraticac.de/?p=58376
اطلاع عليه بتاريخ 20 مارس2024، على الساعة 16:30.
(3) محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية**، مرجع سابق، ص201.
(4) المرجع نفسه، ص101.

بمعنى أن أصحاب المذهب الشخصي يرون بأن معيار تمييز الجريمة السياسية عن غيرها من الجرائم يكمن في الدافع إليها، فكل جريمة يكون الدافع لارتكابها سياسيا تكون الجريمة سياسية، ويستفيد الجاني من المميزات الممنوحة للمجرمين السياسيين[1].

الفرع الثاني: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة العالمية

الجريمة العالمية هي عبارة عن التصرفات أو الأفعال التي تنافي الأخلاق وتمثل اعتداء على القيم البشرية كالحياة والسلامة الجسدية والحرية، وهذه الجريمة ينظمها قانون العقوبات العالمي ومن هذه الجرائم جريمة الإرهاب والقرصنة[2].

تتميز الجريمة العالمية عن الجريمة الداخلية في أن مرتكبيها قد يزاولون نشاطهم في عدة دول، كما تختلف عن الجريمة الدولية في كون الأخيرة تنطوي على عنصر دولي وتمس النظام العام الدولي، ومقتضي بالأخذ بمبدأ العالمية في نطاق القانون الداخلي أن لكل دولة وجوب السعي نحو توحيد هذه القواعد الداخلية لأن الجرائم العالمية هي مجرد جرائم داخلية نص عليها القانون الداخلي وتتعاون الدول عن طريق الاتفاقيات الدولية لمواجهتها[3].

والجريمة العالمية هي ذات طابع دولي فهي ترتكب من أشخاص يمارسون نشاطهم الإجرامي في عدة دول غير أن ذلك لا يضعها ضمن الجرائم الدولية بل تعد جرائم داخلية منصوص عليها في القانون الداخلي، وتختص بالعقاب عليها المحاكم الوطنية فهي جرائم أفراد لا دول، وتتعاون الدول فيما بينها لمكافحة هذه الجرائم عن طريق الاتفاقيات الدولية[4].

وبما أن هناك قيم أساسية ومشتركة في المجتمع الدولي قد تعمل الدول على صيانتها ومنع الاعتداء عليها، ويتخذ هذا الموقف صفة العالمية، كتزييف النقود أو الاتجار بالرقيق والنساء والأطفال[5].

ومع أن الجريمة هنا هي جريمة عالمية، إذ تجرمها مختلف الدول التي تتعاون لمحاربتها، فإنها مع ذلك جريمة داخلية ينص عليها التشريع الوطني وتختص بها المحاكم الوطنية، وهي بمثل هذه المفاهيم

---

(1) ياسر محمد الجبور، **تسليم المجرمين أو تقديمهم في الاتفاقيات الدولية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة2011، ص74.

(2) مصطفى كامل، الجريمة الدولية، **موسوعة حماة الحق**، محامي الأردن، 3 أغسطس 2021، ص6.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، ص7.

(5) عبد الله سليمان سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص87.

تختلف عن الجريمة الدولية التي تمس المصالح الدولية، وتجد مصدرها في العرف الدولي والمعاهدات الدولية التي تستند لهذا العرف[1].

ومن أمثلة الاتفاقيات ومن الدولية المتضمنة النص على جرائم عالمية: الاتفاقية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض المؤرخة في 18 ماي سنة 1904، اتفاقية مكافحة تداول المطبوعات الشائنة المؤرخة في 12 سبتمبر1923، الاتفاقية الخاصة بتزييف النقود المؤرخة في 20 أبريل 1929، الاتفاقيات الخاصة بمكافحة المخدرات أعوام 1931،1925، 1936 وسنة 1961، والنافذة اعتبارا من 14 ديسمبر سنة 1964، اتفاقية 30 سبتمبر 1921 و11 أكتوبر 1933 لمكافحة الإتجار بالنساء والأطفال، واتفاقية ليك سكس المؤرخة في 12 مارس سنة 1950 بإلغاء الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير[2].

المطلب الثالث: تصنيف الجريمة الدولية

قد يرتكب الجريمة الدولية أشخاص أعضاء في دولة ما، أو قد يرتكبها أشخاص بصفتهم الشخصية، وعليه يمكن تصنيف الجريمة الدولية إلى فئتين من الجرائم استناداً إلى واقع القانون الدولي الجنائي، وهي الجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الرسمية كأعضاء في الدولة وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الأول، والجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الخاصة وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الرسمية كأعضاء في الدولة

يرتكب الأفراد بصفتهم الرسمية في الدولة جرائم دولية أي بصفتهم أعضاء في الدولة، وترتكب هذه الجرائم في الغالب في حالة حصول تعسف في استعمال السلطة ضد مجموعة من الأفراد بدوافع عنصرية أو قومية، ومثلها جرائم التمييز العنصري، جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية[3].

يعتبر هذا النمط من الجرائم، في الحقيقة تصرفات تلجأ إليها سلطات الدولة، وتقع إنكارا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية (حقه في الحياة والحرية والمساواة)، والتي أصبحت من الموضوعات الأساسية التي ينظمها القانون الدولي ويوفر لها حماية واسعة النطاق، بعد أن كانت تدخل ضمن الاختصاص المانع للدولة وسيادتها. وقد أصبحت الخروق الخطيرة التي ترتكبها الدولة ضد حقوق الانسان وحرياته الأساسية والتي تتضمن إنكارا لها، أمرا يثير مسؤولياتها الجسيمة إزاء المجتمع الدولي إضافة إلى المسؤولية الشخصية الجنائية لسلطاتها ممن ارتكبوا تلك الجرائم أو شجعوا على ارتكابها.

(1) عبد الله سليمان سليمان، مرجع سابق، ص87.
(2) محمد عبد المنعم عبد الغني، مرجع سابق، ص 202، ص 203.
(3) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص 29.

لذلك فالجرائم السابقة لا يمكن نكران خطورتها على المجتمع الدولي، اذ أنها غالبا ما تتخذ طابعا سياسيا ويلجأ إليها كأداة لتنفيذ سياسة معينة، فهي إذن جرائم دولية تقع ضد النظام العام الدولي[1]، واستنادا لأحكام محكمة نورمبورغ الدولية[2]، نص الميثاق على اعتبار كل من القادة والموجهين والمنظمين والمحرضين الذين يساهمون في وضع وتنفيذ خطة أو مؤامرة لارتكاب أي من الجرائم الدولية مسؤولين أيضا عن الأفعال المرتكبة بواسطة أي شخص تنفيذا لهذه الخطة.

واعتبر الميثاق أيضا أن مركز المتهمين الرسمي سواء كرؤساء دول أو كونهم من كبار الموظفين الحكوميين لا يشكل سببا لانتفاء المسؤولية ولا سببا لتخفيف العقوبة[3]، وأيضا أن الجرائم الدولية لا يرتكبها إلا أفراد لا أشخاص معنوية، وبدون معاقبة هؤلاء الأفراد الذين يرتكبون هذه الجرائم لا يمكن إنفاذ أحكام القضاء الدولي الجنائي[4]، وخاصة أن القانون الدولي الجنائي أقر المسؤولية الجنائية للفرد مرتكب الجرائم الدولية، وهذا ما أكدته بعض الاتفاقيات الدولية، كما هو الحال في الاتفاقية الدولية لمنع وعقاب إبادة الأجناس لسنة 1948. لذلك قصر بعض الفقهاء الجريمة الدولية بأنها تلك الجريمة التي يرتكبها الأفراد كأعضاء في دولة، والتي تشكل أعمال تقع ضد السلم والأمن الدوليين أو ضد الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لدولة من الدول[5].

الفرع الثاني: الجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الخاصة

تشمل هاته الفئة الجرائم التي تقع من أفراد بصفتهم الشخصية (الخاصة) ضد قيم ومصالح متعلقة بصميم الجماعة الدولية، والتي يقرر لها القانون الدولي حماية جنائية مثل جرائم تزييف العملة، الاتجار بالرقيق، الاتجار بالمخدرات...الخ[6]. واعتبر بعض الفقهاء أن هاته الفئة من الجرائم لا تعود إلى طائفة القانون الدولي، فهي تعود إلى قواعد القانون الدولي الجنائي المفروض دوليا، على أن هذه الأفعال تشكل جرائم ذات أبعاد عالمية، تقتضي مصلحة الدول مكافحتها[7].

وتعتبر الجرائم المرتكبة من قبل أفراد بمبادرتهم الخاصة والتي وصفها الفقهاء بأنها جرائم وطنية تتعاون الدول على مكافحتها، أو أنها جرائم عالمية، فما هي في الحقيقة إلا وقائع تشكل انتهاكا خطيرا لقيم ومصالح تهم المجموعة الدولية بأكملها، ونظرا لخطورتها فقد انبثقت الحاجة لشمولها بحماية جنائية،

---

(1) عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.
(2) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص29.
(3) علي وهبي ديب، **المحاكم الجنائية الدولية، تطورها ودورها في قمع الجرائم الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ص 30.
(4) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص29.
(5) المرجع نفسه، ص30.
(6) عباس هاشم السعدي، مرجع سابق، ص 18.
(7) فريجة محمد هشام، مرجع سابق، ص30.

ولا يحقق القانون الدولي الجنائي الحد الأدنى للقانون الجنائي إن لم يوفر قدرا معينا لتلك المصالح والقيم، اذ أن القانون الجنائي يصبح فكرة غير واقعية اذا لم يوفر حماية فعالة لقيم ومصالح الجماعة[1].

فجريمة القرصنة التي ترتكب في لأعالي البحار-على سبيل المثال- غالبا ما يوصف مرتكبوها بأنهم أعداء الجنس البشري، ذلك لأنها تؤدي إلى عرقلة العلاقات الدولية في مجال التبادل التجاري، إضافة إلى أنها تمثل قيدا على مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، وهو مبدأ حرية الملاحة في البحار العالية وما يستلزمه من ضرورة إشاعة الأمن والطمأنينة لغرض إعمال هذا المبدأ[2].

كما أن جرائم تزييف العملة كمثال آخر، لا تقتصر آثارها على إحداث الأضرار المالية والاقتصادية بالدولة التي حصل التزييف ضد عملتها فحسب، بل أنها قد تسبب حصول مضاعفات اقتصادية وأحيانا سياسية خطيرة لعدة دول، فالتزييف لا يؤدي إلى إضاعة الثقة بنظام نقدي لدولة معينة فحسب، بل قد يؤدي إلى إضاعة الثقة بالنقود باعتبارها وسيلة تعامل، خاصة إذا أدخلنا بالحسبان اتساع حجم العلاقات التجارية في العصر الحالي وما يرافقه من اتساع في نطاق التعامل بالنقود. وهناك جرائم تسبب أضرار بالغة لعموم الجنس البشري من حيث آثارها السيئة على أخلاق الفرد وصحته، لذا بات تجريمها من مهمات الجماعة الدولية[3].

وهذا ما يمكن أن نجده في الاتفاقيات الدولية العديدة التي تحرم اللجوء إلى الاتجار بالمخدرات، وكذا الأمر في الجرائم الأخرى التي يرتكبها الأفراد بمبادرة خاصة منهم ضد القيم والمصالح التي تهم الجماعة الدولية. لذلك فالجرائم السابقة يجمعها قاسم مشترك، وهي أنها تمثل انتهاكا لقيم أخلاقية ولمصالح مالية تهم الجماعة الدولية، فوصفها بأنها جرائم وطنية أمر يأتي خلافا للواقع، اذ لا يقدح في صفتها الدولية ترك تحديد العقوبات عن تلك الجرائم للقوانين الجنائية الوطنية، ولا تولى القضاء الوطني أمر ايقاعها[4].

إن الصفة الدولية لهذه الجرائم لا يمكن انكارها، فهي لا تنتهك بوقوعها مصالح وطنية يحميها القانون الوطني فحسب، بل تتعدى هذا النطاق إلى مصالح وقيم تهم المجموعة الدولية بأكملها.

---

(1) عباس هاشم السعدي، مرجع سابق، ص 19.
(2) المرجع نفسه، ص 20.
(3) المرجع نفسه، ص 21.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: صور الجرائم الدولية

طرحت عدة تقسيمات بشأن تصنيف الجرائم الدولية، فهناك جانب من الفقه ذهب إلى تقسيم الجرائم الدولية إلى مجموعتين من الجرائم: الجرائم التي ترتكبها الدول، والجرائم التي يرتكبها الأفراد، ويرى الأستاذ الدكتور علي عبد القادر القهوجي أن هذا التقسيم لا يمكن التعويل عليه لأنه شكلي بحت[1].

كما هناك جانب آخر يقسم الجرائم الدولية وفقا لموضوع الجريمة إلى قسمين: قسم يتضمن جرائم تنتهك فيها مصالح أو قيم معنوية غير ملموسة تهم الجماعة الدولية، مثل السلام الاجتماعي الدولي والإنساني، وقسم يتضمن جرائم دولية تنتهك فيها مصالح أو قيم مادية ملموسة تعني الجماعة الدولية أو بعبارة أخرى القيم التي يمكن تقويمها بالنقود مثل جرائم الإعتداء على الأموال الثقافية كالأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية[2].

ويذهب الاتجاه الحديث على تصنيف الجرائم الدولية إلى جرائم دولية بالمعنى الضيق وجرائم دولية بالمعنى الواسع، إلا أنه ثمة خلاف في الأفعال التي تقع تحت أي من الفئتين، وقد تم مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر الدولي لقانون العقوبات في فيينا في أكتوبر 1989 تحت عنوان les crimes internationaux et le droit pénale interne[3].

وبعد تناول كافة هذه التقسيمات بشأن تصنيف الجرائم الدولية نرى أن التقسيم الغالب الذي تقسم على أساسه الجرائم في القوانين الداخلية وكذلك المجمع عليه في المواثيق الدولية المختلفة هو تقسيم الجرائم الدولية على أساس المصلحة المعتدى عليها.

على ضوء ما سبق يمكن تصنيف الجرائم الدولية الواردة بهذا المبحث الى أربعة أنواع، وذلك بإيرادها في أربعة مطالب، بحيث نتناول في المطلب الأول "الجرائم ضد الإنسانية" والتي تعد الجريمة الأم، وفي المطلب الثاني "جريمة الإبادة الجماعية"، والمطلب الثالث نخصصه لدراسة "جريمة الحرب" أما المطلب الرابع فيشتمل على "جريمة العدوان".

المطلب الأول: الجرائم ضد الإنسانية

مصطلح الجريمة ضد الإنسانية يستمد جذوره من كتابات "غروسيوس" عندما تناول فكرة الحرب العقابية ضد الشعب الذي يقتات من لحم الإنسان دون وضع الاعتبار لتعاليم الدين والمجتمع، وأخذ هذا المفهوم يتطور تدريجيا في العصر الحديث ومر بعدة مراحل، ويعد تدخل الدول الأوروبية في سنة

---

(1) محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية**، ص523-524

(2) المرجع نفسه، ص 524.

(3) المرجع نفسه، ص525 .

1860 لحماية المسيحيين في العديد من المناطق من أهم تلك المحطات في تشكيل المفهوم القانوني للجريمة ضد الإنسانية[1]، وقد تطور هذا المفهوم بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية 1945، اذ تضمنت غالبية الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية المتعاقبة لمفهوم الجريمة ضد الإنسانية كما تم تحديد الأركان الأساسية لها .

وفيما يلي سنتطرق لتعريف الجرائم ضد الإنسانية وذلك في الفرع الأول، وكذلك إلى أركانها وذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم ضد الإنسانية تعني أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهج يوجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين.

وفيما يلي نورد تعاريف الجرائم ضد الإنسانية كما ورد النص عليها في الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية؛ بداية بتعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورمبورغ (أولا)، ثم تعريفها في النظامين الأساسيين للمحكمتين الجنائيين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا (ثانيا)، وأخيرا تعريفها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ثالثا).

أولا: الجرائم ضد الإنسانية في النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ

الجريمة ضد الإنسانية التي لها طابع عرفي تجد مصدرها في نص المادة السادسة من ميثاق نورمبرغ المنشئ للمحكمة العسكرية الدولية التي تختص بمحاكمة كبار المجرمين بعد الحرب العالمية الثانية، وتشتمل تلك الأفعال على احدى الجرائم التالية: القتل العمد، الإبادة، الإسترقاق والإبعاد، والأفعال اللاإنسانية الأخرى المرتكبة ضد أي مجموعة من السكان المدنيين قبل الحرب أو أثناءها أو الإضطهادات لأسباب سياسية، عرقية أو دينية تنفيذا لأي من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وارتباطها بهذه الجرائم سواء كانت تشكل انتهاكا للقانون الوطني للدولة التي ارتكبت فيها أو لا[2].

ثانيا: الجرائم ضد الإنسانية في نظامي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا

لقد جاء تعريف الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في نص المادة الخامسة منه كما يلي: "سوف تمارس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة الإختصاص بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم التالية عندما ترتكب في النزاعات المسلحة سواء

---

[1]- بن غربي أحمد، **الإلتزام بمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الدولية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، سنة 2020-2021، ص 68-69 .

[2] المرجع نفسه، ص70.

كانت ذات طبيعة دولية أو داخلية أو تكون موجهة ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، الإسترقاق، الإبادة، القتل العمد، الإبعاد، السجن، التعذيب، الإغتصاب، الإضطهاد لأسباب سياسية، عرقية أو دينية، الأفعال اللاإنسانية الأخرى.

كما تضمن النظام الأساسي لمحكمة رواندا في المادة الثالثة منه تعريفا للجرائم ضد الإنسانية، والذي جاء فيه تعدادا للأفعال والسلوكيات التي تندرج ضمن جرائم ضد الإنسانية.

ثالثا: الجرائم ضد الإنسانية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

باعتبار نظام روما الأساسي يعد المرجعية الأساسية في وقتنا الحالي، فقد أوجد تعريفا شاملا من خلال نص المادة السابعة التي احتوت على أنواع مختلفة من الجرائم ضد الإنسانية، ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم[1]، وتشكل الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية:

أ- القتل العمد،

ب- الإبادة،

ت- الإسترقاق،

ث- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان،

ج- السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي،

ح- التعذيب،

خ- الإغتصاب أو الإستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الخطورة،

د- اضطهاد أي جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية، أو عرقية أو قومية أو اثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس،

ذ- الإختفاء القسري للأشخاص،

ر- الفصل العنصري،

---

[1]- برزوق حاج، مفهوم الجريمة الدولية في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، المجلد 7، العدد 1، سنة 2022، ص395.

ز- الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع الممثل التي تتسبب عمدا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية[1].

الفرع الثاني: أركان الجرائم ضد الإنسانية

لا بد لقيام المسؤولية الجنائية الدولية في حق مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وتقديمهم إلى المحكمة المختصة، توافر الأركان القانونية المستوجبة لقيامها، المحددة في نص المادة 7 من نظام روما الأساسي، تتمثل هذه الأركان في الركن المعنوي (أولا)، الركن المادي (ثانيا)، الركن الشرعي (ثالثا) والركن الدولي (رابعا).

أولا: الركن المعنوي للجرائم ضد الإنسانية

يتمثل الركن المعنوي للجريمة ضد الإنسانية في القصد الجنائي، أي نية الفاعل في تحقيق النتيجة الإجرامية عن طريق الأفعال المؤدية لها، بمعنى أن يكون هناك هجوم واسع النطاق ومنهجي تقوم به دولة ما ضد مجموعة من السكان المدنيين، بعلم وإرادة منها[2].

ثانيا: الركن المادي للجرائم ضد الإنسانية

الركن المادي للجرائم ضد الإنسانية هو الأفعال المادية الخطرة التي تصيب الإنسان أو فئة معينة من البشر يشتركون في رابطة معينة، حددتها المادة 7 -سالفة الذكر- من نظام روما الأساسي كما يلي:

أ- يجب أن يكون هناك هجوم.

ب- أن يوجه الهجوم ضد السكان المدنيين.

ت- يجب أن يكون الهجوم واسع النطاق أو منهجيا، أي يستهدف مجموعة من المدنيين وفق خطة محكمة.

ثالثا: الركن الشرعي للجرائم ضد الإنسانية

الركن الشرعي في الجريمة بصفة عامة هو أن يكون السلوك المرتكب مجرما، ولكن مصدر التجريم يختلف عما هو الحال في التشريعات الداخلية ففي هذه الأخيرة يكون النص مدونا بينما في الجريمة الدولية لا وجود لمثل هذا الشرط نظرا لعدم وجود سلطة تشريعية من جهة

---

(1)- المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(2) ياسر حسن كلزي، **المواجهة الدولية والوطنية لانتهاكات القانون**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص225.

والطبيعة العرفية لقواعد القانون الدولي من جهة أخرى فيكفي لتجريم الفعل وجود قاعدة تجريمية دولية عرفية أو منصوص عليها في معاهدة دولية[1] .

فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وهذا مبدأ هام في القانون الجنائي ونعني بهذه العبارة أنه لا يمكن اعتبار فعل ما يقترفه الفرد جريمة إلا إذا وجد نص مكتوب يقضي على تجريم ذلك الفعل ومعاقبة مرتكبه وعليه إذا تقيدنا بمضمون مبدأ المشروعية المنصوص عليه في التشريعات الداخلية نرى أنه لا مكان له على المستوى الدولي وهذا يعني تنكر القانون الدولي لمبدأ المشروعية.

رابعا: الركن الدولي للجريمة ضد الإنسانية

إن الجريمة ضد الإنسانية هي جريمة دولية بطبيعتها لكون الحقوق التي تم الاعتداء عليها تمس البشرية ويكفي لتوفر الركن الدولي أن تكون الجريمة قد وقعت تنفيذا لخطة مرسومة من جانب الدولة ضد جماعات تربطهم ديانة أو عقيدة موحدة وفي هذه الحالة يمكن أن يكون الجاني أو المجني عليه من نفس الجنسية ومن رعايا نفس الدول[2].

والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب بمناسبة الحرب لها نفس الحكم فإذا تمت بموجب تدبير من الدولة وتخطيط منها فهي جريمة دولية ومنه مثلا لا تعد جريمة الإبادة الجنس قائمة إذا قام بها أحد مواطني الدولة دون علم وإذن دولته.

المطلب الثاني: جريمة الإبادة الجماعية

إن الإبادة الجماعية Genocide[3] من أشد الجرائم الدولية خطورة، لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته وصحته وكرامته، وتهز الضمير الإنساني ولما تخلفه من آثار مروعة ومعاناة يصعب جبر الضرر فيها. قد تم تجريمها بالإجماع الدولي من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة[4] في 12/09/ 1948، ورد في ديباجة هذه الإتفاقية أن جريمة الإبادة الجماعية هي جريمة دولية وفقا لقواعد القانون الدولي، وتتنافى ومبادئ الأمم المتحدة[5].

---

(1) متاح على الموقع الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org) تم زيارة الموقع يوم 10/06/ 2024 على الساعة 20:43.

(2) متاح على الموقع الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org)

(3) اصطلاح Génocide، يعني باللغة العربية إبادة الجنس وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما Cide ومعناها القتل وGénos ومعناها الجنس.

(4) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الصادرة في 9-12-1948م، دخلت حيز النفاذ في 12 جانفي 1951، متاحة على الموقع اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (icrc.org)، تم الزيارة يوم 20 جوان 2024 ، على الساعة 23:15.

(5) أنظر الفقرة الأولى من ديباجة اتفاقية منع الإبادة الجماعية.

وللتعرف أكثر على هذه الجريمة لا بد من التطرق إلى تعريفها وذلك في الفرع الأول، ثم التطرق إلى أركانها في الفرع الثاني من هذا المطلب:

الفرع الأول: تعريف جريمة الإبادة الجماعية

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعريف جريمة إبادة الجنس بموجب قرار لها، فذكرت أنه إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها، كالقتل الذي يمثل إنكار حق الشخص في الحياة، وهذا القرار كان كمقدمة لصدور الاتفاقية الدولية لمنع إبادة الجنس في 1948 المذكورة سابقا[1].

وقد نصت المادة الأولى من نفس الاتفاقية على أن المقصود من عبارة إبادة الجنس البشري أنه: "الفعل الذي يرتكب بقصد القضاء كلا أو بعضا على جماعة بشرية بالنظر إلى صفتها الوطنية، أو العنصرية، أو الجنسية، أو الدينية".

وعرفت المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية 1948، أن جريمة الإبادة الجماعية هي أي فعل من الأفعال الآتية المرتكبة قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو دينية بصفتها هذه[2] :

أولا: قتل أعضاء هذه الجماعة.

ثانيا: إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم لأعضاء الجماعة.

ثالثا: إخضاع عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

رابعا: فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

خامسا: نقل الأطفال بالقوة من مجموعة إلى مجموعة أخرى.

وقد عرف الأستاذ غرافن graven جريمة إبادة الجنس البشري بأنها أهم الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية ونموذجها crime contre l'humanité majeur et typique ففي هذه الجريمة تتجسد فكرة الجريمة ضد الإنسانية بأتم معانيها، حيث يقدم القتلة والسفاحون على إبادة جماعة ما – إبادة كلية أو جزئية – وقهرها بلا ذنب اقترفته، سوى أنها تنتسب إلى جماعة قومية أو جنس أو دين يخالف قومية أو جنس أو دين القتلة [3].

---

[1]- حمدان محمد عبد الله بن رباع الشحي، جريمة الإرهاب الدولي كفعل من أفعال جريمة الإبادة الجماعية، **المجلة القانونية**، المجلد 9 ،العدد 13، 2021، ص4634.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3]- عبد الله سليمان سليمان، مرجع سابق، ص286.

ومن الأمثلة على هذا النوع من الجرائم الدولية، القتل الجماعي الذي اقترفه النازيون أثناء الحرب العالمية الثانية بإبادة 6 ملايين يهودي، بالإضافة إلى حالات التطهير العرقي للمسلمين والكروات أثناء الحرب التي دارت في البوسنة والهرسك[1].

الفرع الثاني: أركان جريمة الإبادة الجماعية

تقوم جريمة الإبادة الجماعية على أربعة أركان، اذا نقص أحدها لا تقوم الجريمة حتى وإن شكل الفعل جريمة أخرى معاقب عليها، تتمثل هذه الأركان في الركن الشرعي (أولا)، الركن المادي (ثانيا)، الركن المعنوي (ثالثا) والركن الدولي (رابعا):

أولا: الركن الشرعي لجريمة الإبادة الجماعية

القاعدة العامة تقول: لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص قانوني، والمقصود بهذا أنه لفرض عقوبة على جريمة إبادة الجنس البشري يجب أن يكون هناك نص قانوني صريح يتضمن العقوبة وشكل المحكمة التي سوف تنظر في هذه الجريمة، وهنا يتحقق الركن الشرعي الذي يحقق مبدأ أن فعل إبادة أي جنس بشري من المحظورات الدولية بنص مادة قانونية دولية، وتضع له توصيف قانوني إجرامي يتم معاقبة من يقوم به[2].

دلت نصوص المادتين 2 و3 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية على الركن الشرعي لجريمة إبادة الجنس البشري، حيث حددت المادة 3 الأفعال التي يعاقب عليها عند ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية:

أ- الإبادة الجماعية.
ب- التآمر على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.
ت- التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.
ث- محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.
ج- الاشتراك في الإبادة الجماعية [3].

---

(1)- يحياوي أعمر، **قانون المسؤولية**، دار هومة، الجزائر،2009، ص5.
(2) - حمدان محمد عبد الله بن رباع الشحي، مرجع سابق، ص ص4640-4641.
(3)- راجع المادتان 2 و3 من النظام الأساسي لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ثانيا: الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية

الركن المادي لجريمة الإبادة عبارة عن ذلك النشاط أو السلوك الخارجي الذي يجرمه القانون ويعاقب مرتكبيه، وسواء كان ذلك السلوك إيجابيا أو سلبيا، لكن يشترط أن يؤدي إلى نتيجة يؤثمها القانون الدولي الجنائي، وارتباط هذا السلوك بالنتيجة الإجرامية[1].

ويشمل الركن المادي لجريمة الإبادة كل فعل يؤدي إلى إبادة جماعة بشرية سواء كانت إبادة كلية أو جزئية، وذلك بالاستناد لصفتها الوطنية أو الدينية أو العرقية أو ما شابه ذلك، يقع الركن المادي لهذه الجريمة بأحد الأفعال التي نصت عليها المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي جاءت مطابقة للمادة الثانية من اتفاقية سنة 1948 السالفة الذكر، و لا يشترط ارتكاب كل هذه الأفعال للحكم أنها جريمة إبادة، وإنما يكفي ارتكاب أحد هذه الأفعال الواردة في الاتفاقية[2]، وتتمثل الصور التي يمكن أن تتخذها هذه الأفعال في[3]:

أ- قتل أعضاء من الجماعة.
ب- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
ت- إخضاع الجماعة لظروف معيشية قاسية يراد منها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
ث- التدابير التي ترمي إلى إعاقة النسل داخل الجماعة.
ج- نقل الصغار قهرا من جماعتهم الى جماعة أخرى.

ثالثا: الركن المعنوي لجريمة الإبادة الجماعية

يتطلب الركن المعنوي لجريمة الإبادة الجماعية النية في فعل الجاني، أي القصد الجنائي الخاص في الجاني، ولا يكفي في هذه الجريمة أن يتوفر في الجاني عنصري القصد الجنائي: العلم والإرادة فقط، إذ يتطلب الركن المعنوي أن يكون مدفوعا بغرض محدد وتحركه أسباب معينة ترتبط بعوامل دينية أو عنصرية أو جنسية، فالفاعل هنا يكون مدفوع بأغراض انتقامية وكيدية محصورة في هذه الأسباب دون غيرها، وعليه فالقتل الجماعي لا يعد جريمة إبادة إلا إذا كان بدافع من هذه الدوافع، وهذا ما جعل القصد الجنائي هنا قصدا جنائيا خاصا [4].

---

[1]- شلال فتيحة، مذكرة ماستر، ص38.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[3] عبد الله سليمان سليمان، مرجع سابق، ص ص288-289.
[4] المرجع نفسه، ص290.

رابعا: الركن الدولي لجريمة الإبادة الجماعية

غالبا ما تكون هذه الجريمة مدبرة وفق خطة مرسومة من قبل دولة ما، ينفذها المسؤولون الكبار أو من قبل الموظفين في الدولة، أو ترضى بتنفيذها من قبل الأفراد العاديين ضد مجموعة أو جماعة يربط بين أفرادها روابط قومية، أو اثنية، أو عرقية، أو دينية [1].

كما أن إضفاء الصفة الدولية على جريمة إبادة الجنس البشري مستمدة من طبيعة المصلحة الجوهرية المعتدى عليها، فالمحافظة على الجنس البشري وحمايته من أي عدوان بات يمثل هدفا أساسيا للنظام القانوني الدولي، لأن حياة الأفراد أصبحت تمثل قيمة عليا تحرص عليها القوانين الوطنية والدولية على سواء بلا تمييز بينهم [2].

ولا يشترط أن يكون المجني عليهم في جريمة الإبادة تابعين لدولة أخرى، اذ تقع الجريمة سواء كان المجني عليهم تابعين لدولة أخرى، أم تابعين لذات الدولة [3].

المطلب الثالث: جريمة الحرب

تعتبر جرائم الحرب من أقدم الجرائم الدولية من حيث التنظيم، ويرجع ذلك الى القرن التاسع عشر من خلال إدارة سير العمليات القتالية والحد من استخدام الأساليب المفرطة والعشوائية التي تلحق أذى غير مبرر فضلا عن مبدأ التوازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية [4].

وفيما يلي سيتم التعرف أكثر على جريمة الحرب، من خلال تعريفها وذلك في الفرع الأول، ثم توضيح أركانها وذلك في الفرع الثاني.

الفرع الأول : تعريف جرائم الحرب

تعرف جرائم الحرب بأنها عمل غير مشروع صادر عن فرد باسم الدولة أو رضاها أو بتشجيعها، ويكون منطويا على المساس بمصلحة دولية يحميها القانون الدولي، ويشكل ارتكابها انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب، على سبيل المثال استخدام القوة في التعذيب والاغتيال والنفي والمعاملة السيئة للسكان

---

[1] محمد عبد المنعم عبد الغني، مرجع سابق، ص621.
[2] المرجع نفسه، ص ص621-622.
[3] المرجع نفسه، ص622.
[4] مؤيد مجيد حميد، المسؤولية الدولية لمرتكبي جرائم الحرب في القانون الدولي الإنساني، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد الأول، سنة 2022، ص 176.

المدنيين في الأراضي المحتلة وكذلك القتل وسوء معاملة أسرى الحرب، وسلب الثروات والهجومات العشوائية على المدن وتخريبها بدون ضرورة عسكرية مثلما يحدث في الأراضي الفلسطينية حاليا*.

كما عالجت اتفاقية لاهاي المبرمة في 18 أكتوبر 1907 قوانين وأعراف الحرب البرية، حيث نصت في فصلها الأول من القسم الثاني على نوع الأسلحة وتقييد استخدامها[1]، كما حظرت الهجومات في المدن والقرى والمساكن غير المحمية[2]، مع وجوب تبليغ السلطات عند الهجوم عنوة واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي المباني المخصصة للعبادة والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات والمواقع التي يتم فيها جمع المرضى والجرحى[3].

هذا وقد تناولت الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية المختلفة تعريف جريمة الحرب بداية بميثاق نورمبورغ (أولا)، ثم النظامين الأساسيين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (ثانيا)، وأخيرا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ثالثا) .

أولا: تعريف جريمة الحرب في ميثاق محكمة نورمبرغ

عرفت المادة 6/ب من لائحة نورمبرغ جرائم الحرب بأنها الأعمال التي تشكل انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب، كما أن ممثلي الإتهام أثناء محاكمات نورمبرغ قد اتفقت تعريفاتهم لجرائم الحرب على أنها الأفعال التي ارتكبها المتهمون بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب والإتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية الداخلية والمبادئ لعامة للقانون الجنائي المعترف بها في كل الدول[4].

ثانيا: تعريف جريمة الحرب في النظامين الأساسيين لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا

لم يستعمل كل من النظامين الأساسيين لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا عبارة "جرائم الحرب"، بل تم استبدالها بالعبارة التقليدية "الإنتهاكات لقوانين وأعراف الحرب"، وعبارة "انتهاك" في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني، ومع ذلك فقد أضاف النظامين بعدا جديدا في عملية تقنين جرائم الحرب، حيث أكدا على اعتبار انتهاك، أو اصدار الأمر بانتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أوت 1949، وكذا بروتوكولها الإضافي الثاني الملحق بها المؤرخ في 8 جوان 1977 يشكل مسؤولية جنائية فردية ويستوجب العقاب، وأوردا تعدادا لتلك الأفعال

* بدأت الهجومات الإسرائيلية على غزة بتاريخ 07 أكتوبر 2023.
(1) راجع المادة 22 من اتفاقية لاهاي 1907.
(2) راجع المادة 25 من اتفاقية لاهاي 1907.
(3) راجع المواد 26 و27 من اتفاقية لاهاي 1907.
(4) مؤيد مجيد حميد، مرجع سابق، ص176.

والإنتهاكات، وأضاف النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة الى دائرة الحظر والتجريم أي انتهاك لقوانين الأعراف والحرب، وأورد تعدادا لها على سبيل المثال وليس الحصر[1].

ثالثا: تعريف جرائم الحرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

أكدت المحكمة الجنائية الدولية على أن جرائم الحرب تعتبر من أشد الجرائم خطورة والتي تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي، حيث عرفت المادة 2/8 من نظام روما الأساسي الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 الإنتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني باعتبارها جرائم حرب بأنها[2] :

أ- الإنتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

ب- الإنتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية والمطبقة على المنازعات المسلحة الدولية في النطاق الثابتة للقانون الدولي.

ت- الإنتهاكات الجسيمة للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي.

ث- الإنتهاكات الخطيرة الأخرى لقوانين والأعراف التي تنطبق في المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي في إطار النون الدولي العام [3].

وعليه نخلص إلى القول أن جرائم الحرب هي مجموع الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولتحديد أكثر لجرائم الحرب يجب التمييز بين الانتهاكات البسيطة والإنتهاكات الجسيمة، هذه الأخيرة التي تعني مجموع المخالفات المنصوص عليها صراحة، والتي تتميز بالإلزام الذي يوجب على الدول أن تتخذ أي تدبير تشريعي يقتضيه القمع المناسب، ومن ناحية أخرى بالإلتزام الذي يقضي بمعاقبة أو طرد مرتكب هذه الإنتهاكات أو المتواطئ مع مرتكبيها، أما الإنتهاكات البسيطة فهي تعني كل الأفعال المنافية لإتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، والتي تتخذ حيالها تدابير تأديبية وعقابية[4].

---

(1) سماعيل بن حفاف، تعريف الجرائم وبيان أصنافها في ظل تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 4، عدد 5، ديسمبر ص ص22-23.

(2) بن غربي احمد، مرجع سابق، ص ص85-86.

(3) راجع نص المادة 2/8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

(4) إنصاف بن عمران، النظام القانوني لجرائم الحرب، مجلة العلوم القانونية، العدد3، جوان 2011، ص253.

الفرع الثاني: أركان جرائم الحرب

تقوم جرائم الحرب على أركان كغيرها من الجرائم الدولية الأخرى المذكورة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي الركن المادي (أولا)، الركن المعنوي (ثانيا)، الرقم الدولي (ثالثا):

أولا: الركن المادي لجرائم الحرب

تفترض جريمة الحرب التي ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عليها تجسيد الإرادة الآثمة، وإظهارها في العالم الخارجي على شكل محسوس يشكل الجانب المادي للجريمة، حيث يجب أن يكون لها طابع مادي يتضمن وجود عناصر ملموسة تظهر هذا الجانب في عالم الواقع، فالأفكار والنوايا والمعتقدات التي لا تنتقل إلى سلوك إجرامي مادي وتظهر في العالم الخارجي لا تخضع لعقوبة قانونية[1].

ويتمثل الركن المادي لجريمة الحرب في قيام الجاني بفعل غير مشروع دوليا أو الإمتناع عن القيام بفعل، ويعبر عنه بالسلوك السلبي، فالسلوك الإيجابي يتمثل في صدور حركة عضلية ارادية عن الفاعل، القصد منها احداث تغيير في العالم الخارجي، ولا يشترط في ذلك أن يقتصر على الذي صدر منه السلوك، بل يشمل أيضا كل من ساعد أو حرض أو خطط لذلك الفعل المشكل لجريمة الحرب، وهو ما أكدت عليه المحكمة الجنائية الدولية[2]، ومن أمثلة السلوك الإيجابي في جريمة الحرب: القتل، التدمير، الاغتصاب، استهداف المدنيين واستهداف الأطقم الطبية والصحافية وغيرها[3].

والسلوك السلبي هو الامتناع عن القيام بعمل معين يفرض القانون اتيانه، مما يترتب عليه نتيجة يستلزم القانون تحقيقها، كما يتمثل في امتناع سلطات الدولة عن تنفيذ ما أمر به القانون. يشترط في السلوك السلبي مخالفة التزام قانوني وهو الامتناع عن واجب قانوني[4]، كامتناع السلطات في الدولة عن تقديم العناية الصحية والغذائية للأسرى مما يؤدي إلى وفاتهم، وهذا ما يشكل جريمة حرب.

فاتفاقيات جنيف الإنسانية لعام 1949 والخاصة بتحسين وضع مرضى وجرحى الحرب والأسرى وحماية المدنيين، تقرر التزام الدول الموقعة عليها باتخاذ الإجراءات التشريعية الكفيلة بتوقيع العقاب على كل شخص يرتكب أو يحرض على ارتكاب فعل تحظره نصوص الاتفاقية، وإحجام الدولة عن القيام بالتزامها يجعلها مسؤولة عن الأضرار التي ترتكب عليه، فضلا عن المسؤولية الجنائية للأفراد

---

(1) ابراهيم زهير الدراجي، **جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2002،ص331.

(2) راجع المادة 3/25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(3) بن غربي احمد، مرجع سابق، ص87.

(4) بشرى سلمان حسين العبيدي، الجريمة الدولية في ضوء نظام المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة بغداد،2007،ص319.

والناجمة عن امتناعهم المخالف لالتزام يفرضه القانون الدولي الجنائي، فقد أصبحت المسؤولية الجنائية الفردية مبدأ مقررا في القانون الدولي الجنائي، وذلك منذ محاكمات نورمبورغ وطوكيو، فامتناع الرئيس عن الحيلولة دون ارتكاب مرؤوسيه الجرائم تعد جريمة دولية [1].

ثانيا: الركن المعنوي لجرائم الحرب

يتمثل الركن المعنوي لجريمة الحرب في توافر القصد الجنائي لدى الدولة المعتدية، فيتعين أن تنصرف ارادتها وعلمها في شخص أو أشخاص قادتها إلا أن ما تأتيه من أفعال إنما تنطوي على مخالفة لقوانين وعادات الحروب، فإذا كانت الدولة في حالة دفاع شرعي ضد اعتداء واقع عليها دون الخروج على قوانين وعادات الحروب فإن القصد الجنائي يكون منتفيا، ويعتبر القصد الجنائي هنا قصدا خاصا حيث يجاوز مجرد النتيجة الإجرامية الا وهو إنهاء العلاقات الودية بينهما [2].

ثالثا: الركن الدولي لجرائم الحرب

الركن الدولي لجريمة الحرب هو ارتكاب إحدى جرائم الحرب بناء على تخطيط من جانب إحدى الدول المتحاربة وبمعرفة مواطنيها ضد التابعين لدولة الأعداء، فيتعين أن يتوافر في كل من المعتدي والمعتدى عليه أن يكون كلاهما منتميا لدولة متحاربة مع أخرى [3].

المطلب الرابع: جريمة العدوان

تصنف جريمة العدوان ضمن أخطر الجرائم الدولية التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، حيث تنطوي على المساس بالسلام العالمي، ولتحقيق العدالة الجنائية في المجال الدولي وإرضاء الرأي العام العالمي، اهتم المجتمع الدولي بتجريم الحرب العدوانية.

ولمعرفة أكثر حول جريمة العدوان -كغيرها من الجرائم الثلاث السابقة- لابد من تعريفها وذلك في الفرع الأول، وذكر أركانها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف جريمة العدوان

تعريف العدوان ليس بالأمر البسيط ولكنه ليس مستحيلا، حيث أن تعريف العدوان في حد ذاته تجسد في مبادئ القانون الدولي الجنائي، والذي ساعد بدوره في إيجاد قضاء دولي جنائي يحقق العدالة الدولية، وهذا من خلال معاقبة المعتدي وفرض العقوبات الرادعة في حقه.

---

(1) فخار هشام، **محاضرات حول الجريمة الدولية**، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، ص ص8-9.
(2) أحمد عبد الحكيم عثمان، **الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2009، ص151.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

وفيما يلي سنقوم بتعريف جريمة العدوان، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 3314 (أولا)، وكذلك في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ثانيا) .

أولا: تعريف جريمة العدوان وفقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 3314[1]

تنص المادة الأولى من القرار 3314 على تعريف للعدوان، بقولها أنه يتمثل في "استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة، أو السلامة الإقليمية، أو الإستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي شكل آخر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقا لنص التعريف".

وتشير المادة الثانية الى بدء دولة ما باستخدام القوة المسلحة خلافا لما يقضي به الميثاق، يشكل دليلا على وقوع العمل العدواني [2].

أما المادة الثالثة فقد قررت أنه تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال الآتية[3]:

أ- الغزو أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى، أو أي احتلال عسكري ينشأ عن هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى باستعمال القوة.

ب- الضرب بالقنابل بواسطة القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى

ت- حصار موانئ أو شواطئ احدى الدول بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى.

ث- هجوم القوات البرية، أو البحرية، أو الجوية أو الأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى.

ج- استخدام القوات المسلحة لإحدى الدول الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بمقتضى الاتفاق مع الأخيرة خلافا للشروط الواردة في هذا الاتفاق أو أي امتداد لوجودها في هذا الإقليم بعد انقضاء مدة الاتفاق.

ح- موافقة احدى الدول على استخدام اقليمها الذي وضعته تحت تصرف دولة أخرى في ارتكاب العمل العدواني بواسطة الأخير ضد دولة ثالثة.

ثانيا: تعريف جريمة العدوان في النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية

نصت المادة 8 مكرر من النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية على أن جريمة العدوان تعني قيام شخص ذو سلطة ومكانة بتخطيط وإعداد وتنفيذ عمل عدوان من شأنه أن يعد انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة نسبة لخصائصه وخطورته [4].

---

(1) قرار الجمعية العامة رقم 3314 ، الصادر يوم 14 ديسمبر 1974 ، المتضمن تعريف العدوان ، متاح على الموقع nr073598.pdf (un.org).

(2) ضيف الله عبد الحليم، مرجع سابق، ص21.

(3)- راجع المادة الثالثة من قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 3314.

وأشارت الفقرة الأولى إلى أن العمل العدواني يعني استعمال القوة المسلحة من دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية ،أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى تتنافى مع الميثاق الأممي، وتنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال المذكورة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314[1] المذكور سابقا.

أما فيما يخص ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها في جريمة العدوان، فقد نصت المادة 15 مكرر على أنه يجوز للمحكمة أن تمارس هذا الاختصاص طبقا لأحكام المادة 13، وعندما يخلص المدعي العام إلى أن هناك أساسا معقولا للشروع في تحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان، فإنه يتبين أولا ما إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ قرارا بوقوع عمل عدواني ارتكبته الدولة المعنية، ويخطر المدعي العام الأمين العام للأمم المتحدة بالوضع أمام المحكمة، بما في ذلك أي معلومات أو وثائق ذات صلة، كما يجوز للمدعي العام عندما يتخذ مجلس الأمن مثل هذا القرار، أن يباشر التحقيق فيما يتعلق بالعمل العدواني[2].

الفرع الثاني: أركان جريمة العدوان

تتكون جريمة العدوان، كغيرها من الجرائم الأخرى من مجموعة من الأركان، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، أركان عامة (أولا) وأركان خاصة (ثانيا)، كما ورد في تعديلات نظام روما الأساسي سنة 2010، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: الأركان العامة لجريمة العدوان

تتمثل الأركان العامة لجريمة العدوان في الركن الشرعي، الركن المادي، الركن المعنوي والركن الدولي، ستناولها بالتفصيل على النحو التالي:

أ- الركن الشرعي:

يتمثل في عدم مشروعية السلوك، حيث يستند في المجال الجنائي إلى قاعدة التجريم أي أن هذه القاعدة تضفي على سلوك محدد وصفا معينا يخرجه من دائرة المشروعية إلى دائرة عدم المشروعية، وهذا ينطبق على كل الأفعال غير المشروعة التي تشكل عملا عدوانيا[3].

ب- الركن المادي:

---

(4)- راجع المادة 8 مكرر من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .
(1)- راجع القرار رقم 3314 المتوفر على الموقع:https://documents.un.org/
(2)- سليم سولاف، مرجع سابق، ص 111.
(3)- نايف حامد عليمات، **جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007، ص 274.

تشترك جميع الجرائم في هذا الركن سواء في الجرائم الدولية أو الجرائم الداخلية ولا تخلو أية جريمة من ركنها المادي، حيث يتكون هذا الركن من عناصر متلازمة مع الفعل المادي وهي فعل العدوان أو ما يسمى بالسلوك، ويعتبر أهم العناصر الركن المادي حيث يمثل القاسم المشترك بين جميع الجرائم سواء الجرائم الدولية أو الداخلية بالإضافة إلى ذلك يتخذ السلوك صورتان هما: السلوك الإيجابي والسلوك السلبي الذي يؤدي إلى نتيجة إجرامية [1]. وتتحقق أغلب الجرائم الدولية بالسلوك الإيجابي الذي يتمثل في استخدام الدولة للقوة التي يحظرها القانون، أو في اتيان سلوك إيجابي يترتب عليه إهلاك جماعة معينة إهلاكا كليا أو جزئيا، إذن تعتبر جريمة العدوان من الجرائم الإيجابية حيث لا تقع هذه الجريمة إلا عن طريق السلوك الإيجابي، وهي متمثلة في أغلبها باستعمال القوة المسلحة من جانب احدى الدول ضد سياسة دولة أخرى أو سلامة الأمم المتحدة[2].

ج- الركن المعنوي:

مفاد الركن المعنوي لجريمة العدوان أن يكون من قام بالفعل أو أمر بارتكابه يقصد المساس بالسلام الإقليمي أو الاستقلال السياسي للدولة المعتدى عليها أو أي شكل من أشكال العدوان مع توافر القصد والعلم بالجريمة، فإذا توافر العلم والإرادة بالمعنى السابق تحقق القصد الجنائي أيا كان الباعث على ارتكاب الجريمة، إذ لا أثر للبواعث على توافر القصد الجنائي [3].

د- الركن الدولي:

تتميز جريمة العدوان بالركن الدولي عن الجرائم الداخلية، حيث يتوجب وقوع فعل العدوان باسم الدولة أو عدة دول مستندا لخطة مرسومة من جانب الدولة أو الدول المعتدية ضد الدولة أو الدول المعتدى عليها بحيث يمكن القول بأن الجريمة المقترفة قد أنشأت علاقة دولية محرمة [4]، ولا يشترط أن تكون الدولة أو الدول المعتدية والدولة أو الدول المعتدى عليها دولا ذات سيادة كاملة لتوفر الركن الدولي[5].

ثانيا: الأركان الخاصة لجريمة العدوان

تميز الأركان الخاصة جريمة العدوان عن غيرها من الجرائم الدولية الأخرى، وسنحاول وضع هذه الأركان الخاصة بناء على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

---

(1)- نايف حامد عليمات ، مرجع سابق، ص 276.
(2) – المرجع نفسه، ص277.
(3)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها
(4)- محمد عبد المنعم عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 721-722.
(5)- المرجع نفسه، ص 723.

أ- الركن الأول: عمل عدواني ارتكب من احدى الدول بأمر من له سلطة على سيادة دولة أخرى بجميع وسائل العدوان المباشر وغير المباشر:

والمقصود هنا استخدام القوة المسلحة أو عدم استخدامها، إلا أنه يجب أن يكون هذا العدوان غير مشروع أي غير مستند على الدفاع الشرعي أو على استخدام الأمن الجماعي أي عن طريق الأمم المتحدة[1].

ب- الركن الثاني: صدور قرار من الجهة المختصة بأن عملا عدوانيا قد وقع من دولة على دولة أخرى:

ويتعلق هذا الركن بوجوب اتخاذ مجلس الأمن قرار وقوع العدوان من عدمه كقيد أساسي قبل شروع التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة، ويتخذ هذا القرار استنادا للمادة 39 من الميثاق الأممي[2].

ونتيجة لذلك سيكون لمجلس الأمن دورا كبيرا في إقرار وقوع جريمة العدوان، لأنه يعتبر الجهاز المختص بذلك، ولا تمارس المحكمة اختصاصها بالنظر فيها إلا إذا ما صدر منه قرار يقر فيه وقوع العدوان[3].

ذ- الركن الثالث: أن يقترف مرتكب الفعل الركن الأول عن قصد وعلم

تعتمد جريمة العدوان على القصد والعلم في ارتكابها، اذ أنه في حال عدم توافر القصد والعلم في الشخص مرتكب الجريمة، فإن الشخص لا يكون مسؤولا عن ارتكاب الجريمة ولا توصف الجريمة بجريمة عدوان، كون هذه الأخيرة جريمة مقصودة حيث يتخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي[4].

ر- الركن الرابع: أن يكون هدف العدوان الاحتلال العسكري والاعتداء على سيادة دولة أخرى واحتلال اقليمها أو جزء منه

ورد في تعريف الجمعية العامة رقم 3314 لعام 1974 مبدأ هام وهو عدم تبرير العدوان، حيث نصت المادة 1/5 على أنه: "ما من اعتبار أيا كانت طبيعته سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك يصح أن يتخذ مبررا لارتكاب عدوان"[5]. وعليه فإنه لا يجوز لأي رئيس أو قائد في الجيش له

---

(1)- نايف حامد لعليمات، مرجع سابق، ص 279.
(2) - راجع المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.
(3)- عبد الوهاب شيتر، **جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، محاضرة، جامعة بجاية، كلية الحقوق، ص 182.
(4) - نايف حامد لعليمات، مرجع سابق، ص285.
(5) المرجع نفسه، ص 289.

سلطة باتخاذ مثل هذا القرار أن يبرر عدوانه ضد دولة أخرى لأسباب ترجع إلى السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة المعتدى عليها وهو تأكيد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحريتها في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية [1].

[1] نايف حامد العليمات، المرجع السابق، ص 289 .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الجريمة الدولية هي تلك الأفعال التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي وينتج على وقوعها ضرر يترتب عليه مسؤولية دولية، وتنقسم حسب ما جاء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى أربعة أنواع وهي: الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة الجماعية، جرائم الحرب وجريمة العدوان، وتختص كل جريمة من هذه الجرائم بالركن المادي، الركن المعنوي، الركن الشرعي والركن الدولي.

تتميز الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية بمساسها وإخلالها بالنظام العام الدولي بينما تنطوي الجريمة الداخلية على المساس والإخلال بالنظام العام الداخلي والمصلحة الخاصة لمجتمع معين في زمن معين، وبالتالي يجرمها القانون الداخلي.

أما بالنسبة للجريمة السياسية فتتميز بكون الدافع لارتكابها ذا صفة سياسية يستهدف تغيير شكل الحكم أو النظام السياسي القائم في البلاد، ويستفيد الجاني من المميزات الممنوحة للمجرمين السياسيين، وهذا ما يميزها عن غيرها من الجرائم.

بينما الجريمة العالمية هي عبارة التصرفات أو الأفعال التي تنافي الأخلاق وتمثل إعتداء على القيم البشرية كالحياة والسلامة الجسدية والحرية، وينظمها قانون العقوبات العالمي.

الفصل الثاني:

إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام القضاء الدولي الجنائي

الفصل الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام القضاء الدولي الجنائي

تجدر الإشارة إلى دلالة عبارة "متابعة المتهمين" وكذا تحديد مفهوم "المتهم" وفقا للقانون الجنائي الدولي، لاسيما وأن هذا المصطلح في العرف اللغوي العربي يتأرجح بين الشك واليقين، ويتباين استعمال المصطلح في التشريع من دولة إلى أخرى، وعليه فإنّ استعمالنا لمصطلح المتهم في سياق هذا البحث يُشير إلى المتهم الدولي وفقا لمُحددات الاتهام في نظام روما الأساسي الذي تخضع له المحكمة الجنائية الدولية.

نُخصص هذا الفصل لعرض مُعيقات متابعة المتهمين بارتكاب جرائم دولية، ويعتمد هذا الفصل على التعريف بشكل مختصر بمختلف المحاكم المُخول لها الفصل في الجرائم الدولية، وتحديد الأحداث التي ساهمت في ظهورها والقضايا التي فصلت فيها. وللفصل بين المراحل التاريخية، نُقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول إشكالات مقاضاة المُتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحاكم المؤقتة على غرار محكمتي نورمبورغ وطوكيو، ومحكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا، أما المبحث الثاني فنخصصه لإشكالات مقاضاة المُتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الأول: إشكالات مقاضاة المُتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، شرع القضاء الدولي الجنائي في متابعة الجرائم الدولية بتأسيس المحاكم الدولية المؤقتة، الذي ظهرت بوادره في نهاية الحرب العالمية الأولى، بدلاً من السعي إلى تحقيق الاستقرار والسلام من خلال "مؤتمر لإنهاء جميع الحروب" كما كان عليه الحال في مؤتمر باريس للسلام في 1920/1919، الذي أسفر عن إبرام عدد من المعاهدات بين الحلفاء ودول المحور، من بينها معاهدة فرساي المبرمة مع ألمانيا، التي نصت في مادتها 227 على إنشاء محكمة جنائية خصيصا لمحاكمة القيصر الألماني غليوم الثاني نظير الجرائم التي ارتكبها خلال الحرب العالمية الثانية، والتي باءت بالفشل بعد رفض هولندا تسليمه[1]، ومعاهدة سيفر المبرمة بين دول الحلفاء والدولة العثمانية سنة 1920، والتي نصت المادة 226 منها على إلزام الدولة العثمانية بتسليم جميع المتهمين بارتكاب الجرائم في الأقاليم التي كانت تُشكل منذ سنة 1914 جزءا من أراضيها، لدول الحلفاء من أجل محاكمتهم عليها، كما نصت المادة 230 منه على ضرورة إنشاء محكمة جنائية لذات الغرض، ولكن الأمر حال دون ذلك، لاستبدال المعاهدة المذكورة بمعاهدة لوزان عام 1923، والتي ألغت المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي الجرائم التي أثبتتها المادة المذكورة من معاهدة سيفر، ونصت بدلا من ذلك على العفو الشامل على كل الجرائم التي اقترفها الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى .

تتوزع المحاكم المؤقتة بين محاكم عسكرية دولية (المطلب الأول)، ومحاكم من تأسيس مجلس الأمن وهي المحاكم الدولية الخاصة (المطلب الثاني)، والتي سنتناولها بالتفصيل على النحو التالي :

المطلب الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام المحاكم العسكرية الدولية التي زالت ولايتها

يمثل تأسيس هذه المحاكم مرحلة مهمة في تاريخ تميز بحروب عالمية وإقليمية عديدة، تبلور من خلالها فكر ووعي عام لإنشاء قضاء دولي إثر الجرائم والمجازر التي ارتكبت آنذاك .

ثار جدل حول طبيعة العدالة التي يجب أن تطبق بحق المتهمين ونوع المحكمة التي يجب أن يحاكم المتهمون أمامها، وفي نهاية الأمر آل الرأي الجماعي لإنشاء محكمة نورمبرغ لمحاكمة مجرمي الحرب من دول المحور بموجب اتفاقية لندن، ومحكمة طوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الأقصى .

وباعتبار المحكمتين تشكلان أول تجربة للعدالة الجنائية الدولية، فقد واجهتهما عدة إشكالات وصعوبات حالت دون متابعة فعلية وقانونية للمتهمين بارتكاب الجرائم الدولية حينها، سنتناولها كل على

---

[1] زياد عيتاني، **المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 80.

حدا وذلك في الفرعين المواليين؛ حيث سنتناول في الفرع الأول إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة نورمبورغ، وفي الفرع الثاني إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة طوكيو .

الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة نورمبورغ

تمثل محكمة نورمبرغ مرحلة انطلاق القضاء الجنائي الدولي، أنشئت بموجب اتفاقية لندن عام 1945 الموقعة بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وتختص بالنظر في جرائم الحرب، والجرائم ضد السلم، والجرائم ضد الإنسانية .

قامت المحكمة بعقد أول جلسة لها في مدينة نورمبرغ الألمانية منذ 20 نوفمبر 1945 الى غاية 31 أوت 1946، وأصدرت أحكامها في 1 أكتوبر 1946، وكانت خلاصة أحكامها أنها حكمت بالإعدام لعدد من المتهمين، والحكم بالسجن لمدد مختلفة، والحكم ببراءة لآخرين. وأدانت المحكمة ثلاث منظمات باعتبارها منظمات إجرامية هي: هيئة رؤساء الحزب النازي، جهاز حماية الحزب النازي، ومنظمة الشرطة السرية[1] .

ساهمت محكمة نورمبرغ بتطوير مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد لاسيما وأنها تعتبر أول هيئة قضائية متعددة الجنسيات تنشأ لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم تمتد بآثارها على المستوى الدولي[2]، وقد أكدت المحكمة على أن هذه الجرائم ترتكب من قبل أفراد وليس من قبل كيانات مجردة وبمعاقبة هؤلاء الأفراد يمكن تطبيق أحكام القانون الدولي العام بصورة ملزمة .

وبالرغم من كل مجهودات ومساهمات محكمة نورمبورغ إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، والتي تمثلت في الانتقادات السياسية (أولا) والانتقادات القانونية (ثانيا) التي سنتطرق لها في هذا الفرع .

أولا: الانتقادات السياسية التي واجهت محكمة نورمبورغ

تتمثل الانتقادات السياسية التي وجهت لمحكمة نورمبورغ في كونها قد فرضت عدالة المنتصرين على المهزومين في الحرب، فالقضاة والمدعين العامين الذين تشكلت منهم المحكمة تم تعيينهم من قبل الدول المنتصرة، وعملوا بناء على توجيهات من دولهم[3]. وبهذا تكون قد طبقت قوانينها بصفة حصرية على مجرمين من بعض الدول المنهزمة بالحرب العالمية الثانية فقط[4] .

---

(1) سهيل حسين الفتلاوي، **القضاء الدولي الجنائي**، الطبعــة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 72.

(2) علي وهبي ديب، مرجع سابق، ص 37-38

(3) المرجع نفسه، ص 38.

(4) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 65.

وتلك التطبيقات الانتقائية حددت بوضوح نوعية عدالة المنتصر المقتصرة على الأشخاص وفقا لهويتهم وانتمائهم إلى بعض الدول المنهزمة، وبذلك أصبح معيار العدالة الدولية للمساءلة والجزاء يستند إلى معيار هوية المرتكب[1] .

وللتدليل على "عدالة المنتصر" تكفي الإشارة إلى أمر ملفت، ففي الوقت الذي جرى فيه التفاوض حول الصيغة النهائية لاتفاقيتي لندن والإعلان عن سريان مفعولهما في 1945/8/8، في هذا الوقت وبالذات وتحديدا في 6 و9 أوت من عام 1945 كانت مدينتا هيروشيما وناكازاكي في اليابان تتعرضان لأبشع جرائم الإبادة البشرية على يد سلاح الجو الأمريكي[2] .

كما أن محكمة نورمبرغ طبقت عدالة المنتصر المتجزئة أو العدالة الانتقائية، حيث نصت معاهدة لندن على محاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب في دول المحور الأوروبي، ولكن عدالة المنتصر استبعدت المجرمين الإيطاليين من المحاكمات، وحتى من تطبيق المحاكمات الوطنية بموجب القانون رقم 10 للحلفاء المنتصرين، مع أن إيطاليا التي حررتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تحديدا من الفاشية وكانت الحليف الأهم لألمانيا النازية والدولة الرئيسة في دول المحور الأوروبي[3].

وللعلم فإن لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب المنشأة عام 1943 قدمت للحلفاء المنتصرين لائحة موثقة تتهم فيها 750 مسؤولا إيطاليا بارتكاب المجازر والجرائم في كل من إثيوبيا وليبيا على نطاق واسع واستعمال الغازات السامة والجرثومية ضد المدنيين والمقاومين فيهما (وكانت اتفاقيتا جنيف لسنتي 1925 و 1929 حرمت استخدام هذه المواد)، إضافة لارتكاب الإيطاليين جرائم ضد الإنسانية في كل من اليونان ويوغسلافيا، ولكن العدالة الانتقائية للمنتصر ووفق معيار المصلحة والهوية لم تقم بمحاكمة الإيطاليين واستبعدت وثائق لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بحجة ضرورة عدم إثارة غضب الإيطاليين بالمحاكمات، حتى لا يرتموا في أحضان الشيوعية التي كانت جذورها متينة في إيطاليا[4] .

كما انتقدت محكمة نورمبورغ على محاكماتها التي اتسمت بالصفة العسكرية والانتقام من العسكريين الذين قاوموا الدول الحليفة، مما أضفى على قراراتها صفة الانتقام وليس تحقيق العدل[5] .

---

(1) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية**، مرجع سابق، ص 65.
(2) المرجع نفسه، ص 66.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، ص 67-68.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(5) سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 73.

ثانيا: الانتقادات القانونية التي واجهت محكمة نورمبورغ

إضافة إلى الانتقادات السياسية التي ذكرناها، هناك انتقادات أخرى قانونية، تتمثل في عدم احترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وعدم شرعية المصدر المقرر لها، وتطبيق قواعد التجريم بأثر رجعي، والمخالفات الإجرائية، وكيفية إنشائها بإرادة المنتصرين الأربعة ووصفها بالصفة العسكرية الدولية وغيرها[1] .

قامت محكمة نورمبورغ بمساءلة الأفراد عن الجرائم التي قاموا بها تنفيذا لأوامر دولهم، في حين أن الدولة هي التي تعتبر من أشخاص القانون الدولي وليس الأفراد، ولا يمكن وأن يكون الفرد مسؤولا عن عمل الدولة، فالدولة هي فقط صاحبة السيادة المسؤولة وليس الأفراد[2] .

ولكن من الوجهة القانونية فهم غير مسؤولين إلا في مواجهة بلادهم عن الأفعال المتهمين بها وهي الأفعال التي اعتبرت انتهاكا للقانون الدولي، وبالتالي ليس للبلد الأجنبي المتضرر من هذه الأفعال أن يجعل الفرد الذي يرتكبها مسؤولا[3] .

شكك بعض الفقهاء في مدى مشروعية محكمة نورمبورغ، وأقر بعدم وجود أساس قانوني لهذه المحكمة، ومفاد ذلك هو أن الولاية القضائية يجب أن تقتصر على محاكم الدول التي وقعت في إقليمها الأعمال غير المشروعة[4] .

كما أخلت بمبدأين قانونيين مهمين هما مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، أي لا يجوز محاكمة شخص عن فعل كان مباحا وقت أن ارتكبه أو توقيع عقوبة عليه على فعل لم يكن معاقبا عليه وقت ارتكابه، ويذهب الدفاع عن المتهمين إلى القول أن هذا المبدأ يجب تطبيقه أيضا في القانون الدولي الجنائي وكذلك على المحكمة احترامه، وإن الأفعال التي توجه إلى المتهمين كانت مباحة قبل اتفاقية لندن ولم يكن لها عقوبة محددة[5] .

---

(1) انظر علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 406.
(2) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 96.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(4) حيدر عبد الرزاق حميد، **تطور القضاء الدولي الجنائي مين المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة**، بدون رقم طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، سنة 2008، ص 118.
(5) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 97.

والآخر مبدأ عدم سريان النصوص الجنائية على الماضي، وهذا ما يترتب على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ألا تطبق قواعد التجريم والعقاب الجديدة على أفعال سابقة على نفاذها، أي لا تطبق بأثر رجعي، وإن نص المادة السادسة من لائحة محكمة نورمبورغ على بعض الجرائم الدولية يغطي الجرائم التي تقع بعد نفاذ اللائحة وأن تطبيقها على أفعال ارتكبت قبل نفاذها يعني تطبيقها بأثر رجعي وهو ما لا يجوز[1].

ورغم المشاكل القانونية والانتقادات التي واجهت محكمة نورمبورغ، فإنها تصدت للحالات التي كان المتهمون فيها قادة ومسؤولين سابقين، وقررت الإدانة في كثير منها على أساس مبدأ مسؤولية القادة والرؤساء عن جرائم مرؤوسيهم، على الرغم من خلو مواثيق إنشائها من نصوص بهذا الخصوص، مستندة في ذلك الى العرف الدولي الذي ورد في اتفاقية لاهاي الرابعة سنة 1907 ولائحتها بشأن قوانين الحرب البرية وأعرافها، واتفاقية جنيف لسنة 1929 بشأن معاملة أسرى الحرب[2] .

الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة طوكيو

عبّر الحلفاء في تصريح بوتسدام في 1945/07/26 عن رغبتهم في معاقبة كبار مجرمي الحرب في الشرق الأقصى، وعلى إثر إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناكازاكي في 1945/08/09، استسلمت اليابان بلا قيد أو شرط، ووقعت وثيقة الاستسلام في 1945/09/02 وخضعت لسلطة القيادة العليا التي أنشأتها القوات المتحالفة[3] .

وفي الفترة بين 16 و26 سبتمبر من العام ذاته، عقد وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا مؤتمرا في مدينة موسكو، صدر عنه إعلان يحدد شروط الاستسلام، وبعد مضي أربعة أسابيع أصدر القائد الأعلى لقوات الحلفاء "ماك آرثر" في اليابان إعلانا خاصا بإنشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الأقصى[4]، مع العلم أن هذا الإعلان يستند في غالبية أحكامه إلى اتفاقية لندن لعام 1945[5] .

تتشكل هذه المحكمة من 11 قاضيا يمثلون 11 دولة، عشرة من هذه الدول حاربت اليابان ودولة واحدة هي الهند كانت دولة محايدة، ونظامها لا يختلف بأي شيء جوهري عن نظام محكمة نورمبرغ، فقد حددت المادة الخامسة من نظام محكمة طوكيو الجرائم التي تنظرها المحكمة وهي الجرائم ضد

---

(1) زياد عيتاني، مرجع سابق ، ص 98.
(2) سوسن أحمد عزيزه، غياب الحصانة في الجرائم الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 153.
(3) المرجع نفسه، ص 153-154.
(4) المرجع نفسه، ص 154.
(5) حيدر عبد الرزاق حميد، مرجع سابق، ص 107.

السلام، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية (سبق التفصيل فيهم في الفصل الأول)، إلا أن اللائحة أغفلت "الجرائم ضد الإنسانية" رغم أنها ارتكبت في الشرق الأقصى كما ارتكبت في أوربا[1] .

وجهت مجموعة من الانتقادات لمحكمة طوكيو لا تختلف عن الانتقادات التي وجهت لمحكمة نورمبورغ، والتي تتمثل في الانتقادات السياسية (أولا) والانتقادات القانونية (ثانيا) والتي سنعرضها على النحو التالي :

أولا: الانتقادات السياسية التي وجهت لمحكمة طوكيو

اعتبرت محاكمات طوكيو أنها محاكمة الطرف المهزوم من قبل الطرف المنتصر، فالمحكمة هي خصم في القضية، حيث ينبغي أن تتكون من أعضاء محايدين أو يكون من بين قضاة المحكمة قضاة ألمان، وقد جاء الرد على هذا النقد بأن الحرب شملت الدول كافة، ولا توجد دولة محايدة إضافة إلى عدم قبول الألمان بالاشتراك في المحاكمة، وتشبعهم أيضا بالفكر النازي الذي سيطر عليهم 12 عاما، ووجود سوابق تفيد بوجود حالات تسمح بمحاكمة المتهم من قبل محاكم الدول التي تأثرت بالفعل كجرائم الحرب في المحاكم العسكرية[2] .

كما انتقدت المحكمة من حيث غلبة الطابع السياسي للمحاكمات على الطابع القانوني، وبالتالي يوجد تعارض واضح بين طابع الانتقام وطابع العدالة[3]، لأنها أنشئت استنادا لقرار القائد الأعلى للقوات المسلحة للدول الحلفاء في الشرق الأقصى، الذي كانت له سلطة تقديرية واسعة في تقدير العقوبة وإصدار العفو وتخفيض مدة العقوبات، وفي هذا الصدد أصدر أمر بالإفراج عن 25 متهما محكوما عليهم بالسجن وبعضهم لم يقض العقوبة كاملة، ليتم الإفراج عن كل المدانين بين عامي 1951-1958 باتفاق سياسي بين امبراطور اليابان "هيروهيتو"، والقائد الأعلى لقوات الحلفاء، حيث تم الإعلان عن عفو عام على المتهمين في 3 نوفمبر 1946 بمناسبة إعلان الدستور الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، كما قرر عدم معاقبة امبراطور اليابان "هيروهيتو" كمجرم حرب، لأن الإعدام كان سيولد ثورة عارمة لقدسية شخصية الإمبراطور عند اليابانيين، وهذا ما جعل أحكام هذه المحكمة متضاربة ومحكومة بنزوات الجنرال "ماك آرثر" صاحب الاختصاص الأصيل في تخفيف العقوبة أو العفو عن المجرمين نهائيا[4] .

---

(1) حيدر عبد الرزاق حميد، مرجع سابق ، ص 108.
(2) زياد عيتاني، المرجع السابق، ص 106.
(3) المرجع نفسه، ص 107.
(4) بوكورو منال، محاضرات في القانون والقضاء الدولي الجنائي، **مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون عام**، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر، سنة 2023- 2024، ص 23-24.

ثانيا: الانتقادات القانونية التي وجهت لمحكمة طوكيو

وجوب محاكمة مجرمي الحرب أمام المحاكم الوطنية الخاصة بهم بدلا من إنشاء محكمة عسكرية دولية، لصعوبة إيجاد مبررات مقبولة حول الاختصاص الإقليمي لعدم تحديد مكان معين لجرائمهم، كما أن الأخذ باختصاص محاكم وطنية يتفق وقواعد القانون الجنائي التقليدي الذي يقرر انعقاد الاختصاص الشخصي عند عدم تحقق الاختصاص الإقليمي، وكذلك يتفق مع القانون الدولي المعاصر الذي يحرص على مبدأ شخصية العقوبة[1] .

كما أن هذه المحاكمات تم فيها إهدار المبادئ القانونية الراسخة كافة في تطبيق القانون الجنائي التقليدي، كمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وتطبيق النصوص العقابية بأثر رجعي خلافا لإعلان حقوق الإنسان والمواطن، وأن هذه المحاكمات لم تشمل كل المتهمين وتمكن الكثير منهم من الهرب[2] .

ووجهت لهذه المحكمة انتقادات تتعلق بالمتابعات، حيث تشكلت ثغرات تمثلت في استثناء مسألة المساجين الصينيين الذين خضعوا لتجارب الأسلحة البيولوجية التي أجرتها اليابان من لائحة الاتهام[3]، ويرجع استبعاد هذه التهمة بالنظر إلى التوافق الذي حصل بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والذي بمقتضاه تمكن اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية من المعلومات والبيانات الخاصة بهذه التجارب مقابل إعفاء المسؤولين من المتابعات[4] .

يكفي اختصار سلبيات نظامي محكمتي نورمبورغ وطوكيو باقتباس مقطع من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك جاء فيه: "...إن المحاكمات لم تكن سوى تعبير عن حق القوى المنتصرة في الولاية على أراضي العدو المنهزم، ومن ثم فإن ميثاق لندن فضلا عن محاكمات نورمبورغ، إنما يمثل حالة فريدة لنظام قانوني فوق وطني، جمعت الدول المنتصرة بمقتضاه ولاياتها القضائية، وقامت معا بما كان يمكن لكل منهما أن يقوم به منفردا"[5] .

وخلاصة القول إنه على رغم وجاهة الانتقادات وقيمتها القانونية الكبيرة تجاه المحاكم الدولية العسكرية الدولية، لكن هناك بعض المبررات التي أملتها الظروف الدولية والقانونية العديدة منها :

---

(1) بوكورو منال، مرجع سابق، ص 106.
(2) المرجع نفسه، ص 107.
(3) بارش إيمان، **نطاق اختصاص القضاء الجنائي الدولي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر، سنة 2008-2009، ص 47.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(5) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، مرجع سابق، ص 406-407.

- عدم وجود مدونة للجرائم الدولية آنذاك، ولذلك تم الاعتماد على الاتفاقيات الدولية والأعراف والمواثيق المتعلقة بالحروب والقيود عليها، ولذلك يصبح المبدأ "لا جريمة إلا بنص" حجة ضعيفة أمام هول الجرائم المرتكبة[1] .
- عدم الأخذ بمبدأ "لا عقوبة بدون نص" أيضا يتلاشى إذا ما علمنا أن العقوبات الدولية ضد الأفراد، لم تدونها أنظمة المحاكم الدولية الجنائية المعاصرة كاملة، بل عمدت إلى إحالتها إلى ما هو مدون من عقوبات في الأنظمة القانونية الجنائية الدولية المعاصرة[2] .
- عدم وجود نظام قضائي دولي جنائي آنذاك، دفع الحلفاء إلى اقتباس أنظمة المحاكم الدولية عن غالبية الأنظمة القضائية الوطنية الجزائية، ولأن هذه المحاكم هي بطبيعتها طارئة ومؤقتة وحصرية، نرى أن سلبياتها القانونية تنتفي بزوالها[3] .

وأخيرا تعتبر محاكمتي نورمبورغ وطوكيو بمثابة نظام قانوني، أقره وطبقه الأقوياء على المنهزمين بصيغة قانونية لا يسمح الجدال في قواعدها القانونية الدولية أو الجزائية، بل فقط الخضوع والالتزام بها تماما كالالتزامات بالقانون الدولي .

كما أن هاتين المحكمتين قد أضفت مبادئ وقواعد أساسية للقانون الدولي الجنائي والقضاء الدولي الجنائي، من بين مبادئها مبدأ عدم الأخذ بالحصانة أي معاقبة الرؤساء والموظفين السامين في الدولة .

المطلب الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام المحاكم الدولية المنشأة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن

مع بداية التسعينات من القرن العشرين ظهرت الحاجة إلى إنشاء محاكم جنائية دولية مؤقتة لمحاكمة المجرمين في الجرائم الأشد خطورة التي تعرض لها شعبي يوغسلافيا السابقة ورواندا ، إذ أن الجرائم المرعبة التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة ورواندا دفعت المجتمع الدولي إلى وضع إطار لمحاكمة مجرمي الحرب لتحميلهم المسؤولية كاملة عن الذي جرى، طالما أن المحاكم الوطنية لم تكن مؤهلة للقيام بهذه المهام .

إن الجرائم المرتكبة استوجبت محاكمة دولية كي لا تتكرر المأساة، وهذا ما حث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لوضع تنظيم قضائي دولي مؤقت، تمثل في إنشاء محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا لمحاكمة مجرمي الحرب، ريثما تستكمل جهود إنشاء قضاء جنائي دولي دائم ضمن إطار المحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما سندرسه في هذا المطلب .

---

(1) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 69.
(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(3) المرجع نفسه، ص 70.

حيث نقسم هذا المطلب إلى فرعين، نعرض في الفرع الأول إلى الإشكالات التي تعرضت لها محكمة يوغسلافيا في محاكمة متهميها، ونتناول في الفرع الثاني الإشكالات التي واجهت محكمة رواندا.

الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة يوغسلافيا

شهدت يوغسلافيا السابقة صراعا عرقيا ودينيا داميا نتج عنه جرائم حرب ومجازر إنسانية وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين العزل، وحاول الإتحاد الأوربي وقف النزاع المسلح ولكن جهوده باءت بالفشل، فاستعان بمجلس الأمن لضبط الوضع العسكري المتفجر والمسبب لوقوع عدد كبير من الضحايا البشرية، وبعد مضي أكثر من عام ونصف على تدهور الوضع، بدأت سلسلة من قرارات مجلس الأمن الجزائية المحدودة بالصدور ضد الدولة اليوغسلافية السابقة بموجب الفصل السابع، مثل حظر توريد الأسلحة، وطلب الوقف الفوري للعمليات القتالية في الأقاليم المضطربة، وفي 1993/02/22 أصدر مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار رقم 808 المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة للنظر في الجرائم والانتهاكات الإنسانية المرتكبة اعتبارا من عام 1991 ومقاضاة الأشخاص الطبيعيين المتورطين فيها أيا كان منصبهم[1] .

حدد المقر الرئيسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة في لاهاي (هولندا)، واختصاصها هو مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة، وتمارس اختصاصها وفقا للنظام الأساسي الموافق عليه بالقرار 93/827[2] .

تتكون هذه المحكمة من 11 قاضيا، لا يكون اثنان منهما من جنسية واحدة[3]، منتخبين لولاية مدتها أربع سنوات، ويجوز تجديد ولايتهم وانتخابهم مرة أخرى[4]، موزعين على ثلاث دوائر: دائرتين للمحاكمة في الدرجة الأولى، ودائرة الطعون[5]، ومن مكتب المدعي العام وقلم المحكمة .

صيغ اختصاص المحكمة استنادا إلى مجموعة القوانين المقررة في الاتفاقيات والأعراف، إضافة إلى بعض القوانين الإنسانية الرئيسية المقررة في اتفاقيات جنيف التي أصبحت جزءا من القانون الدولي العرفي، حيث نصت المادة الأولى من نظام المحكمة على أنّ لديها سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991

(1) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، مرجع سابق، ص 418.
(2) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 106.
(3) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 114.
(4) راجع المادة 12 من نظام محكمة يوغسلافيا السابقة.
(5) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 107.

وفقا لنظامها[1]، أي تشمل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب وجريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية[2] .

كما حصرت المادة 07 من نظام محكمة يوغسلافيا السابقة اختصاصها الشخصي بالأشخاص الاعتباريين مثل الرابطات والمنظمات والجمعيات، وأسقطت المادة 2/8 مبدأ الحصانة الوطنية عن الأشخاص الطبيعيين أيا كان موقعهم في الدولة[3] (رئيسا للدولة أو رئيسا للحكومة أو مسؤولا كبيرا في الدولة)، فهؤلاء يمكن مساءلتهم ومقاضاتهم جنائيا أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة .

ويشمل الاختصاص المكاني للمحكمة إقليم جمهورية يوغسلافيا السابقة، بما في ذلك سطحها الأرضي ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية[4] .

من بين أهم وأحدث القضايا التي نظرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، قضية المدعي العام ضد الرئيس السابق لجمهورية صرب البوسنة "رادوفان كاراديتش" عن الجرام التي ارتكبها خلال حرب البوسنة والهرسك، ففي 24 مارس 2016 أدين بـ 10 من أصل 11 تهمة بارتكاب جرائم بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، حيث حكم عليه بالسجن 40 عاما، وفي مارس 2019 تم رفع العقوبة إلى السجن المؤبد[5] .

تعتبر محكمة يوغسلافيا السابقة أول محكمة جنائية دولية في عهد منظمة الأمم المتحدة، كما كانت أول تطبيق فعلي لمبدأ المسؤولية الدولية الجزائية المزدوجة على الدولة والأفراد[6]. وبالرغم من أنها تشكل سابقة مهمة في سبيل إنشاء محكمة جنائية دولية، إلا أن الواقع العملي يوضح أن أعمال وسلطات وفعالية هذه المحكمة ليست في المستوى المطلوب بالرغم من مرور عدة سنوات على إنشائها[7]، وهذا ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات، تمثلت كسابقتيها في مجموعة من الانتقادات السياسية (أولا) ومجموعة من الانتقادات القانونية (ثانيا)، نذكرها بالتفصيل على النحو التالي :

---

(1) راجع المادة الأولى من نظام محكمة يوغسلافيا السابقة.
(2) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، مرجع سابق، ص 430-431.
(3) المرجع نفسه، ص 431.
(4) راجع المادة 8 من نظام محكمة يوغسلافيا السابقة.
(5) محاكمة رادوفان كاراديتش، على الموقع: https://ar.wikipedia.org، اطلع علية يوم 10 جوان 2024، على 17:15.
(6) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، مرجع سابق، ص 419.
(7) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 123.

أولا: الانتقادات السياسية التي وجهت لمحكمة يوغسلافيا السابقة

بما أنّ محكمة يوغسلافيا السابقة تم إنشاؤها من طرف مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الاعتبارات السياسية للقوى العظمى داخل المجلس بالرغم من وجود القضاة بشروط وأوصاف متعددة، ولكنهم في النهاية يختارون من قبل هذا الأخير[1] .

كما أن هذه المحكمة افتقرت للجهاز التنفيذي، مما جعل المتهمين يفلتون من قبضة المحكمة وجعلها غير صارمة وجدية، في إطار عدم وجود مستندات قانونية دولية، وهو ما جعل العدالة الدولية مرتبطة باعتبارات سياسية[2] .

كما أن عمل هذه المحكمة أعيق بسبب معاناتها من التمويل المالي والكادر الوظيفي منذ تأسيسها، وظلت تعاني من هذه المشكلة بالرغم من خطاباتها الداعية لتقديم العون لها[3] .

ثانيا: الانتقادات القانونية التي وجهت لمحكمة يوغسلافيا

ناهيك عن الانتقادات السياسية التي وجهة لمحكمة يوغسلافيا، لم تسلم أيضا من تعرضها لانتقادات قانونية، تمثلت في عدم اشتمال نظامها الأساسي على كل الأفعال التي تم ارتكابها في إقليم يوغسلافيا السابقة وضد المسلمين خاصة[4] .

كما أن الجزاءات التي نص عليها النظام الأساسي للمحكمة تم حصرها في عقوبة السجن دون النص على عقوبة الإعدام، الأمر الذي يجعل الأحكام التي تصدرها بعيدة عن العدالة[5]، وأن الجرائم الدولية الخطيرة بما فيها التطهير العرقي والقتل والذبح والدفن في مقابر جماعية وجرائم الاغتصاب يتم العقاب عليها حتى في القوانين الوطنية بالإعدام، وقد سبق لمحكمة نورمبورغ أن أصدرت أحكاما بالإعدام على مواطنين عاديين من الألمان لأنهم لم يمتنعوا عن طاعة أوامر حكومتهم، واعتبروا بذلك شركاء في جرائم ضد السلام وضد الإنسانية[6] .

---

(1) زياد عيتاني، مرجع سابق، ، ص 124.

(2) ماريا عمراوي، **ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2015-2016، ص 361.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، ص 358.

(5) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 124.

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبرر واضعوا النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة أن عقوبة الإعدام لا تحقق الهدف الأساسي من العقوبة وهي الإصلاح، إضافة الى معارضة الأمم المتحدة لهذه العقوبة[1] .

كما أن هناك جرائم دولية ارتكبت ولم تشكل بحقها محاكم دولية خاصة في العديد من الدول ولم تقدم لهم أية اتهامات، وفي يوغسلافيا ذاتها لا زال بعض المتهمين فارين ولم يقبض عليهم .

الفرع الثاني: إشكالات المقاضاة أمام محكمة رواندا

لم يكد مجلس الأمن يعلن عن إجراءاته الجزائية الدولية المزدوجة على الدولة والأفراد في يوغسلافيا السابقة، حتى انفجرت أزمة إنسانية أخرى في رواندا نتج عنها الآلاف من اللاجئين والمشردين والضحايا بسبب الأعمال القتالية بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، التي شاركت فيها جميع قطاعات المجتمع الرواندي المدعومة من الخارج[2] .

تدخلت منظمة الوحدة الافريقية لإنهاء التقتيل الداخلي في رواندا طوال عام 1993، قبل أن تتدخل الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن، وتوصلت الجهود الإقليمية الإفريقية إلى اتفاقية اروشا (تنزانيا) للسلام بين الأطراف المحلية المتنازعة في رواندا بتاريخ 1993/08/08، غير أن آلية تنفيذ بنود الاتفاقية لم تكن فعالة من ناحية، كما أن التطورات المتسارعة من ناحية أخرى فجّرت الأوضاع بشكل هستيري اعتبارا من 1994/04/07، مما أدى إلى وقوع إبادة جماعية وتصفية عرقية لمئات الآلاف من قبيلة التوتسي الرواندية[3] .

ثم جاء التدخل الأممي من قبل مجلس الأمن متأخرا وغير فعال رغم تعدد القرارات الجزائية الصادرة عنها[4]، أوله كان إصدار القرار رقم 935 بتاريخ 01 /1994/07 المنشئ للجنة الخبراء للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في الحرب الأهلية في رواندا[5] .

وبعدها تقدمت لجنة الخبراء بتقرير للأمين العام للأمم المتحدة والذي حوله بدوره إلى مجلس الأمن، فاستند عليه وقرر بتاريخ 1994/11/08 إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب القرار

---

(1) ماريا عمراوي، مرجع سابق، ص 358.
(2) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، مرجع سابق، ص 419.
(3) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 117.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(5) خشايمية عقابي أمال، **إجراءات المحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية**، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2016، ص 26.

رقم 94/955[1]، وتضمن هذا القرار النظام الأساسي لمحكمة رواندا الجنائية الدولية وروعي أن يكون هذا النظام هو نفس نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة[2] .

تختص محكمة رواندا بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين أيا كانت مناصبهم ومسؤولياتهم، أو أيا كانت مساهماتهم في الجريمة[3]، على الجرائم المرتكبة في دولة رواندا وطبيعة النزاع الداخلي فيها، وهي جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف وانتهاكات البروتوكول الإضافي الثاني حسب ما نصت عليه المادة 4 من النظام الأساسي لمحكمة رواندا[4] .

أصدرت هذه المحكمة العديد من الأحكام من بينها حكم أصدرته ضد الوزير الأول في رواندا آنذاك الملقب بـ ''Jean Kambanda ''، حكم عليه بالسجن مدى الحياة نتيجة لما ارتكبه من جرائم ضد الإنسانية وأفعال الإبادة الجماعية[5]، كما ألقت القبض على الوزيرة الأولى ''Pauline Nyna Masu Huko''، وكانت المرأة الأولى المتهمة من طرف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[6] .

ومع ذلك فقد وجهت لمحكمة رواندا مثل سابقاتها من المحاكم الجنائية الدولية العديد من الانتقادات السياسية (أولا)، والانتقادات القانونية (ثانيا)، نتناولها فيما يلي :

أولا: الانتقادات السياسية التي وجهت لمحكمة رواندا

تعرضت هذه المحكمة لمجموعة من الانتقادات كغيرها من المحاكم المؤقتة الأخرى، وتتماثل مع الانتقادات التي وجهت لمحكمة يوغسلافيا السابقة .

انتقدت محكمة رواندا على إنشائها من قبل مجلس الأمن الذي يعتبر جهازا سياسيا، وبالتالي غلبة الطابع السياسي على الطابع القانوني كما حدث في محكمة يوغوسلافيا السابقة .

ثانيا: الانتقادات القانونية التي وجهت لمحكمة رواندا

وجه إلى محكمة رواندا انتقاد بخصوص اختصاصها الزماني الذي حدد في الفترة ما بين 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 1994، بالرغم من حدوث العديد من المجازر والانتهاكات قبل هذه الفترة، وهذا

---

(1) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 119.
(2) خشايمية عقابي أمال، مرجع سابق، ص 28.
(3) راجع المادتين 5 و 6 من نظام محكمة رواندا.
(4) علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، مرجع سابق، ص 122.
(5) بارش إيمان، مرجع سابق، ص 80.
(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أدى إلى إفلات العديد من المجرمين من العقاب وضياع حق الضحايا[1]، وعدم توسيع نطاق اختصاصها الزمني من طرف مجلس الأمن مما كان سيجعل هذه المحاكمات بمثابة ردع عام .

كما افتقرت هذه المحكمة لجهاز التحقيق القضائي، وبالتالي تصعب عليها إجراءات التحقيق مما يؤدي لبطء سير الإجراءات لإلقاء القبض على المتهمين، وهذا ما أضفى عليها طابع القصور وأصبحت تستعين بالدول المشاركة في النزاع لإجراء التحقيقات اللازمة[2] .

كما وجه لهذه المحكمة انتقاد آخر بخصوص مقرها الذي يقع في أروشا ومكتب المدعي العام الذي يقع في العاصمة الرواندية، وهذا يؤدي للحد من مدى سلطان المحكمة[3] .

وللإشارة فإن القضاء الدولي الجنائي قد نشأ وتطور عبر التاريخ وأصبح مهيئا للمطالبة بضمان تطبيق المسؤولية الجنائية الفردية لرؤساء الدول والمسؤولين السياسيين عن جرائمهم الدولية دون الاعتداد بحصانتهم، بعد أن كانوا يجسدون سيادة دولهم التي تمنع ملاحقتهم .

غير أن إنشاء محاكم مؤقتة للنظر في جرائم وقعت قبل نشأتها هو أمر غير مقبول من وجهة العدالة، كما أن تحديد مهمتها بجرائم معينة وقعت في فترة زمنية معينة، يؤدي إلى عدم ملاحقة كل المسؤولين الذين ارتكبوا الجرائم الدولية وإلى جعل العدالة ناقصة وغير مثالية[4]، لذلك اهتمت الأمم المتحدة بموضوع إنشاء قضاء جنائي دولي دائم، وهو ما سندرسه في المبحث الثاني .

---

(1) بارش إيمان، مرجع سابق، ص 80.
(2) المرجع نفسه، ص 81.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .
(4) سوسن أحمد عزيزه، مرجع سابق، ص 164.

المبحث الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية

بعد مرور أكثر من خمسة عقود على إنشاء منظمة الأمم المتحدة نجحت الدول الأعضاء في هذه المنظمة في إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، حيث تمخض عن المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في روما تحت إشراف الأمم المتحدة إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المختصة بالنظر في أخطر الجرائم الدولية ومعاقبة مرتكبيها[1]، وتعد هاته المحكمة هيئة قضائية دائمة أنشئت بموجب اتفاقية دولية، مقرها مدينة لاهاي بهولندا، يمكن أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر عندما ترى ذلك مناسبا (المادة 03 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)[2] .

إن إنشاء هاته المحكمة ساهم بإحداث تطور كبير في القانون الدولي الجنائي، حيث يبدو للوهلة الأولى أنّ هاته المحكمة أوجدت سلطة قضائية دولية أعلى مكانة من السيادات الوطنية، ونتيجة لهذا المفهوم قامت عدة دول بمحاربتها خوفا من أن تحل مكان قضائها الوطني في محاكمة رعاياها إذا ما ارتكبوا الجرائم المنصوص عليها في نظام المحكمة[3] .

وإن كانت الحقيقة غير ذلك باعتبار أنّ المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولايات القضائية الوطنية، حسب ما جاء في الفقرة العاشرة من ديباجة النظام الأساسي لها وكذا المادة الأولى منه، لكن مع ذلك هناك إشكالات أخرى عديدة؛ منها ما يتعلق بالنظام الأساسي ذاته باعتبار أنّ بعض المواد منه جاءت توفيقية لمواجهة رفض الدول الانضمام إلى المحكمة، ومنها ما يتعلق ببعض الصعوبات الناتجة عن مواقف الدول العظمى منها وطريقة التعامل مع هاته المحكمة، وهو ما سيعيق لا محالة مهمة المحكمة في مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية .

على ضوء ما سبق سنتناول في هذا المبحث إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وذلك في المطلب الأول، والإشكالات الخارجية لمقاضاة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية وذلك في المطلب الثاني .

المطلب الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

وجه للمحكمة الجنائية الدولية ومنذ جلسات لجنة القانون الدولي الأولى لوضع النظام الأساسي لها عدة انتقادات تناولت صلاحيتها وعلاقتها مع مجلس الأمن وإمكانية التحايل على عدد من مواد نظامها

---

(1) علي وهبي ديب، مرجع سابق، ص 101.

(2) صالح شنين، **المحكمة الجنائية الدولية وأجهزتها، محاضرات في القانون الدولي الجنائي**، سنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2020/2019، ص

(3) انظر زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 8.

الأساسي، وتشكيك البعض بعدم إمكانية نفاذ نظامها الأساسي كونه لن توجد 60 دولة تصادق عليه، وذلك بسبب أن موضوع اختصاصها هو موضوع سيادي تقبل فيه دولة اختصاص جهة قضائية غيرها لمحاكمة رعاياها، إلا أن مصادقة عدد كبير من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي أدخل هذه المحكمة حيز النفاذ[1]، و باشرت مهامها، إلا أنّ هناك العديد من المعوقات والاشكالات التي تعرضت لها وواجهتها المحكمة بخصوص مواد نظامها الأساسي الذي تطبقه في المقام الأول، وهو ما يقف حائلا دون تحقيقها للهدف الذي أنشئت من أجله، وهو تحقيق العدالة الجنائية الدولية بمقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الواردة في نظامها الأساسي .

ويمكن تقسيم إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى الإشكالات المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية وهو ما سنتناوله في الفرع الأول، وإشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية وهو ما سنتناوله في الفرع الثاني .

الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية

يعرف الاختصاص بصفة عامة بأنه سلطة الدولة أو ولايتها في ممارسة الاختصاص على إقليمها ورعاياها في القدرة على التأثير في حقوق الأشخاص، سواء بواسطة التشريعات أو عن طريق أحكام المحاكم وتنفيذها، أما الاختصاص في القانون الدولي فيعني سلطة المحاكم الدولية في الفصل في المنازعات الدولية طبقا لقواعد القانون الدولي[2]. وكأي محكمة دولية أنشئت سابقا فإن المحكمة الجنائية الدولية لها اختصاصات متنوعة، يتخللها أيضا ثغرات وإشكالات متعلقة بالاختصاص .

وفي هذا الفرع سنقسم إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بمسألة الاختصاص إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول نتطرق فيه للإشكالات المتعلقة بالاختصاص الشخصي والموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية (أولا)، والقسم الثاني نتطرق فيه للإشكالات المتعلقة بالاختصاص الزماني والمكاني للمحكمة الجنائية الدولية (ثانيا)، والقسم الثالث نتطرق فيه للإشكالات المتعلقة بالاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية (ثالثا) .

---

(1) زياد عيتاني، مرجع سابق ، ص 469.
(2) سلوان علي كسار، مرجع سابق، ص 104.

ــ الفصل الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام القضاء الدولي الجنائي ــ

أولا: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالاختصاص الشخصي والموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية

سنتطرق إلى إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بكل من الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية (أ) والاختصاص الموضوعي لها (ب) على النحو التالي :

أ- الإشكالات المتعلقة بالاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية :

نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الاختصاص الشخصي في المواد 25 وما بعدها، حيث يقصد بالاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية بأن: "المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تختص بها المحكمة لا تقع إلا على الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنوية من دول ومنظمات"[1] .

واجه هذا الاختصاص بعض الثغرات أهمها ما جاء في المادة 26 من النظام الأساسي للمحكمة، والتي نصت على: "أن لا يكون للمحكمة اختصاص على أي شخص يقل عمره عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه"، وعليه فإن المحكمة الجنائية الدولية لا تختص في الجرائم المرتكبة من طرف الأشخاص دون سن 18 بالنسبة لكافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من نظام المحكمة بغض النظر عن جسامة الجريمة المرتكبة[2] .

وبهذا شكل هذا التقييد في السن عائقا أمام ممارسة المحكمة لاختصاصها، على غرار المادة 8/هـ/7 التي تعتبر تجنيد الأطفال دون سن 15 جريمة، بمعنى أنه تم السماح للأطفال بين سن 15 و17 بالتجنيد، وعليه يمكن للطفل في هذه السن بارتكاب الجرائم المحرمة دون متابعته من طرف المحكمة الجنائية الدولية، فإذا كانت القوانين الداخلية لم تعف الأطفال من المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبونها، فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أعفاهم نهائيا من المسؤولية الجنائية، والملاحظ بأن هذا الحكم يمكن أن يتعارض مع مبدأ التكامل الذي يقوم عليه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[3] .

ويرجع سبب ذلك إلى أنّ المحكمة الجنائية الدولية ينعقد لها الاختصاص في حالة عدم رغبة القضاء الوطني في ممارسة اختصاصه أو عدم قدرته على ذلك، وفي كلتا الحالتين يستوي فيهما أن يكون المتهم

---

(1) فوفو خديجة، **النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2014/2013، ص 39.
(2) سلوان علي كسار، مرجع سابق، ص 106.
(3) المرجع نفسه، ص 107.

شخصا يزيد عمره عن 18 أو يقل، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك مجرمو حرب ممن تقل أعمارهم عن الحد المطلوب لتختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمتهم، وبذلك يفلتون من العقاب كليا مرة بسبب عدم قدرة دولهم أو عدم رغبتها في معاقبتهم، ومرة أخرى بسبب خروجهم عن طائلة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهذا يشكّل خطرا مستقبلا خاصة وأن الجرائم الدولية الأربعة ترتكب حتى من طرف الأشخاص تحت سن 18، ويستخدمون كمجندين في أغلب النزاعات الدولية سواء من طرف الحكومات أو الميليشيات[1] .

أما بالنسبة للثغرة الثانية في الاختصاص الشخصي فتكمن في الاستثناء الوارد في المادة 98 من نظام المحكمة، والتي تنص على أن من واجب المحكمة اللجوء الى دولة جنسية المتهم للطلب منها رفع الحصانة عن مواطنيها، وفي حال رفض الدولة التعاون في هذا الأمر مع المحكمة، وخاصة إذا كانت دولة غير طرف في النظام، فإنه لا يمكن للمحكمة طلب تسليم المتهم، مما يستدعي تدخل مجلس الأمن فيقوم بأمر الدولة الممتنعة برفع الحصانة عن مواطنيها باعتبارها حالة من حالات عدم التعاون مع المحكمة[2] .

تعتبر هاته الثغرة سببا للإفلات من المساءلة لأن المادة تقتضي أن حصانات الدولة أو الحصانات الدبلوماسية أو الاتفاقيات الدولية مانعة من المساءلة، مما يجعل هذا التناقض يؤدي إلى الإرباك والطعن في مصداقية المحكمة، إضافة الى صعوبة التأكد من توفر القصد أو العلم في أوامر المسؤولين واختلاف التكييف القانوني لأفعالهم التي قد يعتبرونها من قبيل أعمال السيادة وأعمال بطولة للدفاع عن وحدة الوطن[3].

وكإشكال آخر في الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية هناك موانع للمسؤولية، حيث نصت المادة 33 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على موانع المسؤولية بالاستناد لمبدأ إطاعة أوامر الرئيس الأعلى سواء كان مدنيا أو عسكريا، كما جاء نص المادة 31 من نظام المحكمة بمجالات عامة تمنع بموجبها المسؤولية الجنائية[4]، واعتماد هاته المادة أثار عدة انتقادات من مختصي القانون الدولي الإنساني البلجيكيين على أساس أن إقرار نص الاعفاء من المسؤولية لأسباب تتعلق

---

(1) سلوان علي الكسار، مرجع سابق، ص 108.
(2) المرجع نفسه ، ص 109.
(3) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 419.
(4)خالد روشو وآخرون، معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني، **مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسي**، المجلد التاسع، العدد 04، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت-الجزائر، ديسمبر2018، ص 179.

بالدفاع الشرعي والضرورة العسكرية يهدر كل المكاسب التي وصل إليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان[1] .

ب- الإشكالات المتعلقة بالاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية :

يقتضي مبدأ الشرعية الجنائية بأنه؛ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، فبالنسبة للجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية والاشكالات التي تواجهها سنتطرق لها في هذا العنوان، أما بالنسبة للعقوبات التي تطبق على تلك الجرائم، فنشير هنا إلى أنه وردت في نص المادة 77 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث تتراوح تلك العقوبات بين عقوبات بدنية (وهي السجن لمدة أقصاها 30 سنة أو السجن المؤبد في حالة خطورة الجريمة أو نظرا لظروف خاصة للشخص المدان) وعقوبات مالية (تتمثل في الغرامة والمصادرة...)[2]، بحيث خلت تلك العقوبات من عقوبة الإعدام التي تتناسب مع خطورة تلك الجرائم، نظرا للتوجه الدولي العام بإلغائها من التشريعات الوطنية للدول .

وقد تم النص على الجرائم الدولية التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية في المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة، والتي تم تعدادها سابقا وتمثلت في أربع جرائم وهي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان. وقد واجهت المحكمة الجنائية الدولية في الاختصاص بهاته الجرائم عدة عوائق خاصة بكل جريمة على حدا، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي :

1- إشكالات بخصوص جريمة الإبادة الجماعية :

بالنسبة لتعريف جريمة الإبادة والذي نصت عليه المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فتم حصر الأفعال التي تشكل جرائم الإبادة الجماعية واشترط فيه أن توجه أفعال الإبادة ضد جماعة وطنية أو اثنية أو عرقية أو دينية، مما يصعب معه تطبيق وصف جريمة الإبادة على عدد كبير من حالات القتل الجماعي، ويرجع ذلك لعدم إدماج الجماعات الاجتماعية والسياسية في التعريف[3].

---

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) راجع المواد من 77 إلى 80 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك القواعد من 145 إلى 148 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(3) بلحدوف نوارة، برحال أمال، **إشكالات الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة-الجزائر، 2017/2016، ص 21.

أما المشكلة الثانية لاختصاص المحكمة الجنائية في نظر جريمة الإبادة فهي تتمثل في إثبات القصد الجنائي الخاص المتمثل في نية الإبادة، وهو ما يفتح الباب أمام السلطة التقديرية الواسعة للمحكمة[1]، وللإشارة تتميز هذه الجريمة عن غيرها بالقصد الخاص المتمثل في الاهلاك الكلي أو الجزئي، حيث ينبغي توفر عنصر الجريمة المعنوي ويجردها من وصف الإبادة الجماعية مهما بلغت جسامتها، وتكمن المشكلة في البحث عن طبيعة نية الجاني وتحديد معاييرها، ذلك أنه غالبا ما لا يتوفر الدليل الكتابي على نية الاهلاك[2] .

2- إشكالات بخصوص الجرائم ضد الإنسانية :

رغم أن مفهوم الجرائم ضد الإنسانية نصت عليه المحاكم الدولية السابقة والمعاصرة وتم تقنينه في اتفاقيات دولية، إلا أنه بقي غامضا ومتداخلا مع جرائم أخرى مثل جرائم الحرب، وهذا ما خلف عدة ثغرات أهمها؛ صعوبة وعدم القدرة على تحديد مفهوم الهجوم الواسع أو المنهجي بدقة بسبب خضوعه لسلطان الدولة وتذرعها بأنه من أعمال السيادة حفاظا على استقرار الدولة[3] .

بالإضافة إلى ثغرة تداخل فكرة القصد العام مع القصد الخاص في الجرائم ضد الإنسانية حسب نظام روما الأساسي، فبالنسبة للقصد الخاص هو: "أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين وأن ينوي أن يكون السلوك جزء من ذلك الهجوم"، وهذا ما أثار إشكالية أن المشرع تكلم عن فكرة القصد الخاص وأخلط بين مسألتي العلم بالعناصر الواقعية كعنصر من عناصر القصد الجنائي العام، كما أنه حاول صياغتها على أنها الباعث للجريمة[4] .

3- إشكالات بخصوص جرائم الحرب :

بالرغم من الإفاضة في تحديد الأفعال وتعريفها في المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية -الخاصة بجرائم الحرب- تحقيقا للمبدأ الجنائي "لا جريمة إلا بنص"، يبقى هناك عدة عوائق تواجهها المحكمة في الاختصاص بهاته الجريمة وتتمثل في :

---

(1) معمري خيرة، **معوقات عمل المحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، الجزائر، 2021/2020، ص 11.

(2) معمري خيرة، مرجع سابق، ص 21.

(3) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 354.

(4) عثامنية فريد، الإشكاليات المتعلقة بالاختصاص الموضوعي في المحاكم الجنائية الدولية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضربسكرة، العدد 40، الجزائر، جوان 2015، ص 281.

2-1- عدم وجود معيار دولي موضوعي لتحديد طبيعة النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وهو ما يتيح للدولة التهرب من سريان اختصاص المحكمة، وخاصة في النزاعات المسلحة الداخلية التي غالبا ما تعتبر أنها من أعمال السيادة[1] .

2-2- ترك مؤتمر روما النقص بشأن عدم تأكيده على حظر التجويع المقصود للسكان المدنيين في جرائم الحرب المرتكبة خلال النزاعات المسلحة الدولية، وإحداث خسائر كبيرة وخطيرة على البيئة الطبيعية[2].

2-3- وحسب رأي الدكتور "علي جميل حرب" فإن الاقصاء الفعلي لجرائم الحرب من اختصاص المحكمة الموضوعي، وإبقاؤه نظريا عبر إقرار أو فرض المادة 124 التي أعطت الحق للدول الأطراف في تعليق أو عدم قبول ممارسة اختصاص المحكمة على جرائم الحرب فيها لمدة سبع سنوات، وتلك المادة تأتي كبدعة قانونية أو تحايل قانوني لاحق لتعليق عمل المحكمة على جرائم الحرب[3] .

2-4- صعوبة تحديد المدة اللازمة لاعتبار النزاع المسلح نزاعا مطولا، وبالتالي صعوبة تحديد النقطة التي يمكن أن نعتبر فيها النزاع المسلح نزاعا غير دولي[4] .

2-5- عدم تحديد ووضع تعريف لمصطلح الضرورة العسكرية الذي ورد في المادة الثامنة، ويعتبر هذا أمر خطير، حيث تنص المادة 8\2\أ\4 بأن: "إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة"، وهي فقرة ستفتح الباب أمام العديد من التأويلات والتفسيرات حول مفهومها وحدودها[5] .

4- إشكالات بخصوص جريمة العدوان :

كأول خطوة لإدراج جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ظهرت عقبات عديدة حول تعريف هذه الجريمة والجهة التي تقرر وجودها، حيث أن إقرار اختصاص المحكمة بجريمة العدوان أثار جدلا ونقاشا قانونيا واسع النطاق، سواء خلال الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر روما الدبلوماسي أو خلاله والفترة التي تليه[6]، حيث تم تقييد نظر المحكمة للجريمة إلى حين وضع تعريف لها

---

(1) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 370.
(2) بابا فاطمة، **دور المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية الجنائية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2019/2018، ص 135.
(3) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 371.
(4) معمري خيرة، مرجع سابق، ص 14.
(5) المرجع نفسه، ص 15.
(6) فوزية هبهوب، شروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بنظر جريمة العدوان، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 51، جامعة باجي مختار-عنابة- الجزائر، سبتمبر 2013، ص 13.

وفقا للمادتين 121 و 123 من النظام الأساسي لها، ليتم وضع شروط ممارسة المحكمة اختصاصها بالنسبة لجريمة العدوان .

واجهت هاته الجريمة عقبات حتى قبل صياغتها في نص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث كانت بين مؤيد في إدراجها ضمن اختصاصات المحكمة ومعارض لها، واستمرت النقاشات والجدالات بخصوصها طويلا[1] .

وبعد اعتماد تعريف لجريمة العدوان[2]، ظهرت ثغرات تحول دون اختصاص المحكمة بالجريمة أهمها؛ ربط ممارسة الاختصاص من المحكمة بجريمة العدوان مع مجلس الأمن، وهذه مسألة تشوبها الخطورة ذلك أن مجلس الأمن هيئة تولي الاعتبارات السياسية على ما غيرها من الأمور، كما أن الهيئة القضائية غالبا ما تكون عاجزة عن التصرف في حال تعارض المهام المخولة لها مع مصالح الدول الكبرى[3]، وعدم السماح للمحكمة بممارسة اختصاصها على جريمة العدوان سواء بإحالة بواسطة دولة طرف أو بتحرك المدعي العام من تلقاء نفسه أو بإحالة من طرف المجلس، كل هذا يؤدي إلى عقبات إجرائية وإطالة وعرقلة في تفعيل اختصاص المحكمة بشأن هذه الجريمة[4] .

ثانيا: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالاختصاص الزماني والمكاني للمحكمة الجنائية الدولية

نتناول في هذا العنوان بالتفصيل إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بكل من الاختصاص الزماني للمحكمة الجنائية الدولية (أ) والاختصاص المكاني للمحكمة (ب) :

أ- الإشكالات المتعلقة بالاختصاص الزماني للمحكمة الجنائية الدولية :

تم النص على تحديد النطاق الزمني لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية في المادة 11 من نظامها الأساسي، والتي نصت على أنه: "ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي"[5]، ويقضي هذا النص بسريان نصوص نظام المحكمة بأثر فوري، وعدم تطبيقه إلا على الوقائع التي تقع منذ تاريخ نفاذه وعدم سريان أحكامه على الوقائع التي حدثت قبل هذا التاريخ (عدم سريانه بأثر رجعي)، وإذا أصبحت دولة من الدول طرفا في نظام المحكمة بعد بدء نفاذه،

---

(1) انظر بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 139.

(2) وكان ذلك في نص المادة 08 مكرر التي وضعت خلال المؤتمر الاستعراضي الذي عقد بكمبالا (أوغندا) بتاريخ 11 جوان 2010 من قبل الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

(3) زازة لخضر، المعوقات المتصلة باختصاصات المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017، ص 124.

(4) خالد روشو وآخرون، مرجع سابق، ص 177.

(5) المادة 1/11 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

فلا يمكن لها مساءلة أيّ شخص عن أيّ سلوك سابق لبدء نفاذ هذا النظام بالنسبة لدولة هذا الشخص، ما لم تكن تلك الدولة أصدرت إعلانا بموجب الفقرة 3 من المادة 12، حتى لو شكل هذا السلوك جريمة دولية[1] .

يمثل اعتماد المعيار الزمني تطبيقا للمبدأ الجنائي القائل بـ: "عدم رجعية القوانين الجنائية" أو كما سمي في نظام روما "بعدم رجعية الأثر على الأشخاص"، وهذا يتعارض مع مبدأ عدم تقادم الجرائم الدولية الذي نص عليه النظام الأساسي نفسه في المادة 29 والتي تنص على أنه: "لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم"، وهذا يعتبر تناقضا واضحا. كما أن الجرائم التي نصت عليها المحكمة والتي يعهد إليها مهمة معاقبة مرتكبيها تمثل أخطر الجرائم، ففكرة تحديد اختصاص الزمن للمحكمة قد يعيق عملها ويساهم في إفلات العديد من الأشخاص من العقاب، وهذا ما يشجع على مخالفة قواعد القانون الدولي وارتكاب جميع الجرائم المحرمة دوليا[2] .

ب- الإشكالات المتعلقة بالاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية :

جاءت المادة 12 من نظام روما تنظم الاختصاص المكاني عبر إظهارها الحدود الجغرافية والبشرية في الدول التي تسري فيها قواعده القانونية، وأهمية إظهار النطاق المكاني تبرز في تحديد ولاية المحكمة وسلطاتها عند ممارسة اختصاصها على الجرائم والأشخاص في الدول الأطراف أو الدول المعلنة قبول اختصاصها فيها. وقد واجهت المحكمة قيودا لممارسة اختصاصها على الصعيد المكاني[3]، ذلك أن النطاق الإقليمي لممارسة اختصاصها هو إقليم إحدى الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة أو على دولة غير طرف ولكن بشرط الاتفاق وإعلان مسبق عن قبول سريان اختصاص المحكمة في إقليمها بخصوص الجريمة المحددة[4] .

وهذا قد يصبح وسيلة لعرقلة العدالة الجنائية في مجال القضاء الدولي الجنائي، إذ يمكن لأي دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة أن تعتدي وتقوم بانتهاك نصوص القانون الدولي تحت حجة عدم قبولها باختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في الجرائم موضوع الاعتداء، وهذا يؤدي إلى إفلات مواطنيها من العقاب[5] .

ثالثا: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية

---

(1) انظر سلوان علي الكسار، مرجع سابق، ص 110.
(2) انظر معمري خيرة، مرجع سابق، ص 18.
(3) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 425.
(4) المرجع نفسه، ص 426.
(5) خديجة فوفو، مرجع سابق، ص48.

يمثل الاختصاص التكميلي الحجر الأساس لنظام المحكمة الجنائية الدولية، فاختصاصها لا يعد بديلا عن الاختصاص القضائي الوطني وإنما هو مكمل له –كما سبق الذكر-، ولولا هذه الفكرة ما صادق عديد الدول على معاهدة إنشاء هذه المحكمة، وذلك بالتوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة من جهة وعدم إفلات المجرمين من الملاحقة والمساءلة القانونية من جهة أخرى، وهو ما لا يعتبر بديلا عن القضاء الوطني ولا يحل محله بل يكون مكملا له .

وكغيره من الاختصاصات واجه الاختصاص التكميلي للمحكمة إشكالات في ممارسته وواجه العديد من العوائق التي تحد من فعاليته، مما يؤثر سلبا على سيادة الدول وعلى العدالة الجنائية الدولية[1]، وعلى متابعة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية، وتتمثل هذه العوائق في إشكالية تعارض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مع مبدأ الحصانة (أ)، وإشكالية قرارات العفو في الدول (ب)، وهو ما سنتناوله فيما يلي :

أ- إشكالية تعارض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مع مبدأ الحصانة :

بعد التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يستوجب الأمر إعادة تعديل دساتير الدول الأطراف، لأن طبيعة الأحكام التي جاء بها الميثاق فتحت نقاشات عديدة حول تعارض الحكم الموجود في الدساتير الوطنية للدول المشاركة في المؤتمر وأحكام نظام روما الأساسي، حيث أثارت فكرة الحصانة جدالا واسعا، فقد نصت التشريعات الوطنية على إعطاء الحصانة لمجموعة من الأشخاص والفئات كالقادة والرؤساء وفئات أخرى كالعسكريين والسياسيين وإعفائهم من تطبيق التشريعات الوطنية عليهم، على عكس ما جاء في النظام الأساسي للمحكمة، حيث أقر بنفي الحصانة وجاء شاملا لمبدأ مسؤولية القادة والرؤساء عن جرائمهم ،سواء تعلق الأمر بالتطبيق المباشر لهذا المبدأ وهي (الحالة التي يأمر فيها الرؤساء مرؤوسيهم بارتكاب أي من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة)، أو بالتطبيق غير المباشر وهي (الحالة التي يرتكب فيها المرؤوس جرائم تدخل اختصاص المحكمة دون أمر من الرئيس، ولكن بعلمه ودون تدخل منه لمنعها أو قمعها)[2]، وهذا ما أدى إلى التعارض بين الدساتير الوطنية للدول ومبدأ الحصانة في نظام روما الأساسي[3]، حيث أن تلك الحصانات في التشريعات الوطنية تحول بين المحكمة ودورها في تحقيق العدالة .

---

(1) ولد يوسف مولود، الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية: التوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة وعدم الإفلات المجرمين من الملاحقة والمساءلة، **مجلة صوت القانون**، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-الجزائر، أكتوبر 2015، ص 154.

(2) انظر سوسن أحمد عزيزة، مرجع سابق، ص 166.

(3) عواد شحرور وعبابسة طاهر، مبدأ التكامل من إشكالات العدالة الدولية الجنائية، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 07، العدد الأول، مخبر حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 121.

وكعقبة أخرى ألا وهي اتفاقيات الإفلات من المقاضاة (بموجب نص المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرامها مع العديد من الدول، والتي تنص على أن الدولة المعنية لن تسلّم أو تنقل المواطنين الأمريكيين المتهمين بارتكاب جرائم دولية إلى المحكمة الجنائية الدولية متى طلب منها ذلك[1] (وهو ما سيتم التفصيل فيه لاحقا) .

ب- إشكالية قرارات العفو في الدول :

تلجأ العديد من الدول لإصدار قوانين منح العفو لمرتكبي الجرائم، وذلك بهدف استعادة الأمن وتوقيف النزاعات المسلحة، وتدخل بعض هاته الجرائم في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وبالرغم من عدم شرعية هاته القوانين لأنها تؤدي للإفلات من العقاب، إلا أنّ الدول تلجأ إليها رغبة في تحقيق السلام والأمن الوطني[2] .

ومع ذلك هناك أمر خطير يتمثّل في أنّ أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني لم تتطرق إلى هذا الموضوع سواء كان شرعيا أو غير شرعيا، وكذلك بالنسبة للقضاء الجنائي الدولي فهو لم يتضمن موقفا صريحا من مسألة العفو[3]، إنما تبنى فكرة العفو عن العقوبة حيث منح الميثاق للمحكمة سلطة إعادة النظر في تخفيض العقوبة، مما يؤدي إلى تعارض بين التشريعات الوطنية التي نصت على فكرة العفو الشامل ونظام المحكمة الذي نص على العفو عن العقوبة فقط، وهذا ما يؤدي إلى الإشكالات التي تحول أمام ممارسة المحكمة للاختصاص التكميلي، وينعقد اختصاص المحكمة حتى بعد صدور العفو العام بحق المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية، ذلك لأن الغرض من الاختصاص التكميلي مكافحة الإفلات من العقاب[4] .

ج- إشكالية مرونة معايير انعقاد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (عدم الرغبة، عدم القدرة) :

أثار مؤتمر روما نقاشا حول مصطلح "عدم الرغبة"، و"عدم القدرة" بين ممثلي وفود الدول المشاركة بسبب التخوف من التضييق من اختصاص المحكمة بتبني مصطلحات يغلب عليها المعيار الشخصي لا الموضوعي، وهذا ما حاولت المحكمة تجنبه في نظامها من خلال بعض المعايير التي يستنتج منها إذا كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة للقيام بمهام التحقيق و المتابعة[5]، حيث تم النص على ذلك في المادة 17 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي جاء فيها في فقرتها الثانية ما

---

(1) انظر المرجع نفسه، ص 123.
(2) زازة لخضر، مرجع سابق، ص 114.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(4) عواد شحرور وعبابسة طاهر، مرجع سابق، ص 124.
(5) داودي منصور وايت إفتان صارة، عوائق المسؤولية الجنائية الدولية في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة ابن خلدون-تيارت- الجزائر، جانفي 2019، ص 228.

يلي: "لتحديد عدم الرغبة في دعوى معينة، تنظر المحكمة في مدى توافر واحد أو اكثر من الأمور التالية، حسب الحالة، مع مراعاة أصول المحاكمات التي يعترف بها القانون الدولي :

أ- جرى الاضطلاع بالتدابير أو يجري الاضطلاع بها أو جرى القرار الوطني بغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم داخلة في اختصاص المحكمة على النحو المشار إليـــه في المادة 5.

ب- حدث تغيير لا مبرر له في التدابير بما يتعارض في هذه الظروف مع نية تقديم الشخص المعني للعدالة.

ج- لم تباشر التدابير أو لا تجري مباشرتها بشكل مستقل أو نزيه أو بوشرت أو تجري مباشرتها على نحو لا يتفق في هذه الظروف مع نية تقديم الشخص المعني للعدالة[1] .

حسب النصوص السابقة تقوم الدول باللجوء للتحايل بغية سلب المحكمة الجنائية اختصاصها التكميلي وتحول دون مباشرته، وذلك في حالة عدم رغبة الدولة في إجراء المحاكمة وعدم السماح أيضا للمحكمة بمباشرة اختصاصها من أجل تمكين المتهم من الإفلات من العقاب وحمايته من الخضوع لقواعد العدالة الجنائية الدولية، فتقوم بالتباطؤ في التحقيق والمحاكمة أو التحايل في اتباع الإجراءات الصحيحة فتتجاهل الأدلة التي تثبت الإدانة أو عدم استدعاء الشهود وغيرها من السلوكيات الغير سليمة، مما يعطي المحكمة صلاحية التدخل واتباع إجراءات غير المتبعة من طرف الدولة المعنية، وهذا ما يبين أنها غير راغبة في القيام بواجبها وضرورة تدخل المحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة[2] .

وبالنسبة لمصطلح "عدم القدرة" فقد نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة 17 من نظام روما الأساسي، والتي جاءت فيها[3] :

أ- إذا كان نظامها القضائي معدوما أو منهارا بشكل كلي أو جوهري.
ب- إذا كان القضاء الوطني عاجزا على إحضار المتهم أو الحصول على الأدلة أو الشهود.
ج- إذا كان هناك أي سبب آخر يحول دون قيام القضاء الداخلي بالإجراءات القانونية المتبعة.

وبالتالي تكون الدولة في هذه الحالات راغبة في ملاحقة ومقاضاة المتهمين، إلا أنها ضعيفة قضائيا أي أنّ قضاؤها منهار إما انهيارا كليا أو انهيارا جوهريا أو أنها لا تملك قضاء أصلا، وقد تكون أيضا

(1) انظر المادة 17 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
(2) داودي منصور وايت افتان صارة، مرجع سابق، ص 229.
(3) انظر المادة 3/17 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

عاجزة عن إحضار المتهم أو الحصول على الأدلة والشهود، أو حدوث ما يمنع ممارسة إجراءات التقاضي وعدم القدرة على اتباع الاجراءات الواجبة[1] .

يعاب على هذه المعايير بأنها فضفاضة ومرنة وغير مضبوطة، لأن عبء إثبات عدم الرغبة أو عدم القدرة يقع على عاتقها، وأيضا للمحكمة القدرة على الطعن في سلامة الاختصاص القضائي للدولة صاحبة التحقيق، وهذا ما يفتح الباب أمام فكرة ازدواجية المعايير والتي ستكون ضحيتها البلدان النامية، ويظهر ذلك في السكوت عن الجرائم الإسرائيلية ضد الدول العربية وفي مقدمتها فلسطين، وهو ما سيؤدي إلى ظهور تنازع المحاكم الوطنية لهذه الدول والمحكمة الجنائية الدولية ويطغى على الاختصاص التكميلي المراد تحقيقه[2] .

الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية

تبلورت أغلب الملاحظات والانتقادات التي أثارها محللو نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حول الأحكام المتعلقة بالإجراءات في القواعد المنضمة للإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، والمقبولية لهذه الهيئة القضائية، والتي ستؤثر على الضحايا وتؤدي إلى ضياع حقوقهم[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستقف حائلا أمام متابعة المتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية.

وبالتالي تتمثل إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية في؛ الإشكالات المتعلقة بحصر تحريك الدعوى في أطراف معينة (أولا)، والإشكالات المتعلقة بمقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية (ثانيا)، سنتناولها بالتفصيل على النحو التالي:

أولا: الإشكالات المتعلقة بحصر تحريك الدعوى في أطراف معينة

تم النص في المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الأجهزة التي لها الحق في إحالة القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، والتي تتمثل في ثلاث أجهزة وهي: الدول الأطراف مباشرة المدعي العام التحقيق من تلقاء نفسه ومجلس الأمن. كما تضاف إليها حالة استثنائية وهي الدول غير الأطراف وذلك باستعمال حقها الذي تم النص عليه في المادة 3/12 من النظام الأساسي .

---

(1) انظر بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 195- 196.
(2) معمري خيرة، مرجع سابق، ص 81.
(3) انظر بوهراوة رفيق، مرجع سابق، ص 120.

وكغيرها من الأحكام واجهت هذه الأجهزة عثرات شكلت عائقا للمحكمة الجنائية الدولية في ممارسة مهامها[1]، فضلا عن عدم إتاحة الفرصة للأفراد وللمنظمات الإنسانية غير الحكومية من إحالة حالات تشكل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يشكل لا محالة عثرة دون ملاحقة العديد من المتهمين بارتكاب تلك الجرائم الدولية الأربعة الخطيرة .

وفيما يلي سنتطرق للإشكالات أو السلبيات التي تواجه كل جهاز مخول له مسألة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، طبقا للترتيب الوارد في المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المشار إليها أعلاه، بداية بسلبيات الإحالة من قبل دولة طرف (أ)، ثم سلبيات علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية (ب)، وأخيرا سلبيات مباشرة المدعي العام التحقيق من تلقاء نفسه (ج) :

أ- سلبيات الإحالة من قبل دولة طرف :

نصت المادة 14 من النظام الأساسي على أنه: "يجوز لدولة طرف أن تحيل الى المدعي العام أية حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت، وأن تطلب إلى المدعي العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم"، وتكفلت المادة 13 من النظام الأساسي بتبيان دور الدول في متابعة الجناة وذلك بإحالة الدعوى الجزائية، إذن للمحكمة أن تمارس اختصاصها بالجريمة إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام[2] حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 قد ارتكبت[3] .

يجب أن يكون أساس الإحالة من دولة طرف متبوعا بحسن النية أي لا تشوبه أية مصالح أو اعتبارات تخدم أغراضها السياسية، ويشترط توفر معلومات عقلانية ومنطقية تسمح ببدء التحقيق من قبل المدعي العام أي يجب اقتناعه بالحالة قبل مباشرته للتحقيق واتخاذ القرار، ولكن في أغلب الحالات لا يكون القضاء الوطني بنية حسنة حيث أنه يأتي لإعاقة أو مراوغة عمل العدالة الجنائية الدولية[4] .

تعتبر الإحالة من دولة طرف عائقا حيث أنها تجرد المدعي العام من سلطة البدء في إجراءات التحقيق ما لم يتم تقديم شكوى من قبل دولة طرف في النظام الأساسي ضد أشخاص تابعين لدولة أخرى،

---

(1) فريجة هشام، مرجع سابق، ص 288.

(2) مثال ذلك الإحالة التي قامت بها حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية في 19 أفريل 2004، وقد فتح المدعي العام التحقيق في هذه القضية في 23 جوان 2004 .

(3) عماري محمد أمين، **اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2015/2014، ص 74.

(4) جباري لحسن زين الدين، مرجع سابق، ص 138.

ويكون اختصاص المحكمة في هذه الجرائم بهذه الطريقة قليل جدا، ويرجع ذلك لعدم رغبة الدول بالمخاطرة بخسارة علاقاتها بالدول الأخرى[1] .

ب- سلبيات علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية :

تعتبر علاقة مجلس الأمن- كجهاز سياسي- بالمحكمة الجنائية الدولية علاقة ذات أهمية بالغة، فهو يمثل أهم الأجهزة في منظمة الأمم المتحدة وما له من سلطات واسعة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فقد جسد النظام الأساسي علاقة التعاون بينهما من خلال منح مجلس الأمن مهمتين أولها: سلطة إحالة أي حالة إلى المدعي العام والتي تدخل ضمن الجرائم الدولية المنصوص عليها في المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أما السلطة الثانية فهي سلطة إرجاء التحقيق أو المقاضاة لمدة معينة[2]، وقد تعرضت هاتين السلطتين للنقد من طرف المختصين الدوليين، وسنعرض لذلك فيما يلي :

1- انتقادات سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية :

نصت المادة 13/ب من النظام الأساسي على حق مجلس الأمن في الإحالة متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذا كانت الجريمة تهدد الأمن والسلم الدوليين، حيث أوقع نظام المحكمة الأساسي نفسه في التناقض بين مواده، فبعد أن نص في مادته الثانية على تنظيم العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة بموجب اتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها، عاد وحدد علاقة المحكمة حصريا بأهم جهاز في الأمم المتحدة (مجلس الأمن) من خلال منحه حق الإحالة[3] حصرا دون سائر أجهزة الأمم المتحدة[4] .

تثير الإحالة من مجلس الأمن إشكالية قانونية، وذلك أن مجلس الأمن يعجز عن اتخاذ القرارات الحاسمة في العديد من القضايا، ويرجع السبب الأساسي لذلك إلى سيطرة الدول الخمسة دائمة العضوية واعتمادها على حق النقض أو الفيتو، بالإضافة إلى أن الإحالة من طرفه تترتب عليها مشاكل تتعلق بمبدأ التكامل أمام المحكمة الجنائية الدولية، فمجلس الأمن يقوم بالإحالة متصرفا بموجب الميثاق وليس نظام روما، وهنا يلجأ إلى الفصل السابع الذي يؤدي إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية، ويعتمد على

---

(1) انظر بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 235.

(2) عون اسمهان، معوقات تطبيق العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، العدد 02، جامعة تونس المنار، تونس، المجلد السادس، 2022، ص 100.

(3) مثالها الإحالة التي قام بها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص قضية دارفور بالسودان (الجرائم المرتكبة بإقليم دارفور منذ 01 جويلية 2002) بموجب القرار رقم 1593 الصادر بتاريخ 31 مارس 2005، والتي باشر فيها المدعي العام التحقيق في جوان 2005.

(4) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي**، مرجع سابق، ص 481.

العدالة الانتقائية والتحيز في هذا المجال، وقد يستعمل سلطته بتحايل أو يتغاضى عن استعمالها لتحقيق أغراض سياسية لصالح الدول الخمسة دائمة العضوية[1] .

وبالتالي تؤدي الإحالة من طرف مجلس الأمن إلى تعطيل مبدأ الاختصاص التكميلي، ويتم بذلك سلب القضاء الوطني اختصاصه الأصلي للنظر في الجريمة المرتكبة، لسمو قرار إحالة المجلس على أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما يؤدي للتأثير على طبيعة القانونية للمحكمة[2] .

2- انتقادات سلطة مجلس الأمن في إرجاء (إيقاف) التحقيق أو المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية:

إلى جانب سلطة الإحالة الممنوحة لمجلس الأمن، فقد منح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للمجلس سلطة إرجاء أو إيقاف التحقيق أو المقاضاة، حيث نصت المادة 16 من النظام الأساسي على أنه: "لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها" .

وفقا لهذه المادة هناك قيدين على صدور قرار مجلس الأمن بإرجاء التحقيق أو المقاضاة، أولهما هو أنّ قرار التعليق يجب أن يكون استنادا للجرائم التي تنظر فيها المحكمة، أي يجب أن يكون هناك ما يعكر الأمن والسلم الدوليين، وثانيهما هو أن يكون التعليق بصورة قرار يصدر عن مجلس الأمن بموافقة أعضائه الدائمين[3] .

كما أنه لمجلس الأمن سلطة التدخل في أي وقت أو مرحلة تكون عليها الدعوى، سواء في بدايتها أي في إجراءات التحقيق وجمع الأدلة، أو حتى في المحاكمة ليطلب من المحكمة إيقاف نشاطها وإرجاء التحقيق لمدة اثني عشر شهرا قابلة للتجديد مرات عديدة بدون تحديد لعددها[4]، ويؤدي هذا إلى شل دور المحكمة في تحقيق العدالة ويفقدها استقلاليتها، لأنه يخضعها لأداة دولية سياسية تتمتع بصلاحيات لا حدود لها .

---

(1) داود كمال، الإشكالات التي تعترض المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد الثالث، المجلد السادس، كلية الحقوق، محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2021، ص 301.

(2) انظر بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 238 - 239.

(3) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 439.

(4) مخلط بلقاسم، مرجع سابق، ص 358.

وينتج عن حق توقيف المقاضاة وإجراءات المدعي لمدة 12 شهرا بطء في سير العدالة، ذلك لأن مسرح الجريمة يكون عرضة للطمس وتضييع الأدلة ونسيان المعلومات ويفقد الشهود أو يغيرون آرائهم في الادلاء بالشهادة... وهي كلها أمور تعرقل سير الدعوى، مما يؤدي إلى إفلات المتهم من العقاب وتدهور دور المحكمة الجنائية الدولية في متابعة المجرمين الدوليين[1] .

ج- سلبيات مباشرة المدعي العام التحقيق من تلقاء نفسه :

للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة التحقيق فيما يتعلق بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة المذكورة سابقا[2]، ووفقا للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتوجب عليه أن يقدم للدائرة التمهيدية طلبا للإذن بإجراء تحقيق مشفوعا بأي مواد مؤيدة يجمعها، وإذا رفضت الدائرة إعطاءه الإذن فإن ذلك لا يحول دون قيام المدعي العام بتقديم طلب لاحق يستند إلى وقائع أو أدلة جديدة تتعلق بالحالة ذاتها[3] .

يمارس المدعي العام صلاحياته على أساس المعلومات التي يتلقاها من كل مصدر، بما في ذلك الدول ذات الصلة بهذه الجرائم، أو من طرف أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أو الافراد أو أي مصدر آخر موثوق بالنسبة له، ويمكن له تلقي الشهادة التحريرية أو الشفوية في مقر المحكمة[4] .

رغم الصلاحيات التي يتمتع بها المدعي العام إلا أنها ليست مطلقة، حيث قيدتها المادة 15 المذكورة أعلاه، وذلك عن طريق منع المدعي العام من التحقيق مباشرة إلا بإذن الدائرة التمهيدية[5]، وعليه فإن عمله متوقف على شرط الإذن بذلك من الدائرة التمهيدية حتى وإن اقتنع المدعي العام بشكل كبير، لأن هذه الأخيرة يمكن أن ترفض طلبه، وذلك لا يمنعه من أن يقدم طلبا جديدا بأدلة جديدة عندما يحصل عليها مجددا .

وقد أثارت هذه الصلاحية انتقادات من الدول والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا خوفا من أن يثير المدعي العام بممارسة صلاحياته أزمات سياسية تهدد الاستقرار الدولي، وللإشارة يمكن لمجلس الأمن

---

(1) بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 246.

(2) مثالها الإذن بالتحقيق الذي طلبه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من الدائرة التمهيدية الثانية في قضية كينيا بتاريخ 26 نوفمبر 2009، حول الجرائم التي ارتكبت خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى عام 2008.

(3) سوسن أحمد عزيزة، مرجع سابق، ص 195.

(4) خوجة عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 85.

(5) خديجة فوفو، مرجع سابق، ص 53.

توقيف التحقيق الذي شرع فيه المدعي العام استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1]. وهكذا تعتبر هذه القيود تقليل من دور المدعي وأهميته وإضعاف لسلطته في تحريك الدعوى في مواجهة متهمين دون آخرين، ويؤدي ذلك إلى عدم المساواة والعدل في متابعة المتهمين، وهذا من شأنه أن يؤثر على استقلالية المحكمة وفعالية الادعاء العام وبالتالي تعطيل العدالة الجنائية الدولية[2] .

ثانيا: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بمقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

نصت المادة 17 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية –والمذكورة سابقا- على مجموعة من حالات عدم قبول الدعوى أمامها، ويعتبر الحصر الذي جاءت به المادة تقييد لاختصاص المحكمة بالنظر في جرائم وقعت في إقليم الدول الأطراف أو من طرف مواطنيها في دول أخرى، أو في حالات محددة على سبيل الحصر[3]، وأثارت مسألة مباشرة الاختصاص من المحكمة جدلا كبيرا، حيث أصرت غالبية الدول على منحها اختصاصا تلقائيا بالنظر في الجرائم الداخلة في اختصاصها عندما تتعلق القضية بدولة طرف، بينما أصرت الولايات المتحدة الامريكية أن يكون الاختصاص التلقائي للمحكمة مقتصرا على جريمة الإبادة الجماعية، على أن تمارس المحكمة اختصاصها في الجرائم الأخرى بعد قبول الدولة المعنية لهذا الاختصاص سواء كانت طرفا في النظام الأساسي للمحكمة أو غير طرف فيه[4] .

ورغم أنه بإمكان المحكمة النظر في حالات بشأن دول غير أطراف وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هناك حالات تظهر قصور نظام المحكمة بشأن قبول الدعوى، أبرزها حالة ارتكاب جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص على إقليم دولة غير طرف ومن قبل مواطن دولة غير طرف هي الأخرى في نظام المحكمة، وتعد هاته الأمور من المعيقات الأساسية التي تعترض المحكمة أثناء قيامها بعملها[5]، ففي كثير الأحيان يظهر قصور المحكمة وعجزها عن مباشرة دعوى جنائية في حق دولة غير طرف انتهكت حقوق الانسان، وذلك بسبب عدم نفاذ النظام الأساسي على تلك الدولة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الاعتبارات السياسية والضغوطات من طرف الدول الكبرى، وأيضا التحجج بعدم الانضمام للنظام الأساسي للمحكمة وارتكاب الجرائم الدولية، ونظرا لكون مجلس

---

(1) جباري لحسن زين الدين، طرق إحالة الدعاوى للمحكمة الجنائية الدولية وأهم القيود الواردة عليها استنادا لنظام روما الأساسي، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 07، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص 140.

(2) انظر بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 237.

(3) بوحجلة بوعبدالله، بوحجلة بوعبد الله، الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2021/2020، ص 269.

(4) دريدي وفاء، مرجع سابق، ص 82.

(5) بوحجلة بوعبد الله، مرجع سابق، ص 269.

الأمن هو الآخر وسيلة ضغط على الدول الضعيفة فقط، فإنه يتحايل في الإحالة ولم يقم بإحالة الكثير من الجرائم الدولية، وكأبسط مثال إسرائيل وذلك لاعتبارات سياسية[1] .

المطلب الثاني: الإشكالات الخارجية لمقاضاة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية

إضافة للإشكالات والثغرات المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي ذكرناها في المطلب السابق، والتي تعتبر فعلا إشكالات خطيرة باعتبار أن المحكمة الجنائية الدولية تطبق ما ورد في نظامها الأساسي في المقام الأول[2] على مرتكبي الجرائم الدولية الأربعة الخطيرة التي تختص بها بموجب المادة 05 إلى المادة 08 مكرر من نظامها الأساسي، تواجه المحكمة الجنائية الدولية إشكالات ومعوقات من نوع آخر وإن كانت تستند في مجملها إلى نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أنّ الدول الكبرى المناقضة للعدالة الجنائية الدولية تترك قصدا عند صياغة الاتفاقيات الدولية ما يخدم مصالحها، لذلك هناك إشكالات في طريقة عمل المحكمة الجنائية الدولية وسير نظامها الداخلي، تعرقل من مهامها، وأهمها نجد موقف الولايات المتحدة الأمريكية المناقض لنشاط المحكمة، والإشكالات المتعلقة بحرية تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، نظرا لغياب آلية تجبر الدول على ذلك .

على ضوء ذلك نعالج في هذا المطلب موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية في الفرع الأول، وإشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالتعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية في الفرع الثاني .

الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية

ساهمت الولايات المتحدة الامريكية بقوة في اجتماعات لجنة القانون الدولي لوضع نظام حول المحكمة الجنائية الدولية، وقامت بوضع مفرداتها القانونية وتفسيراتها الخاصة لبعض الجرائم تماشيا مع معتقداتها، ولكنها تراجعت بعد ذلك بسبب المخاوف التي كانت تنتابها من اختصاص المحكمة، لأنها

---

[1] المرجع نفسه، ص 270.

[2] تستند المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى نظامها الأساسي على لائحة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة بنيويورك خلال الفترة من 3 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2002- وثيقة الأمم المتحدة (ICC-ASP/1/3 SUPP).

تشكل مأزقا لسيادتها الوطنية عبر تخويلها محاكمة رعاياها أمامها، مما جعلها تسحب توقيعها سنة 2002[1]، ولم تكتف بسحب التوقيع فقط بل عملت على محاربة المحكمة بهدف إعاقة عملها مستقبلا[2] .

والجدير بالبحث والتحليل هو أسباب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية (أولا)، والإجراءات المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة نشاط المحكمة الجنائية الدولية (ثانيا)، وهو ما سنتناوله فيما يلي :

أولا: أسباب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية

أكثر ما أثار جدلا كبيرا داخل لجنة القانون الدولي منذ طرح فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية هي مسألة إسناد الاختصاص إلى المحكمة، حيث أن الولايات المتحدة الامريكية أرادت أن يكون اختصاص المحكمة التلقائي مقتصرا على الإبادة الجماعية، على أن تمارس المحكمة اختصاصاها بالنظر في الجرائم الأخرى بعد قبول الدولة لهذا الاختصاص سواء كانت هذه الدولة طرفا أم غير ذلك في النظام الأساسي[3]، وتعتقد أن المحكمة تعيق دور مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة الذي يعتبر هو المسؤول بشكل أساسي عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، وترى أنه للالتزام باتفاقية دولية وبآثارها يجب أن تكون طرفا فيها لتسري عليها، ولكن المحكمة الجنائية الدولية تعطي الاختصاص على مواطنين ليسوا من دولة مصادقة على الاتفاقية وهذا ما يشكل خرقا للسيادة[4] .

ولم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية بوجود المحكمة بسبب خوفها من متابعة مسؤوليها الأمريكيين جراء الجرائم التي تم ارتكابها، وأيضا تخوفها من ملاحقة جنودها، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت بأن المحكمة الجنائية الدولية ستضفي بعض المساواة بينها وبين غيرها من الدول أي بينها وبين الدول الضعيفة التي تمارس عليها نفوذها[5] .

وصرحت الولايات المتحدة الأمريكية بأن أحكام النظام الأساسي للمحكمة بشأن الضمانات القضائية دون المستوى المتوفر في الدستور الأمريكي، وعليه لا يمكن القبول بأن تتم ملاحقة أي أمريكي

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ الرّئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتن" وقبل مغادرته البيت الأبيض قام بالتّوقيع على نظام روما في 31 ديسمبر سنة 2000 ، إلاّ أنّه و بعد تولّي "جورج بوش الابن" سدّة الحكم في الولايات المتّحدة الأمريكية فقد تغيّر موقف الحكومة تجّاه المحكمة الجنائية الدولية، حيث قامت بسحب توقيعها في 06 ماي 2002 (أي قبل تاريخ نفاذ نظام روما في 01 جويلية 2002)، و أعلنت أنّها لم تعد لها نيّة في أن تصبح طرفاً في معاهدة روما، بحجة أنّ هذه المعاهدة تشكّل مساساً مباشراً بالأمن الوطني الأمريكي وبالمصالح الوطنية الأمريكية وبالوجود الأمريكي في العالم كله. يُنظر: بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 444 - 445 .

(2) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 425.

(3)سوداني نور الدين، الولايات المتحدة الامريكية والمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 10، العدد 02، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر، 2017، ص 496.

(4) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 431.

(5) بوحجلة بوعبد الله، مرجع سابق، ص 276.

من قبل المحكمة الجنائية الدولية بموجب هاته الأحكام لعدم احتوائها على الضمانات الحمائية ومعايير المحاكمة العادلة[1] .

حقيقة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعو إلى السلم والأمن الدوليين وإقامة الديموقراطية هي مجرد شكليات لأن الواقع يظهر عكس ذلك، ويتجلى ذلك من خلال مخططاتها العسكرية والحروب التي دخلت فيها وحجم الجرائم التي ارتكبتها، حيث تم إحصاء أكثر من مليونين ونصف قتيل مدني قتلوا تحت القصف الجوي الأمريكي والبريطاني في مختلف المناطق، وفي وقتنا الحالي نرى ذلك من خلال الحرب السورية والعراق ودور الولايات المتحدة الأمريكية الخفي وراء حرب إسرائيل على فلسطين[2]، وآخرها ما حدث في غزة منذ 07 أكتوبر سنة 2023 وفي إقليم رفح مؤخرا وما تشهده من مجازر وجرائم إبادة جماعية ويومية[3] .

ثانيا: الإجراءات المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة نشاط المحكمة الجنائية الدولية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد سحب توقيعها من النظام الأساسي للمحكمة على خوض عدة مفاوضات في الخارج بهدف حماية رعاياها وجنودها المتواجدين في مختلف دول العالم، وذلك بإصدارها قانونا لحماية رعاياها في الخارج (أ)، وكذلك عملت على إقناع الدول بتوقيع اتفاقات ثنائية معها لمنع تسليم رعاياها إلى المحكمة الجنائية الدولية (ثانيا)، بالإضافة إلى تفعيلها للمادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إصدارها لقرارات الإرجاء (ثالثا)، وهو ما سيتم التفصيل فيه على النحو التالي :

أ- إصدار الولايات المتحدة الأمريكية لقانون حماية الجنود الأمريكيين في الخارج :

في 30 سبتمبر 2002 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القانون باقتراح من jess helmes رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، ويقضي هذا القانون بعدم تعاون المحاكم الأمريكية مع المحكمة الجنائية الدولية والحد من مشاركة القوات الأمريكية في عمليات حفظ السلام الأممية، فضلا عن عدم استبعاد اللجوء إلى استعمال القوة لإطلاق سراح المواطنين الأمريكيين

---

[1] انظر موات مجيد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، جانفي 2018، ص 395.

[2] بوحجلة بوعبد الله، مرجع سابق، ص 277.

[3] للإشارة أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية بالقطاع أن عدد شهداء العدوان الإسرائيلي إلى تاريخ 20 جوان 2024 (أي لليوم الـ 257) بلغ 37431 شهيد و 85653 مصاب. الصفحة الرسمية لوزارة الصحة الفلسطينية/ غزة، تاريخ الاطلاع: 20 جوان 2024 على 21:45 .

المحتجزين لديها[1]، ينص هذا القانون أيضا في حيثياته على أن كل الرعايا الأمريكيين مشمولين بالحماية بوجب إعلان الحقوق bill of right والدستور الأمريكي، وأنه على الولايات المتحدة واجب حماية جنودها إلى أقصى درجة ممكنة ضد أي إجراء متخذ في حقهم[2] .

كما يحظر هذا القانون تبادل أية معلومات سرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تمس الأمن القومي مع المحكمة الجنائية الدولية، ويحظر تقديم أي مساعدة عسكرية إلى الدول التي تصدق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتصبح طرفا فيها، كما يخول هذا القانون للرئيس الأمريكي استعمال كل الوسائل الممكنة لتحرير أي شخص أمريكي معتقل من قبل المحكمة الجنائية الدولية[3] .

ب- تفعيل الولايات المتحدة الأمريكية للمادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية :

إنّ نص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية –والسابق التفصيل فيه والمتعلق بإرجاء التحقيق أو المقاضاة لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد- إنما يدعو لتضييق صلاحيتها والحد من قوتها لصالح الجريمة والمجرمين، وجاءت تتضمن شل نشاط المحكمة وتعيق دورها في التحقيق والمحاكمة، وإنّ مجلس الأمن بهذا المسلك السيئ لم يراع الناحية القانونية لحقوق الإنسان والتي نصت عليها كل المواثيق والاتفاقيات الدولية، وإنما راعى جانب المصلحة السياسية وجعل هذا الأمر بين يدي القوى الكبرى تتلاعب به وفقا لمصالحها كيفما تشاء وتستغله في أي وقت تريد بما لها من حق النقض[4]، وهكذا فإنه وفقا للمادة المذكورة يمكن الحيلولة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية في الفصل في جرائم وقعت على إقليم دولة ما أو ارتكبت بواسطة رعاياها[5]، وبالتالي تتدخل السياسة في القضاء .

وحسب الدكتور زياد عيتاني أن الولايات المتحدة كان هدفها الأساسي من وراء هذا النص ليس حماية جنودها فحسب، وإنما إعاقة عمل المحكمة، إذ تبين أنّ نسبة الخطر لجنودها العاملين في قوات السلام الدولية في العالم بالنسبة لملاحقتهم من المحكمة وفقا للنظام الأساسي هي منعدمة، والسبب هو أن اختصاص المحكمة ينعقد إذا كان مرتكب الجريمة من رعايا دولة طرف في المحكمة أو إذا كان هناك

---

(1) دريدي وفاء، مرجع سابق، ص 167.
(2) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 435.
(3) المرجع نفسه، ص 436.
(4) انظر علي ناصر أحمد الخولاني، العقبات التي تعترض سبل التعاون الدولي في تسليم المجرمين للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 10، العدد 74، صنعاء، اليمن، ماي 2023، ص 177.
(5) الواقع عمل مجلس الأمن الدولي وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار ثلاث قرارات بالاستناد إلى المادة 16 من نظام المحكمة ، وهي؛ القرار 1422 سنة 2002، القرار 1487 سنة 2003 والقرار 1497 سنة 2003. للتفصيل حول هذه القرارات راجع بابا فاطمة، مرجع سابق، ص 474 وما يليها.

محكمة منشأة خصيصا لهذه الغاية، وتبين أن الجنود الأمريكيين في كل دول العالم لا ينطبق عليهم أي شرط من هذه الشروط، وبالتالي لا صلاحية للمحكمة الجنائية الدولية في محاكمتهم وملاحقتهم[1] .

ج- إبرام الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقات الحصانة بموجب نص المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية :

نصت المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة في فقرتها الثانية على أنه: "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم يقتضي من الدولة الموجه إليها الطلب أن تتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقيات دولية تقتضي موافقة الدول المرسلة كشرط لتقديم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة، ما لم يكن بوسع المحكمة أن تحصل أولا على تعاون الدولة المرسلة لإعطائها موافقتها على التقديم"[2] .

يتضح من خلال هذه المادة أنه لا يمكن توجيه طلب لدولة طرف يلزمها بالتصرف على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقيات دولية، ومن المنظور الأمريكي بموجب هذه المادة لا يمكن توجيه طلب إلى دولة بالمساعدة إذا كان ذلك يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعليه لتسليم رعية أمريكية إلى المحكمة الجنائية الدولية يتعين الحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية[3] .

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قامت بشن حملة عالمية لدفع الدول الأخرى على الدخول معها في اتفاقات ثنائية للحصانة والإفلات من العقاب[4]، تتعهد هذه الأخيرة بموجبها بعدم إجراء أي متابعة قضائية وطنية ضد مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تسليم مواطنيها الذين يتهمون بالجرائم الدولية ولا نقلهم عبر أراضيها إلى المحكمة الجنائية الدولية[5].

استندت الولايات المتحدة الأمريكية عند إبرامها هذه الاتفاقيات لنص المادة 98 من النظام الأساسي المذكور أعلاه، حيث لا يمكن للدول غير الأطراف التعاون مع المحكمة وقت توقيعهم على الاتفاقية ويكون هذا التعاون مخالفا لمحتوى الاتفاقية، وبهذا الشكل لا يمكن للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاتفاقيات الدولية أن تتعاون مع المحكمة نظرا لالتزاماتها، إلا أن هذا الطرح لم

---

(1) زياد عيتاني، مرجع سابق، ص 441.
(2) المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .
(3) موات مجيد، مرجع سابق، ص 401.
(4) وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بإبرام العديد من اتفاقات الحصانة مع العديد من الدول لاسيما الدول العربية منها، مثل الأردن، المغرب وتونس ...الخ
(5) ولد يوسف مولود، جهود الولايات المتحدة الامريكية ليكون انشاء المحكمة الجنائية الدولية على الطريقة الامريكية، **مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2021، ص 70.

تقبله محكمة العدل الدولية[1]، حيث قالت بأن اتفاقات الحصانة من العقاب التي تعقدها الولايات المتحدة، تنتهك الالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تزعم بأن هذه الاتفاقات تتماشى مع مضمون المادة 98 من النظام الأساسي، ولكن بعد الدراسات والتحليلات تبين أنّ تفسير الولايات المتحدة للمادة 98 هو عكس الهدف العام للمحكمة الجنائية الدولية[2] .

الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالتعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية

يقصد بالتعاون الدولي، تعاون المؤسسات القضائية للدول مع المحكمة الجنائية الدولية في تقديم المساعدات القضائية للمحكمة، ويكون ذلك بالمساعدة في تحديد هوية المتهم ومكانه وجمع الأدلة والشهود وتقديم أي نوع آخر من المساعدة لا يحظره قانون الدولة الموجه إليها الطلب[3]، وإذا رفضت الدولة الطلب فإن عليها تحديد الأسباب التي دعتها إلى رفض الطلب، أما إذا وافقت على تسليم المستندات والمعلومات فإن على المحكمة أن تتكفل بالمحافظة على سريتها إذا كانت تتعلق بأمـــن الدولة[4] .

يعتبر تعاون المحكمة الجنائية الدولية مع الدول الأطراف أمر جوازي متروك لسلطتها التقديرية، على خلاف تعاون الدول الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية والذي وردت الأحكام المتعلقة به على وجه الإلزام، وهو ما تؤكده المادة 86 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي جاءت بعنوان "الالتزام العام بالتعاون"[5]، وتنص على: "تتعاون الدول الأطراف وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي، تعاونا تاما مع المحكمة فيما تجريه في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها"[6] .

يعود سبب التقاعس في تقديم التعاون للمحكمة الجنائية الدولية في عدم وضع جزاء للدول الغير متعاونة، حيث إنه سوى التزام شكلي، فلم يتضمن النظام الأساسي للمحكمة على أية عقوبة فعلية يمكن تسليطها على الدولة الطرف في حال إخلالها بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها لهذا النظام، إضافة إلى خوف الدول على تمسكها بالحفاظ على معلومات أمنها الوطني[7]، وهذا ما أدى إلى وجود ثغرات

---

(1) بوحجلة بوعبد الله، مرجع سابق، ص 286.
(2) ولد يوسف مولود، مرجع سابق، ص 70.
(3) سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 312.
(4) المرجع نفسه، ص 313.
(5) مريم ناصري، **فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 307.
(6) المادة 86 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
(7) دريدي وفاء، مرجع سابق، ص 73.

ومعوقات تعيق عمل المحكمة الجنائية الدولية وتحد من فاعليتها والتي تتمثل في؛ غموض دور جمعية الدول الأطراف في مواجهة عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (أولا)، وإشكالات التعاون من الدول غير الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية (ثانيا)، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي :

أولا: غموض دور جمعية الدول الأطراف في مواجهة عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

يعطي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للدول الأطراف حجة لعدم الاستجابة لطلبات هذه المحكمة، وذلك للتحجج بذريعة الحفاظ على الأمن القومي لتلك الدولة، حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة 93 على أنه: "لا يجوز للدولة الطرف أن ترفض طلب مساعدة كليا أو جزئيا، إلا إذا كان الطلب يتعلق بتقديم أية وثائق أو كشف أية أدلة تتصل بأمنها الوطني". وبالتالي فإن تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية أصبح مسألة اختيارية من الناحية العملية ومحكومة بحسن نية الدولة في التعاون، مما يصعب عمل المحكمة[1] .

إن من أكبر أسباب امتناع الدول الأطراف عن التعاون والتي تشكل عوائق أمام المحكمة هو تمسك الدول بالحفاظ على معلومات أمنها الوطني، وذلك عند مثول كبار مسؤوليها أمام هذه المحكمة وطلب هذه الأخيرة وثائق من الدولة التي ينتمي إليها الشخص أو شهادات من عملوا تحت إمرته لتدعيم الأدلة لديها، فتتمسك الدولة بأنّ ذلك يمس أمنها الوطني[2] .

وتشكل المادة 73 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كاستثناء هي الأخرى قيد من قيود التعاون الدولي حيث نصت على أنه: "إذا تلقت دولة طرف من المحكمة طلبا بتقديم وثيقة أو معلومات مودعة لها، أو في حوزتها، أو تحت سيطرتها، وكان قد تم الكشف عن الوثيقة أو المعلومات لهذه الدولة باعتبارها أمرا سريا من جانب دولة أخرى، أو منظمة حكومية دولية، أو منظمة دولية، كان عليها أن تطلب موافقة المصدر على الكشف عن الوثيقة أو المعلومات. وإذا كان المصدر دولة طرف، فإما أن توافق هذه الدولة كشف على المعلومات أو الوثيقة، أو تتعهد بحل مسألة الكشف مع المحكمة، رهنا بأحكام المادة 72"[3]، وهذا الأمر نتيجته الحتمية هي إعاقة عمل المحكمة في مقاضاة المتهمين .

كما تثير المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إشكالا في مجال تنفيذ الأمر بالقبض أو التقديم إلى المحكمة، فطبقا للفقرة الأولى منها، فإنه يجب على المحكمة عدم توجيه أي طلب تقديم أو مساعدة، إلا بعد تأكدها من مدى مطابقة موضوع الطلب بأحكام القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات

---

(1) معمري خيرة، مرجع سابق، ص 43.
(2) خالد روشو وآخرون، مرجع سابق، ص 181.
(3) المادة 73 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الدبلوماسية والقنصلية أو احكام العرف الدولي أو أية مصادر أخرى في القانون الدولي السارية والمتعلقة بالحصانة الدبلوماسية[1] .

ثانيا: إشكالات التعاون من الدول غير الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية

أشارت الفقرة الخامسة من المادة 87 إلى حالة رفض دولة غير طرف بالنظام الأساسي الامتثال لطلبات التعاون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية[2]، ونصت على أنه: "في حالة امتناع دولة غير طرف في النظام الأساسي عقدت ترتيبا خاصا أو اتفاقا مع المحكمة، عن التعاون بخصوص الطلبات المقدمة بمقتضى ترتيب أو اتفاق من هذا القبيل، يجوز للمحكمة أن تخطر بذلك جمعية الدول الأطراف أو مجلس الأمن إذا كان مجلس الأمن قد أحال المسألة للمحكمة".

ففي حالة تقديم المحكمة الجنائية الدولية طلب لدولة غير مصدقة على النظام الأساسي قصد القيام بالتعاون وترفض الأخيرة هذا الطلب، على المحكمة أن تبلغ فورا هذا الرفض إلى جمعية الدول الأطراف ومجلس الأمن إذا كانت الإحالة من طرفه، فموجب نص المادة 16 من النظام الأساسي، يستعمل مجلس الأمن سلطاته بموجب الفصل السابع لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وبالنظر إلى تشكيلته السياسية التي قد تعمل على إصدار القرارات انطلاقا من حق النقض، مما يجعل المسائل المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين تتأرجح بين أيدي الدول الخمسة الدائمة العضوية[3]، وبما أن خبرة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة قد أظهرت صعوبة حصول تعاون من الدول، مما سيشكل تحديا أمام المحكمة الجنائية الدولية ولا يمكن تجاوزه إلا بعد مصادقة المزيد من الدول على نظامها الأساسي[4] .

ومن صور عدم تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، نجد ما حدث في السودان عندما تم إصدار أمر بالقبض على الرئيس السوداني وأرسل ذلك إلى جميع الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام المحكمة، ولم تتعاون أية دولة مع المحكمة الجنائية الدولية وقتها، حيث خرج الاتحاد الإفريقي ببيان ختامي صادر عن القمة الدولية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الذي عقد بمدينة سرت الليبية في جويلية 2009، وتضمن قرارا يقضي بعزم الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد عدم التعاون مع المحكمة تنفيذا للمادة 98 نظام روما الأساسي، والتي تتعلق بمتابعة وتوقيف المطلوبين المتمتعين بالحصانة، وقد اتخذ هذا القرار على إثر تجاهل مجلس الأمن لطلب الاتحاد الافريقي المتضمن تأجيل الإجراءات التي اتخذتها

---

(1) عبد القادر برطال وبن عطية لخضر، تعاون الدول الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية واثره في فعاليتها، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 12 العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2019، ص 435.

(2) عدي منور الربيعات، **الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في مسائل القبض والتقديم والمجالات الأخرى للتعاون**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 121.

(3) داود كمال، مرجع سابق، ص 304.

(4) دريدي وفاء، مرجع سابق، ص 174.

المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالرئيس السوداني "عمر حسن البشير"، وذلك عملا بنص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتنفيذا لهذا القرار لم تقم العديد من الدول -التي زارها الرئيس بعد صدور الأمر- بالقبض عليه، وعلى هذا الأساس لم يكن للمحكمة الجنائية أي تأثير في الكثير من القرارات وأوامر القبض في حق المتهمين[1] .

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف الإشكالات التي تعرضت لها المحاكم في مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية، حيث انقسمت المحاكم الدولية إلى محاكم مؤقتة وقضاء جنائي دولي دائم. تمثلت إشكالات مقاضاة المتهمين أمام المحاكم المؤقتة بالنسبة لمحكمتي طوكيو ونورمبرغ، في مواجهتهما لعدة إنتقادات سياسية تمثلت في كونهما فرضتا عدالة المنتصرين على المهزومين في الحرب، وأخرى قانونية تمثلت في عدم إحترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وتطبيقها لقواعد التجريم بأثر رجعي.

أما بالنسبة لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا فتعرضتا أيضا لانتقادات بخصوص الجهاز السياسي المنشئ لهما (مجلس الأمن الدولي)، الذي أضفى طابعا سياسيا غلب على الطابع القانوني، أما قانونيا فتعرضت لإشكالية عدم توسيع نطاق إختصاصهما الزمني والمكاني من طرف مجلس الأمن.

[1] بوحجلة بوعبد الله، مرجع سابق، ص 289.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية فقد واجهت أيضا إشكالات حالت بينها وبين ممارسة اختصاصها، تمثلت في إشكالات متعلقة بالنظام الأساسي لها، تم تقسيمها إلى: إشكالات متعلقة بالإختصاص وإشكالات متعلقة بالإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية، وكجزء ثان واجهت إشكالات خارجية تعترض مقاضاتها للمجرمين المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية تمثلت في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء هذه المحكمة، وإشكالات متعلقة بالتعاون الدولي.

الخاتمة

الخاتمة :

في ختام بحثنا يمكننا القول، أنه بعد انتشار الجرائم الدولية والتي هي جرائم تمس بالأمن والسلم الدوليين، أقدم المجتمع الدولي على إيجاد آليات تلاحق وتحد من إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب، فتم إنشاء محاكم جنائية دولية مؤقتة بهدف تحقيق العدالة الجنائية الدولية المرجوة، حيث جاءت محكمتي نورمبورغ وطوكيو كخطوة أولى، ولم تكن محاكمات هاتين المحكمتين سوى تعبير عن حق القوى المنتصرة على أراضي العدو المنهزم، ثم تم إنشاء محكمتي يوغسلافيا ورواندا في نهاية القرن العشرين بعد فشل المحاكم السابقة على أمل تحقيق الحلم الذي راود المجتمع الدولي في تحقيق السلام العالمي، إلا أنه باءت هاتين المحكمتين أيضا بالفشل بسبب الانتقادات التي تعرضت إليها والتي تمحورت حول آلية إنشاءهما من طرف مجلس الأمن وثغراتها الجزائية واصطدامها بالاعتبارات السياسية التي تحول دون نجاحها في تحقيق العدالة الجنائية الدولية .

ولم تقلل هذه المبادرة من ارتكاب الجرائم الدولية وبكل ما من شأنه أن يمس بحقوق الانسان، لذلك قام المجتمع الدولي بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة أوكلت لها مهمة متابعة مرتكبي الجرائم الدولية ومعاقبتهم، ومنحت لها سلطة ممارسة اختصاصها على الأشخاص الطبيعيين إزاء أشد الجرائم خطورة وموضع الاهتمام الدولي، وكان من المأمول بعد تجارب المحاكم السابقة والتطورات المستجدة على الصعيد الدولي، والمدة المستنفذة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أن يأتي نظامها القانوني مثالا للعدالة الدولية وخاليا من إشكالات المواثيق والأنظمة الدولية، لكنها جاءت كغيرها تتخللها ثغرات في نظامها الأساسي مما سبب لها إشكالات وجعلها تتعرض لانتقادات في اختصاصها حول متابعة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية، ويظهر ذلك في الأحداث الأخيرة التي يمر بها المجتمع الدولي، وفي فلسطين والسودان بصفة خاصة وما تعانيه هاتين الدولتين من ويلات الحروب والانتهاكات الصارخة التي تمس بالحقوق الإنسانية لشعبيها .

بعد دراستنا لكل جزئيات موضوع مذكرتنا توصلنا إلى جملة من النتائج والاقتراحات :

أولا : النتائج

- تم النص على الجرائم الدولية موضع اهتمام المجتمع الدولي في المادة 05 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي يكون مرتكبوها محل متابعة قضائية، وهي؛ جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان .

- حتى تقوم الجريمة الدولية ويتم العقاب عليها أمام الأجهزة القضائية الدولية، لا بد من تحقق كل أركانها بالإضافة إلى ضرورة وجود الركن الدولي .

- لعبت المحاكم الجنائية الدولية السابقة دورا هاما في تطور القضاء الدولي الجنائي وإقرار المسؤولية الجنائية الدولية للأشخاص الطبيعيين عن الجرائم الدولية .

- المحاكمات الجنائية الدولية السابقة كانت مجرد محاكمات ظرفية لم تتسم بالديمومة، وهذا ما جعلها تتعرض للانتقاد الشديد، حيث لم تحقق الهدف من إنشائها بردع كل مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة .

- إن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يشكل مساسا بالسيادة الوطنية للدول، لأنّ اختصاصها تكميلي للولاية القضائية الجنائية الوطنية، بحيث ينعقد لها الاختصاص في حالتي عدم رغبة أو عدم قدرة المحاكم الوطنية على المتابعة القضائية .

- يقتصر الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية على محاكمة الأشخاص الطبيعيين دون غيرهم، على عكس محكمة نورمبورغ التي أدانت بعض المنظمات الإجرامية .

- تسقط حصانة كل الأشخاص أمام المحكمة الجنائية الدولية مهما كان مركزهم في دولهم التي تخولهم هذه الحصانة من المتابعة القضائية .

- لا تكون الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية إلا بثلاث طرق هي: الدول الأطراف، مجلس الأمن ومباشرة المدعي العام التحقيق من تلقاء نفسه، ولكل طريقة ايجابياتها وسلبياتها .

- وفي جميع الحالات فإن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مقيد بشرط الحصول على إذن مباشر من الدائرة التمهيدية قبل مباشرته التحقيق .

- تدخل المحكمة الجنائية الدولية لمباشرة مهامها ضد مرتكبي الجرائم الدولية ليس مطلقا، بل هو مقيد من حيث الاختصاص؛ سواء زمانيا أو مكانيا، شخصيا أو موضوعيا، وكذلك فيما يخص الاختصاص التكميلي.

- المعارضة الشديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية تحد من نطاق ولايتها، حيث عملت كل ما بوسعها لشل نشاط المحكمة، مثل إصدارها قانونا لحماية جنودها المتواجدين عبر مختلف دول العالم، وكذلك عملت على إبرام العديد من اتفاقات الحصانة لمواطنيها بموجب نص المادة 98 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

- تدخل مجلس الأمن في إجراءات التحقيق والمقاضاة عن طريق قرارات الإرجاء بموجب نص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يهدد فعالية المحكمة واستقلاليتها، وبالتالي يشكل عائقا حقيقيا يحول دون متابعة مرتكبي الجرائم الدولية .

- عدم تعاون الدول مع المحكمة الجنائية في أداء وظائفها وإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم يعرقل دور المحكمة للقيام باختصاصها في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، خاصة في ظل غياب جزاء رادع للدول الممتنعة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية .

- افتقاد المحكمة للسلطة التنفيذية يعطل قراراتها ويعطل تطبيق العدالة الجنائية الدولية، لاسيما عدم توفرها على سجن وشرطة خاصين بها .

ثانيا : الاقتراحات

- توسيع الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية المنصوص عليه في المادة 05 من نظام روما الأساسي، ليشمل جرائم أخرى لا تقل خطورة عنها مثل جرائم الإرهاب .

- توسيع نطاق الأطراف التي يمكنها إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، لتشمل الأفراد والمنظمات غير الحكومية .

- مطالبة مجلس الأمن بالاعتدال والمساواة في التعامل مع مرتكبي الجرائم الدولية، بعدم التركيز في الإحالة على قضايا في دول إفريقية دون غيرها من الدول .

- إدراج عقوبة الإعدام ضمن العقوبات المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، لتكون رادعا لكل من تسول له نفسه ارتكاب إحدى الجرائم الدولية نظرا لخطورتها .

- إلغاء القيود على المحكمة الجنائية الدولية عند اختصاصها بجريمة العدوان نظرا لخطورتها، بعدم تركها رهينة لتكييفات مجلس الأمن الموسومة بالانتقائية واتباعه لسياسة الكيل بمكيالين .

- تشجيع الدول على الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشكل أوسع والالتزام بأحكامها وتكييف تشريعاتها معه، لا سيما الدول العربية منها .

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا: الكتب

1. محمد عبد المنعم عبد الخالق، **الجرائم الدولية، دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب**، الطبعة الأولى، 1989.

2. عباس هاشم السعدي، **مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.

3. نايف حامد عليمات، **جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007.

4. حيدر عبد الرزاق حميد، **تطور القضاء الدولي الجنائي مين المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة**، بدون رقم طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، سنة 2008.

5. أحمد عبد الحكيم عثمان، **الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2009.

6. زياد عيتاني، **المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

7. يحياوي أعمر، **قانون المسؤولية**، دار هومة، الجزائر،2009.

8. علي جميل حرب، **القضاء الدولي الجنائي (المحاكم الجنائية الدولية)**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

9. علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي (العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.

10. سهيل حسين الفتلاوي، **القضاء الدولي الجنائي**، الطبعــة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

11. مريم ناصري، **فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

12. سوسن أحمد عزيزه، **غياب الحصانة في الجرائم الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.

13. علي وهبي ديب، **المحاكم الجنائية الدولية، تطورها ودورها في قمع الجرائم الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.

14. خشايمية عقابي أمال، **إجراءات المحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية**، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، سنة 2016.

15. عبد الله نور شعت، **المتهم أمام المحاكم الجنائية في إطار الضمانات الوطنية والدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، سنة 2017

16. عبد الله سليمان سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17. محمد عبد المنعم عبد الغني، **الجرائم الدولية، دراسة في القانون الدولي الجنائي**، دار الجامعة الجديدة.

18. محمد منصور الصاوي، **أحكام القانون المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية**، دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس وخطف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

19. مصطفى كامل، الجريمة الدولية، **موسوعة حماة الحق**، محامي الأردن، 3 أغسطس 2021.

ثانيا: الدراسات الأكاديمية

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. ابراهيم زهير الدراجي، **جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2002.

2. محمد صالح روان، **الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008\2009.

3. بارش إيمان، **نطاق اختصاص القضاء الجنائي الدولي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق، جامعة الحاج الأخضر باتنة، الجزائر، سنة 2008-2009.

4. ياسر حسن كلزي، **المواجهة الدولية والوطنية لانتهاكات القانون**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

5. فريجة محمد هشام، **دور القضاء الدولي الجنائي في مكافحة الجريمة الدولية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون جنائي دولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013\2014.

6. بلحدوف نوارة، برحال أمال، **إشكالات الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة-الجزائر، 2017/2016.

7. بابا فاطمة، **دور المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية الجنائية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون عام كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2019/2018.

8. بن غربي أحمد، **الإلتزام بمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الدولية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، سنة 2021-2020.

9. بوحجلة بوعبد الله، الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2021/2020.

10. ماريا عمراوي، **ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص علوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2015- 2016

ب. رسائل الماجستير:

1. ياسر محمد الجبور، **تسليم المجرمين أو تقديمهم في الاتفاقيات الدولية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة2011.

2. عدي منور الربيعات، **الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في مسائل القبض والتقديم والمجالات الأخرى للتعاون**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.

ج. مذكرات الماستر:

1. عماري محمد أمين، **اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2015/2014.

2. طهاري اسيا، **الجرائم الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016|2015

3. فوفو خديجة، **النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2014/2013.

4. صالح شنين، **المحكمة الجنائية الدولية وأجهزتها، محاضرات في القانون الدولي الجنائي**، سنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2020/2019.

5. ضيف الله عبد الحليم، **مبدأ التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، حقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021/2020.

6. معمري خيرة، **معوقات عمل المحكمة الجنائية الدولية**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، الجزائر، 2021/2020.

ثالثا: المقالات العلمية

7. بشرى سلمان حسين العبيدي، الجريمة الدولية في ضوء نظام المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة بغداد،2007.

8. إنصاف بن عمران، النظام القانوني لجرائم الحرب، مجلة **العلوم القانونية**، العدد3، جوان 2011.

9. سماعيل بن حفاف، تعريف الجرائم وبيان أصنافها في ظل تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصة، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مجلد 4، عدد 5، ديسمبر 2011.

10. فوزية هبهوب، شروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بنظر جريمة العدوان، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 51، جامعة باجي مختار-عنابة- الجزائر، سبتمبر 2013.

11. عثامنية فريد، الإشكاليات المتعلقة بالاختصاص الموضوعي في المحاكم الجنائية الدولية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضربسكرة، العدد 40، الجزائر، جوان 2015.

12. ولد يوسف مولود، الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية: التوفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة وعدم الإفلات المجرمين من الملاحقة والمساءلة، **مجلة صوت القانون**، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-الجزائر، أكتوبر 2015.

13. زازة لخضر، المعوقات المتصلة باختصاصات المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 46، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2017.

14. سوداني نور الدين، الولايات المتحدة الامريكية والمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 10، العدد 02، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر، 2017.

15. خالد روشو وآخرون، معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني، **مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسي**، المجلد التاسع، العدد 04، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت-الجزائر، ديسمبر2018.

16. موات مجيد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، جانفي 2018.

17. داودي منصور وايت إفتان صارة، عوائق المسؤولية الجنائية الدولية في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة ابن خلدون-تيارت- الجزائر، جانفي 2019.

18. عبد القادر برطال وبن عطية لخضر، تعاون الدول الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية واثره في فعاليتها، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 12 العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2019.

19. عواد شحرور وعبابسة طاهر، مبدأ التكامل من إشكالات العدالة الدولية الجنائية، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 07، العدد الأول، مخبر حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

20. حمدان محمد عبد الله بن رباع الشحي، جريمة الإرهاب الدولي كفعل من أفعال جريمة الإبادة الجماعية، **المجلة القانونية**، المجلد 9 ،العدد 13، 2021.

21. داود كمال، الإشكالات التي تعترض المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد الثالث، المجلد السادس، كلية الحقوق، محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، سبتمبر 2021.

22. ولد يوسف مولود، جهود الولايات المتحدة الامريكية ليكون انشاء المحكمة الجنائية الدولية على الطريقة الامريكية، **مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2021.

23. برزوق حاج، مفهوم الجريمة الدولية في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، المجلد 7، العدد 1، سنة 2022.

24. جباري لحسن زين الدين، طرق إحالة الدعاوى للمحكمة الجنائية الدولية وأهم القيود الواردة عليها استنادا لنظام روما الأساسي، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 07، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2022.

25. عون اسمهان، معوقات تطبيق العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، العدد 02، جامعة تونس المنار، تونس، المجلد السادس، 2022.

26. مؤيد مجيد حميد، المسؤولية الدولية لمرتكبي جرائم الحرب في القانون الدولي الإنساني، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد الأول، سنة 2022.

27. علي ناصر أحمد الخولاني، العقبات التي تعترض سبل التعاون الدولي في تسليم المجرمين للمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 10، العدد 74، صنعاء، اليمن، ماي 2023.

رابعا: المحاضرات

1. سليم سولاف، **الجريمة الدولية**، مطبوعة دروس في مقياس الجريمة الدولية، السنة أولى ماستر، تخصص القانون الدولي العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2020\2021.
2. بوكورو منال، محاضرات في القانون والقضاء الدولي الجنائي، **مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون عام**، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 01، الجزائر، سنة 2023- 2024.
3. عبد الوهاب شيتر، **جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية**، محاضرة، جامعة بجاية، كلية الحقوق.
4. فخار هشام، **محاضرات حول الجريمة الدولية**، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية.

خامسا: المواثيق الدولية

1. ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لنورمبورغ (المتضمن في اتفاقية لندن)، الصادر في 08 أوت 1945 بلندن (بريطانيا).
2. النظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى، الصادر في 19 جانفي 1946 بطوكيو (اليابان).
3. قرار مجلس الأمن رقم 827 الصادر بتاريخ 25 ماي 1993 الذي تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا.
4. قرار من مجلس الأمن رقم 955 الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1994 والذي تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
5. لائحة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة بنيويورك خلال الفترة من 3 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2002- وثيقة الأمم المتحدة (ICC-ASP/1/3 SUPP).

6. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
7. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
8. ميثاق الأمم المتحدة.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الصادرة في 9-12-1948م، دخلت حيز النفاذ في 12 جانفي 1951، متاحة على الموقع اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها- اللجنة الدولية للصليب الأحمر(icrc.org)
2. سيد طنطاوي محمد السيد، **الجريمة الدولية والقانون الواجب التطبيق عليها**، المركز الديموقراطي العربي، متوفر على الموقع: https://democraticac.de/?p=58376
3. الصفحة الرسمية لوزارة الصحة الفلسطينية:https://site.moh.ps/
4. قرار الجمعية العامة رقم 3314 ، الصادر يوم 14 ديسمبر1974 ، المتضمن تعريف العدوان ، متاح على الموقع nr073598.pdf (un.org).
5. قرارات الأمم المتحدة: https://documents.un.org/
6. محاكمة رادوفان كاراديتش، على الموقع: https://ar.wikipedia.org.
7. الموسوعة السياسية: الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض مختلف تطورات القضاء الدولي الجنائي فيما يتعلق بمفهوم الجرائم الدولية وأصنافها وأركانها، وكذا التعرف على مختلف المُعيقات التي تعرضت لها المحاكم الدولية المؤقتة وتلك التي واجهت ولاتزال تواجه المحكمة الجنائية الدولية، من خلال معالجة إشكالية معيقات متابعة ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية التي تختص بها هذه الأخيرة، باعتبارها الهيئة القضائية الدائمة المخول لها مسألة تحقيق العدالة الجنائية الدولية، وذلك باتباع المنهج الوصفي، والتي توصلنا من خلالها إلى أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية لمباشرة مهامها ضد مرتكبي الجرائم الدولية ليس مطلقا، بل هو مقيد من حيث الاختصاص؛ سواء زمانيا أو مكانيا، شخصيا أو موضوعيا، وكذلك فيما يخص الاختصاص التكميلي، إضافة إلى عوائق أخرى مذكورة بالتفصيل في خاتمة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الدولية، المحكمة الجنائية الدولي، مرتكبي الجرائم الدولية، مجلس الأمن، متابعة المتهمين.

Résumé :

Cette étude vise à présenter les différentes évolutions de la justice pénale internationale en ce qui concerne la notion de crimes internationaux, leurs catégories et leurs éléments constitutifs. Elle examine également les divers obstacles auxquels ont été confrontées les juridictions internationales provisoires ainsi que ceux auxquels la Cour pénale internationale continue de faire face. Nous abordons la problématique des entraves à la poursuite et à la mise en accusation des auteurs de crimes internationaux relevant de cette dernière, en tant qu'organe judiciaire permanent chargé de réaliser la justice pénale internationale, adoptant l'approche descriptive, qui nous a conduit à conclure que l'intervention de la Cour pénale internationale pour exercer ses fonctions contre les auteurs de crimes internationaux n'est pas absolue, mais plutôt limitée en termes de compétence, que ce soit temporellement ou géographiquement, personnellement ou objectivement.

Mots clés : crimes internationaux, Cour pénale internationale, auteurs de crimes internationaux, Conseil de sécurité, poursuites des accusés.

Abstract:

This study aims to present various developments in international criminal justice concerning the concept of international crimes, their categories, and their elements. It also explores the different obstacles faced by provisional international courts and those encountered by the International Criminal Court (ICC). We address the challenges related to the prosecution and trial of perpetrators of international crimes falling under the ICC's jurisdiction, as it is the permanent judicial body entrusted with achieving international criminal justice. Our descriptive approach leads us to conclude that the ICC's entry into function against perpetrators of international crimes is not absolute but rather restricted in terms of jurisdiction—whether temporal or geographical, personal or objective. We also discuss other obstacles in detail in the conclusion of this research.

Keywords: international crimes, International Criminal Court, perpetrators of international crimes, Security Council, prosecution of accused.

فهرس
الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة :...ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة الدولية...2

المبحث الأول: مفهوم الجريمة الدولية 3

المطلب الأول: تعريف الجريمة الدولية 3

الفرع الأول: تعريف الجريمة الدولية في القانون الجنائي الوطني......................................3

الفرع الثاني: تعريف الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي.......................................5

المطلب الثاني: تمييز الجريمة الدولية عن باقي الجرائم الأخرى 7

الفرع الأول: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية...7

الفرع الثاني: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة السياسية..8

الفرع الثالث: تمييز الجريمة الدولية عن الجريمة العالمية 10

المطلب الثالث: تصنيف الجريمة الدولية 11

الفرع الأول: الجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الرسمية كأعضاء في الدولة............11

الفرع الثاني: الجريمة الدولية التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الخاصة 12

المبحث الثاني: صور الجرائم الدولية 14

المطلب الأول: الجرائم ضد الإنسانية 14

الفرع الأول: تعريف الجرائم ضد الإنسانية...15

الفرع الثاني: أركان الجرائم ضد الإنسانية...17

المطلب الثاني: جريمة الإبادة الجماعية 18

الفرع الأول: تعريف جريمة الإبادة الجماعية...19

الفرع الثاني: أركان جريمة الإبادة الجماعية..20

المطلب الثالث: جريمة الحرب 22

الفرع الأول : تعريف جرائم الحرب..22

الفرع الثاني: أركان جرائم الحرب...25

المطلب الرابع: جريمة العدوان..26

الفرع الأول: تعريف جريمة العدوان..26

الفرع الثاني: أركان جريمة العدوان 28

الفصل الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام القضاء الدولي الجنائي.....34

المبحث الأول: إشكالات مقاضاة المُتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة.....35
المطلب الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام المحاكم العسكرية الدولية التي زالت ولايتها.....35
الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة نورمبورغ.....36
الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة طوكيو 39
المطلب الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام المحاكم الدولية المنشأة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن.....42
الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين أمام محكمة يوغسلافيا.....43
الفرع الثاني: إشكالات المقاضاة أمام محكمة رواندا 46
المبحث الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية...49
المطلب الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 49
الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....50
الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية 61
المطلب الثاني: الإشكالات الخارجية لمقاضاة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية 67
الفرع الأول: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية 67
الفرع الثاني: إشكالات مقاضاة المتهمين المتعلقة بالتعاون الدولي مع المحكمة الجنائية الدولية 72
الخاتمة :.....78
قائمة المراجع : 82